وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور السياسة المالية في تعزيز الإنتاجية الكلية - الاقتصاد العراقي حالة دراسية

رسالة مقدمة من قبل الطالب

زين العابدين حسين عبدالله العبودي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

أ. د صفاء عبد الجبار علي الموسوي

2023م 1444هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ ...يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العليّ العظيم

[المجادلة: أية 11]

أقرار المشرف

أشهد بأن أعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (دور السياسة المالية في تعزيز الانتاجية الكلية – الاقتصاد العراقي حالة دراسية) والمقدمة من الطالب (زين العابدين حسين عبد الله العبودي) بأشرافنا في قسم الاقتصاد جامعة كربلاء -كلية الادارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصادية.

المشرف: أ. د صفاء عبد الجبار علي الموسوي

/ /2023

<u>توصيات رئيس قسم الاقتصاد</u>

بناء على هذه التوصيات الاستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة.

أ.م توفيق عباس عبد عون المسعودي

رئيس قسم الاقتصاد

/ / 2023

إقرارالخبير اللغوي

اشـــهد بـــأن الرســـالة الموســـومة بـــ (دور السياســـة الماليـــة فـــي تعزيـــز الانتاجيـــة الكليـــة -الاقتصـــاد العراقـــي حالـــة دراســـية) قـــد جـــرت مراجعتهـــا مـــن الناحيـــة اللغويـــة تحـــت اشرافي واصبحت خالية من الاخطاء ولأجله وقعت.

الخبير اللغوي

أ.د محمد عبد الرسول جاسم

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على اقرار الخبيرين العلميين والخبير اللغوي العليا في كلية الادارة و الاقتصاد /جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة لرسالة الماجستير الموسومة بـ (دور السياسة المالية في تعزيز الانتاجية الكلية – الاقتصاد العراقي حالة دراسية) للطالب (زين العابدين حسين عبدالله) ارشح الرسالة للمناقشة.

أ. د علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة و الاقتصاد / جامعة كربلاء على اقرار لجنة المناقشة.

أ.د محمد حسين الجبوري

عميد كلية الادارة والاقتصاد

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة باننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (دور السياسة المالية في تعزيز الانتاجية الكلية- الاقتصاد العراقي حالة دراسية) والمقدمة من قبل الطالب(زين العابدين حسين عبدالله) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ووجدنا انها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير امتياز.

أ.د عمرو هشام محمد العمري

جامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد

رئيساً

أ.م.د سلام كاظم شاني

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد

عضواً

م. علي اسماعيل النصراوي

جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد

عضواً

أ.د صفاء عبد الجبار علي الموسوي

جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد

عضواً ومشرفاً

الإهداء

إلى المجهول الذي سيبحث عن موضوع رسالتي

أهديك بحثي وسلامي وتحياتي

أهديك ثمرة مجهودي وعلمي وعملي، لعلها تكون

بذرة لمشروعك العلمي

وصدقة جارية لروح والدي، رحمه الله

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين على عونه، فمنه نستمد العون وبه نستعين، وأحمده أن وفقني في إتمام البحث والصلاة والسلام على نبينا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى آله وصحبه الغر الميامين.

بعد الانتهاء من إعداد هذه الرسالة من دواعي الوفاء والعرفان أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور "صفاء الموسوي" الذي كان نعم الأخ ونعم المرشد لقبوله الإشراف على هذه الرسالة من حيث الجهد ومنح الوقت، والذي كان عونا لي بتوجهاته وملاحظاته وقراءته وتصويباته فأنارها بآرائه العلمية مما كان له الأثر في أغناء الرسالة، فجزاه الله خير جزاء وأن يطيل الله بعمره لخدمة المسيرة العلمية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للسادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم مشكورين قبول مناقشة رسالتي وتقويم ما جاء فيها من أخطاء خدمة للعلم، والشكر موصول للأساتذة الأفاضل الخبيرين العلمي واللغوي في إخراج البحث بصورة افضل، كما يقتضي واجب التقدير ان أتوجه بالشكر والامتنان الى السيد عميد الكلية والمعاون العلمي والإداري. ويملي علي واجب الاحترام والاعتزاز بالشكر الى الأستاذ المساعد الدكتورة (هدى زوير الدعمي) لما قدمته من علميه ودافع معنوي فجزاه الله خيرا

كما استذكر بالشكر والامتنان (جميع أساتذتي في قسم الاقتصاد) تلك العقول النيرة والأيادي الطيبة التي جاءت بعلمها ومساندتها المعنوية فكان لي الشرف والفخر ان تعلمت من خبرتهم كما أتقدم بوافر شكري وتقديري الى اخي وصديقي وزميلي (عامر الموسوي) واشكر كل من مد لي يد العون ولم اتذكرهم بهذه السطور القليلة فجزاهم الله عني خير الجزاء، كما يطيب لي الشكر الى مكتبة وزارة التخطيط وجميع موظفي الوزارة لحفاوة الاستقبال وتقديم يد المساعدة لإكمال هذا البحث.

الباحث

المستخلص

يعد مؤشر عامل الانتاجية الكلية أحد اهم المقاييس المعبرة عن كفاءة استخدام الموارد، وهو مهم للتطور التكنولوجي بين بلدان العالم. وذلك يعبر عن مساهمتة بنسب الكبيرة في النمو الاقتصادي تكشف لنا مدى قدرته في قيادة دفة النمو الاقتصادي. إن التغييرات السلبية القوية الحاصلة في عامل الإنتاجية الكلية للبلد تؤكد سلسلة من الأحداث المتتالية كانخفاض النمو الاقتصادي (نموا سلبيا)، ومثال ذلك انخفاض الإنتاجية الكلية أثناء الكساد العظيم لعام 1929، وتباطؤ الإنتاجية الكلية.

اما السياسة المالية في العراق المعتمدة على الايرادات النفطية في التمويل ، فإنها تعد ذات اثر فعال في تعزيز الانتاجية ومع ضعف ادواتها لاسيما الضريبية ، افرزت العديد من المشكلات الاقتصادية منها التفاوت في توزيع الدخول ومن نتائجه ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ، عدم الاستغلال الامثل للموارد المالية اذ كان من نتائجه انخفاض التراكم الرأسمالي الذي يخدم الاجيال الحالية واللاحقة ، تردي الخدمات الصحية والتعليمية ، ليدل ذلك على ضعف ادارة السياسة المالية في تنفيذ الخطط الموضوعية ذات البعد الاستراتيجي التي تخدم العدالة الاقتصادية ، ومن جانب آخر فان تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي مميزا يعني تحسن الكفاءة والاداء وارتفاع واضح في كفاءة استغلال الموارد مصحوبا بتطور تكنولوجي مميز للبلد المعني كما هو حاصل في الصين للعقدين الماضيين. لقد تكشف لنا من خلال قياس النمو في عامل الانتاجية الكلية للعراق في الامد الطويل، كما "تبين لنا بان هناك ضعفاً واضحا في مساهمة عامل الانتاجية الكلية في النمو الاقتصادي"، واتضح بان كفاءة استغلال الموارد لم يرتقي لمستوى الطموح، والسبب يعود لعدم الاستقرار السياسي بشكل اساس، مصحوبا بسوء استخدام وتوزيع الموارد، فأسهم في تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعراق بالتحديد خلال المدة (1988–2021)، انعكس على تذبذب قيم النمو في عامل الإنتاجية الكلية المحسوبة بالطرق والصيغ والبالغ. فالأحداث السياسية المتتالية مع تنوعها كانت صفة متلازمة ومؤثرة سلبيا في النمو الاقتصادي العراقي خلال المدة المذكورة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية /انتاجية الكلية/انتاجية جزئية/ تعزيز الانتاجية الكلية .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة والدراسات السابقة	7-1
الفصل الأول: الإطار النظري لدور السياسة المالية والإنتاجية الكلية مدخل مفاهيمي	55-8
المبحث الأول: الاطار النظري للسياسة المالية والإنتاجية الكلية	30-9
أولاً: مفهوم السياسة المالية	11-9
ثانيا: تطور السياسة المالية وفقا لمدارس الفكر الاقتصادي	15-11
ثالثا: أدوات السياسة المالية	20-16
رابعا: أهداف السياسة المالية	24-20
خامسا: انواع السياسة المالية	25
سادسا: المحددات السياسة المالية	27-26
سابعا: فاعلية السياسة المالية بالدول النامية	28-26
ثامنا: فاعلية السياسة المالية بالدول المتقدمة	30-28
المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للإنتاجية الكلية	53-33
أولا- مفهوم الإنتاج	33-31
ثانياً: مفهوم الانتاجية	34-33
ثالثا- أهمية الإنتاجية الكلية	35-34
رابعا- الجدل الفكري للإنتاجية من منظور المدارس الاقتصادية	40-36

خامساً: انواع الإنتاجية	42-41
سادساً ـ طرق قياس الانتاجية	46-43
سابعاً: محددات الانتاجية في البلدان النامية	47-46
ثامناً: الانتاجية في البلدان النامية والعوامل المحددة لها	49-48
تاسعاً: العلاقة بين دور السياسة المالية والإنتاجية الكلية	53-49
الفصل الثاني: الاطار التحليلي لدور السياسة المالية والإنتاجية الكلية للاقتصاد العراقي للمدة 1988-2021	109-54
المبحث الأول: تطور السياسية المالية في العراق	88-57
المطلب الأول: تحليل تطور السياسة المالية وبعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة 1988-2003	71-57
أولاً- تطور النفقات العامة خلال المدة (1988-2003)	60-58
ثانيا– تحليل تطورالاهمية النسبية للنفقات العامة للاقتصاد العراقي للمدة 1988-2003	63-61
ثالثا- تطور الإيرادات العامة خلال المدة 1988-2003	67-63
رابعاً- تطور الاهمية النسبية للإيرادات العامة للاقتصاد العراقي للمدة 1988-2003	71-68
خامساً- تطور عجز الموازنة خلال المدة 1988-2003	71
المطلب الثاني- تحليل تطور السياسة المالية وبعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021	88-72
أولاً- تحليل تطور السياسة المالية وبعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021	78-74
ثانياً- تطور الايرادات العامة للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021	83-79
ثالثاً- تطور الأهمية النسبية للإيرادات العامة للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021	83-79
رابعاً- تطور الاهمية النسبية للإيرادات العامة للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021	88-84
خامساً- تطور عجز الموازنة خلال المدة 2004-2021	88

المبحث الثاني: تطور الإنتاجية الكلية في العراق	107-89
المطلب الأول: الإنتاجية الكلية في العراق للمدة (1988-2003)	99-89
أولاً- تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة من (1988-2004)	92-90
ثانياً- تطور الانتاجية (الجزئية والكلية) في العراق للمدة (1988-2004)	94-92
ثالثاً– تطور الانتاج الكلي في العراق للمدة من (2004-2021)	97-95
رابعاً- تطور انتاجية الانفاق العام للمدة من (1988-2003)	99-97
المطلب الثاني- الانتاجية الكلية في العراق للمدة (2004-2021)	107-100
أولاً– تطور عناصر الانتاج (الجزئية والكلية) في العراق للمدة من (2004-2021)	103-101
ثانياً - تطور الانتاجية الكلية(الانفاق العام) في العراق للمدة من (2004-2021)	105-104
المطلب الثالث- دور السياسة المالية على الانتاجية الكلية	107-106
الفصل الثالث: قياس دور السياسة المالية في الإنتاجية الكلية للاقتصاد العراقي للمدة 1988-2021	128-110
المبحث الاول :وصف وتحليل نتائج الاختبارات القياسية	111-109
المطلب الأول:قياس وتحليل الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الاقتصاد العراقي	112
أولاً- انموذج (ARDL) الدالة الانتاجية الكلية	113-112
ثانيا- اختبار الحدود Bounds Test	114-113
ثالثا-اختبارات تشخيصية	114
رابعا- اختبار الاستقرارية الهيكلية لمتغيرات داخلة بالانموذج	115-114
خامسا- تقدير معالم (الاجل القصير - معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل)	117-116
المبحث الثاني: قياس وتحليل الانتاجية الجزئية لعوامل الانتاج في الاقتصاد العراقي	128-117
المطلب الأول:- انتاجية الاجور والرواتب	119-118
اولا – تقدير انموذج (ARDL) لدالة الاجور والرواتب	119
ثانياً- اختبار الحدود Bounds Test	119
ثالثا-اختبارات تشخيصية	120
رابعا - اختبار الاداء التنبؤي لانموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد	121

خامساً- اختبار الاستقرارية الهيكلية لمتغيرات داخلة بالانموذج	122
سادساً- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل	124-123
المطلب الثاني: انتاجية رأس المال	126-125
أولاً– تقدير انموذج (ARDL) لدالة انتاجية راس المال	126
ثانياً- اختبار الحدود F-Bounds Test	126
ثالثاً- اختبارات تشخيصية	127
رابعاً- تقدير المعالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل	128-127
الاستنتاجات والتوصيات	132-129
المصادر	142-132
الملاحق	143-142
المستخلص انكليزي	A-B

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
.1	تطور النفقات العامة للمدة (1988-2003) بالأسعار الثابتة 1988=100 (مليون دينار)	58
.2	تطور الاهمية النسبية للنفقات العامة للمدة 1988-2003	60
.3	تطور الايرادات العامة بالأسعار الثابتة 1988=100 (مليون دينار)	63
.4	تطور الاهمية النسبية للإيرادات العامة للمدة 1988-2003	65
.5	تطور النفقات العامة بالأسعار الثابتة 1988=100 (مليون دينار)	74
.6	تطور الاهمية النسبية للنفقات العامة للمدة 2004-2021	76
.7	تطور الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة 1988=100 (مليون دينار)	79
.8	تطور الاهمية النسبية للإيرادات العامة للمدة 2004-2021	84
.9	تطور الناتج وتكوين رأس المال الثابت وتعويضات المشتغلين بالأسعار الثابتة 1988=100 (مليون دينار)	91
.10	تطور الانتاجية الجزئية والكلية للمدة 1988-2003 (مليون دينار)	94
.11	تطور الناتج، تكوين رأس المال الثابت، تعويضات المشتغلين، بالأسعار الثابتة 1988=100 (مليون دينار)	96
.12	تطور انتاجية الانفاق العام للمدة 1988-2004 (مليون دينار)	98
.13	تطور الانتاجية الجزئية والكلية للمدة 2004-2021 (مليون دينار)	102
.14	تطور انتاجية الانفاق العام للمدة 2004-2021 (مليون دينار)	105
.15	عملية ترميز متغيرات	111
.16	اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع	112
.17	لقياس دالة الانتاجية الكلية	114
.18	اختبار الحدودF-Bounds Test	115
.19	اختبار الارتباط التسلسلي	116
.20	اختبار عدم تجانس التباين	116

.21	تقدير المعالم بالأجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ	118
.22	تقدير المعالم بالأجل الطويل	118
.23	لدالة الاجور والرواتب	119
.24	اختبار الحدود	120
.25	اختبار الارتباط التسلسلي	121
.26	عدم ثبات التباين Heteroskedasticity	121
.27	اختبار المعلم بالأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	124
.28	اختبار المعالم بالأجل الطويل	125
.29	اختبار لقياس دالة انتاجية راس المال	126
.30	اختبار الحدودF-Bounds Test	127
.31	اختبار الارتباط التسلسلي	128
.32	اختبار عدم ثبات تجانس التباين	128
.33	اختبار تقدير المعالم بالأجل القصير انموذج تصحيح الخطأ	129
.34	اختبار تقدير معالم بالأجل الطويل	129

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
.1	تطور الأهمية النسبية للنفقات العامة للمدة 1988-2003	63
.2	تطور الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة 1988=100 (مليون دينار)	66
.3	تطور النفقات العامة بالأسعار الثابتة 1988=100 (مليون دينار)	76
.4	معدلات نمو الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة للمدة 2004-2021	83
.5	معدلات نمو الناتج وتكوين رأس المال الثابت وتعويضات المشتغلين بالأسعار الثابتة 1988=100	93
.6	تطور الإنتاجية الجزئية والكلية للمدة 1988-2003 (مليون دينار)	95
.7	تطور إنتاجية الانفاق العام للمدة 1988-2004 (مليون دينار)	100
.8	تطور الإنتاجية الجزئية والكلية للمدة 2004-2021 (مليون دينار)	104
.9	تطور انتاجية الانفاق العام للمدة 2004-2021 (مليون دينار)	107
.10	فترات الابطاء المثلى	115
.11	التوزيع الطبيعي للاختبارات العشوائية	116
.12	اختبار الاستقرارية الهيكلية لمتغيرات داخلة بالانموذج	117
.13	فترات الابطاء المثلى	120
.14	اختبار الاستقرارية الهيكلية لمتغيرات داخلة بالانموذج	121
.15	اختبار الاداء التنبؤي	122
.16	اختبار الاستقرارية الهيكلية لمتغيرات داخلة بالانموذج	123-122
.17	فترات الابطاء المثلى	127

المقدمة

من منظور المدارس للاقتصادية من السياسة المالية لقد شهد علم المالية تطورا كبيرا في فكره وأهدافه ووسائله تبعا لتطور دور تدخل الحكومي في الحياة من اجل الرفاهية الاقتصادية، واختلف مفهوم السياسة المالية من مدرسة لأخرى تبعا للظروف الاقتصادية واختلاف المراحل الزمنية والفكرية، حيث بمرور الزمن تحول دور الدولة من محايدة الى متداخلة ، فظهر معها دور السياسة المالية ومدى تأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، او يختلف دورها من بلد لأخر تبعا لاختلاف النظام الاقتصادي المتبع في تلك الحكومة ويمكن أن تتأثر مستويات إنتاجية فئات اقتصادية المختلفة بمجموعة متنوعة من العوامل، مثل الوصول إلى التعليم والتدريب، والمعايير والقيم الثقافية، والتمييز والتحيز، والعوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية من المهم ملاحظة أن استخدام العرق كأساس لمقارنات الإنتاجية يمكن أن يكون مثيرًا للجدل ويحتمل أن يكون تمييزيًا. في حين أنه من الممكن دراسة الاختلافات الإنتاجية عبر فئات اقتصادية المختلفة، فمن المهم التأكد من إجراء التحليل بطريقة عادلة وغير منحازة وتحترم الثقافات والهويات المختلفة المعنية إجمالي الإنتاجية، أو إجمالي إنتاجية العامل(TFP)، هو مقياس للكفاءة التي يتم بها استخدام المدخلات (مثل العمالة ورأس المال) لإنتاج المخرجات في الاقتصاد، بعد حساب تأثير التقدم التكنولوجي تأثر تطوير الإنتاجية الإجمالية في الاقتصاد العراقي بمجموعة من العوامل، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي، والصراع، والعقوبات الاقتصادية، وضعف البنية التحتية. على الرغم من هذه التحديات، فقد حدثت بعض التحسينات في إجمالي الإنتاجية في السنوات الأخيرة، كان أحد المحركات الرئيسية لنمو الإنتاجية في العراق هو تطوير قطاع النفط، الذي يمثل جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. نفذت الحكومة سياسات لتشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع وسعت إلى زيادة الإنتاج من خلال استخدام التكنولوجيا الجديدة وتطوير مجالات جديدة.

فضلا عن ذلك، نفذت الحكومة إصلاحات لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار في قطاعات أخرى من الاقتصاد، بما في ذلك الزراعة والتصنيع والخدمات، تشمل هذه الإصلاحات تدابير للحد من الروتين، وتحسين الوصول إلى الائتمان، وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي، ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد العراقي منخفضة نسبيًا مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة ويرجع ذلك جزئيًا إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي والصراع، مما أدى إلى تثبيط الاستثمار وعرقلة النمو الاقتصادي.

باختصار، بينما كانت هناك بعض التحسينات في إجمالي الإنتاجية في الاقتصاد العراقي في السنوات الأخيرة، لا تزال البلاد تواجه تحديات كبيرة ستحتاج إلى معالجتها لتحقيق نمو

اقتصادي مستدام وشامل وتشير الإنتاجية في الاقتصاد العراقي إلى مستوى الكفاءة التي يستخدم بها الاقتصاد موارده، مثل العمالة ورأس المال والموارد الطبيعية، لإنتاج السلع والخدمات على وجه التحديد، هو مقياس لمقدار المخرجات المنتجة لكل وحدة من المدخلات المستخدمة، مثل كمية السلع المنتجة لكل ساعة عمل أو لكل دولار من رأس المال ومن المرغوب فيه زيادة الإنتاجية في الاقتصاد لأنها يمكن أن تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وزيادة الأجور، وتحسين مستويات المعيشة للسكان. ومع ذلك، فإن تحقيق إنتاجية أعلى يمكن أن يمثل تحديًا في الاقتصاد العراقي، الذي واجه مجموعة من العقبات مثل عدم الاستقرار السياسي والصراع وضعف البنية التحتية.

مشكلة البحث: تتصدى الرسالة لمشكلة تراجع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد العراقي وانخفاض فعالية السياسات الحكومية المعززة لمستوى الإنتاجية الكلية ومن اهم هذه السياسات السياسة المالية حيث يبرز التساؤل:

هل تؤدي السياسة المالية دورا مهما في تعزيز الإنتاجية الكلية في الاقتصاد العراقي؟

هل توجد سياسات مالية لموجهة دعم مستوى الإنتاجية الكلية في الاقتصاد العراقي؟

هل ان السياسة المالية تستهدف تطوير مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) في الاقتصاد العراقي؟

فرضية البحث:ينطلق البحث من فرضية مفادها، لما كانت الإنتاجية الكلية احد اهم مؤشرات تطور الانتاج والنمو الاقتصادي،فان السياسة المالية تعد المحرك الاساس للنشاط الاقتصادي ،فانها يمكن ان تساهم في تعزيز الانتاجية في الاقتصاد العراقي.

حدود الدراسة

للمدة المدروسة 1988 -2021

هدف البحث :- يهدف البحث الى

1. التأصيل النظري لدور السياسة المالية في تعزيز الإنتاجية الكلية
2. تحليل دور السياسة المالية في تعزيز الإنتاجية في الاقتصاد العراقي
3. قياس دور السياسة المالية في تعزيز الإنتاجية في الاقتصاد العراقي

منهجية البحث : استخدم الباحث المنهج الاستنباطي من العام للخاص في التعرف على الفرضيات والنظريات والتي توضح السياسة المالية ودورها في تعزيز الإنتاجية واستخدم المنهج الاستقرائي من الخاص للعام في دراسة الواقع والوصول لاستنتاجات عامة تخدم راسم السياسة ومتخذ القرار الاقتصادي.

الدراسات السابقة Literature Review

عالجت الكثير من الدراسات موضوعات النمو وخصوصا النمو في انتاجية عوامل الانتاج وكيفية قياسها على المستوى الكلي للاقتصاد أو حتى مستوى قطاعاته الفرعية واعتمدت الكثير منها على منهجيات مختلفة. وفي حد علم الباحث لا توجد دراسة متكاملة سابقة لقياس انتاجية عوامل الانتاج في الاقتصاد العراقي لهذا نستعرض بعض الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت تحديدا المواضيع التي اعتمدناها في هذا البحث.

الدراسات العربية:

1- ممدوح عوض الخطيب (٢٠٠٨). "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع النفطي السعودي". هدفت الدراسة الى تقدير الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) وفق منهجية سولو وتحديد مصادر النمو في القطاع غير النفطي السعودي اعتمادا على منطلقات نظريات النمو الداخلي. انتهت الدراسة الى أن النمو لا يتحدد فقط عن طريق عوامل الانتاج (رأس المال المادي والبشري) فقط، وانما يمكن للعوامل الأخرى أن تلعب دورا كمحددات للنمو مثل التقدم التقني والمهارات. وأوضحت الدراسة أن الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) تزداد بمعدل طفيف (0.5%) وهي اقل من معدل النمو في كل من رأس المال المادي والبشري كما ان ايرادات النفط ومعدل التضخم والانفتاح الاقتصادي ارتبطت بشكل معنوي بتأثيرها على الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج.

2- دراسة (علوش، جعفر باقر، 2015)، وهي بعنوان: "حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام انموذج سولو المطور للمدة (1980-2014)". اعتمدت الدراسة في التقدير على دالة سولو المطورة من قبل مانكيو ورومر وو اويل، حيث تم توظيف راس المال البشري في دالة الإنتاج، وبلغت مدة الدراسة حوالي (34) سنة، وبعد القياس، تم استخدام اختبار (السكون والتكامل المشترك) على سلسلتي (النمو الاقتصادي، ونمو عامل الإنتاجية الكلية)، ومدى انسجامهما مع السلاسل الزمنية لعوامل مستقلة أخرى مؤثرة من أهمها المتغيرين المستقلين: (التضخم، والايرادات النفطية)، وعوامل مستقلة أخرى. وتبين بان جميع المتغيرات متكاملة عند الرتبة الأولى اعتمادا على اختبار ديكي فوللر، وبعد اجراء الانحدار المتعدد، "تبين بان اهم عاملين معنويين مؤثرين في النمو للناتج القومي العراقي هما: (التضخم، والإيرادات النفطية) الأول سلبي ومعنوي التأثير والثاني إيجابي ومعنوي التأثير. كما اتضح بان معدل النمو السنوي لعامل الإنتاجية الكلية للاقتصاد العراقي للمدة المذكورة بلغ (1.19%) تقريبا، "وعزى السبب الى اعتماد العراق على الإيرادات النفطية التي كان لها الأثر الأكبر في رفع مساهمة عامل الإنتاجية

الكلية للاقتصاد العراقي، كما أشارت الدراسة الى انه؛ "لا توجد دراسات متخصصة ومتكاملة سابقة قدرت أو حللت عامل الإنتاجية الكلية للعراق، وهناك شحة كبيرة بهذا المجال.."

3- دراسة (الجومرد والقهواجي، 2012)، بعنوان؛ "ضعف النمو في عامل الانتاجية الكلية ومساهمته في تباطؤ النمو الاقتصادي في بلدان عربية مختارة (1960-2007)"، قدم فيها الباحثين (أربع) طرق في قياس عامل الانتاجية الكلية، لقد تمكنا من تجميع وبناء البيانات للمدة (1960-2007)، لمصادر النمو الاقتصادي (العمل، راس المال المادي، الانتاج، راس المال البشري)، لعشرة بلدان عربية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وبلغت مدة الدراسة حوالي (47) عاما. وتم توزيع هذه البلدان على صنفين؛ الأول هو صنف البلدان النفطية وهم؛ (السعودية، الامارات العربية المتحدة، العراق، الجزائر)، والصنف الثاني غير النفطية وهم؛ (مصر، المغرب، السودان، الاردن، سوريا، اليمن). وفيما يخص العراق فقد اظهرت الدراسة بان هناك تذبذبا كبيرا في نمو عامل الانتاجية الكلية للعراق بصورة خاصة، ما يؤكد وجود عدم استقرار خلال المدة المذكورة اعلاه، وبالرغم من الارتقاء الكمي الملحوظ في مخرجات التعليم، فان هناك مجموعة من العوامل التي اسهمت في ضعف النمو لعامل الإنتاجية الكلية وهي: (عدم الاستقرار السياسي، ضعف الانفتاح الاقتصادي، فشل الاسواق المحلية في زيادة الانتاج وتطوير وسائله).

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Charle R. Hulten, 2001) . "الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP)" . تهدف الدراسة الى تحديد العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الاقتصاد الامريكي غطت المدة (١٩٤٨-١٩٩٧). انطلقت الدراسة من أن النمو الاقتصادي يمكن اجراء حساب لمعدلاته من خلال المخرجات والمدخلات وكذلك يمكن قياس اثر تلك العوامل ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي من خلال وسائل تحليلية من أهمها منهجية سولو لتحديد(TFP) . استخلصت الدراسة أن هناك فترات تتباطأ فيها معدلات نمو الانتاجية الكلية خصوصا المدة (١٩٦٠-١٩٧٠) وأن النمو في الانتاجية الكلية اخذ يتزامن بشكل ملحوظ مع التطورات التقنية خلال تسعينات القرن الماضي مع انخفاض في نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج . كما ان الانتاجية الكلية شهدت تذبذبا باتجاه عام متناقص خلال مدة الدراسة فرغم انها بلغت (1.2) لمدة الدراسة (1948-1997) الا أن المدة (1948-1973) شهدت معدلات نمو عالية (2.1) بينما المدة (1973-1997) شهدت انخفاض في الانتاجية الكلية إذ بلغت (0.3) وكانت المدة (1979-1990) اشد انخفاضا اذ بلغت (0.2).

2. دراسة (Debkusum Dasan Outhors, 2010) ."نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الهند في عهد الاصلاحات – تحليل قطاعات مختارة". هدفت الدراسة تحليل النمو في المشروعات الاقتصادية لقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات خلال مدة الاصلاحات التي حدثت في الاقتصاد الهندي وكان التحليل للنمو في الاجل الطويل وبقصد مقاربة عناصر النمو المحددة للإنتاجية الكلية تلك القطاعات تبنت الدراسة منهج سولو المطور في تحديد نمو الانتاجية الكلية مع اجراء مقارنات بين معدلات النمو فيها التي توصلت لها هذه الدراسة مع معدلات النمو التي توصلت لها دراسات سابقة وهي دراسة كل من (Maertens 2010) ودراسة اخرى لكل من (Vu.2005) وتعد هذه الدراسة هي الاحدث اذ انتهت الى أن الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج كانت في مستويات أعلى خلال مدة الثمانينات من القرن الماضي(1.4) واخذت بالتناقص خلال تسعينات نفسه القرن (0.9) وانخفضت اكثر خلال نصف العقد الأول من القرن الحالي اذ وصلت الى (0.6).
3. دراسة (Barry Bosworth and Susan M. Collins, 2008). "محاسبة النمو - مقارنة بين الصين والهند". يتحدد الهدف هنا في دراسة مصادر النمو لبلدين هما الصين والهند للمدة (1978-2004) بافتراض وجود مجموعة من العوامل المتشابهة بينهما مثل المساحة الجغرافية الواسعة عدد كبير من السكان فضلا عن مستويات متدنية من الفقر وانخفاض متوسط نصيب الفرد فيهما خصوصا للسنوات التي سبقت العام ١٩٨٠. لكن بعد العام 1980 ازداد متوسط نصيب الفر من الدخل الى اكثر من الضعف في الهند والى أكثر من سبعة أضعاف في الصين. تضمنت الدراسة قياس عوامل النمو في البلدين وفق منهجية سولو المطورة من قبل الباحثين نفسيهما (Bosworh and Collins) إذ توصلا الى أن انتاجية عوامل الانتاج الكلية كانت أخذة بالارتفاع خلال مدة الدراسة حتى وصلت الى (3.6) في الصين والى (1.6) في الهند وان المدة (1993-2004) هي التي شهدت ارتفاعا أعلى وواضحا في (TFP). في حين ان معدل نمو الانتاجية الكلية لبلدان شرق آسيا التي تم حسابها من قبل الباحثين كانت (0.9) لذات المدة مما يعني أن البلدين حققا اعلى نسب لنمو (TFP) مقارنة بدول شرق آسيا جميعا. كما أن معدلات (TFP) كانت اكثر ارتفاعا في القطاع الصناعي بالنسبة للصين إذ بلغت (4.3) في حين ان اكبر معدل في (TFP) كان من نصيب قطاع الخدمات في الهند إذ بلغ (2.4) لمدة الدراسة.
4. دراسة (Jean C.Nachega and Thomson Fontain IMF-2006). "النمو الاقتصادي والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في النايجر". هذه الدراسة اعدت من القسم الافريقي في صندوق النقد الدولي الهدف منها هو البحث عن العوامل المحددة للنمو في الناتج

المحلي الاجمالي لاقتصاد النايجر من خلال تحليل عوامل ومحددات النمو في اقتصاد ذلك البلد. واتضح من الدراسة أن معدل النمو في عنصر العمل يتوافق مع معدل النمو في الناتج المحلي بينما يفوق معدل النمو في رأس المال المادي معدلات النمو في الناتج اعتمادا على دراسة Barro and) (2004 Sala-i-Martin. وباستخدام منهجية سولو –سوان ظهر أن راس المال المادي يعد عنصرا متحكم لنمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) في حين ان راس المال البشري يؤثر باتجاه سلبي. وباستخدام منهجية التكامل المشترك تم تقدير معامل رأس المال المادي للتحقق من نتائج الاختبار، توصلت الدراسة الى أن معدل النمو في انتاجية العمل كان سالبا (0.35-) وكذلك أن معدل نمو حصة الفرد من رأس المال سالبة ايضا (0.10-) وأخيرا ان معدل نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) كانت سالبة بالنتيجة أيضا اذ بلغت (0.25-) والسبب يعود الى ضعف البنى التحتية وعدم قدرة عوامل النمو على لعب دور في تحسين ظروف الانتاج مع عدم تلمس تطور للمستوى التقني في العمليات الانتاجية.

ان من اهم الاضافات التي جاء بها الباحث من خلال هذه الدراسة هو ربط السياسة المالية ومتمثلة بادواتها وانواعها وتفعيل دورها في تعزيز الانتاجية للاقتصاد العراقي .

الفصل الأول

الإطار النظري لدور السياسة المالية والإنتاجية الكلية

مدخل مفاهيمي

المبحث الأول

الاطار النظري للسياسة المالية والإنتاجية الكلية

المبحث الثاني

الاطار المفاهيمي للإنتاجية الكلية

المبحث الأول

الاطار النظري للسياسة المالية والإنتاجية الكلية

أولاً: مفهوم السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية (Fisc) ويقصد بها حافظة النقود او الخزانة[1] ويقتضي المفهوم العام للسياسة المالية الإحاطة بمختلف المفاهيم التي تطورت مع تطور الفكر الاقتصادي، فقد اختلف مفهومها بشكل واسع حتى أصبحت تمثل أهم أداة للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، وهناك تعاريف عدة للسياسة المالية نذكر منها الاتي:-

السياسة المالية:-عملية توظيف الايرادات الحكومية (الضرائب، الرسوم،...الخ) والمصروفات من النفقات لتأثير في اقتصاد البلد، او تستند الى نظريات، وتعتمد استراتيجية رئيسة تستعملها الحكومة وبالتنسيق مع السلطة النقدية لتعزيز اهداف الاقتصادية (التضخم، وزيادة فرص العمل، والحفاظ على النمو، وتقليل البطالة، وتحقيق الاستقرار الاقتصاد على مدار دور العمل[2].

السياسة المالية ((برنامج حكومي يقوم بالعديد من الوظائف الأساسية، التوزيع، والتخصيص، والاستقرار، او يكون دور الحكومة في توفير السلع العامة التي تختلف منافعها ومدى افادة المجتمع منها أي المنافع الصافية والخاصة الصافية منها وتشمل تلك السلع التعليم الاساسي والدفاع وتنفيذ العقود بينما تكون وظيفة التوزيع الدخل والثروة عندما يفشل اقتصاد السوق في عدالة التوزيع بينهما، وتكون وظيفة الاستقرار هي اداة الموازنة العامة في تحقيق الاستخدام الامثل واستقرار الاسعار والنمو الاقتصادي)) الاقتصادي مايكل ابد جمان في تعريف السياسة المالية[3].

السياسة المالية:- المرأة العاكسة لدور الدولة في الانشطة الاقتصادية عبر الزمن، اذ تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وايراداتها العامة، المنظمة في الموازنة العامة لاحداث اثار مرغوبة وتجنب الاثار غير المرغوبة على الدخل والانتاج والتوظيف، وتعمل على اشاعة الاستقرار في الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة جميع الظروف المتغيرة على اقتصاد الدولة[4].

(1) طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص201

(2) LESLie krams, 2021, Fiscal policy, Balanciy between, p32

(3) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي والنظرية السياسية، تعريب محمد ابراهيم منصور، الرياض دار المريخ للنشر، 1999، ص517

(4) TAX Rely and public spending, conferees to li, in, ilm decebin, p 44

السياسة المالية هي مجموعة الاجراءات المرسومة بخصوص ايرادات الدولة ونفقاتها لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، وتستخدم السياسة المالية لوصفها جزءً من السياسة الاقتصادية[1]، التي تشمل السياسة النقدية والتجارية وغيرها لادارة الاقتصاد وتنظيمه، ويرتبط هذا المصطلح بنظرية الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" الذي يرى انه يمكن للحكومة التأثير في اجمالي الطلب ومستوى النشاط الاقتصادي من خلال عدة إجراءات تتعلق اساسا بتغير مستويات الضرائب والانفاق الحكومي. استخدام الحكومة الانفاق الحكومي والضرائب للتأثير في الاقتصاد لتعزيز معدلات النمو والحد من الفقر وسيلة لضبط مستويات الانفاق ومعدلات الضرائب لرصد لتأثير في اقتصاد البلد[2].

تعرف السياسة المالية، بأنها عملية تغير حجم الانفاق الحكومي او الايراد العام للحكومة وذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة. او بالأحرى عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة الايرادات العامة، اذ تقوم الحكومة او السلطة المالية المختصة بتغير أحد جانبي الميزانية لغرض خلق التوازن بينهما[3]. وفي تعريف آخر "هي تعبر عن البرنامج الذي تخططه الحكومة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تحقيقا لأهداف المجتمع"[4].

السياسة المالية هي إحدى مكونات السياسة الاقتصادية وان كانت هذه السياسة من أقوى السياسات فإنها لا تفي بالغرض إذا ما استخدمت بمفردها، وبمعزل عن السياسات الأخرى، لذلك وحتى تتم الاستفادة من هذه السياسة، وتحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين كل من السياسات المالية والنقدية الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات وتوزيع أمثل للموارد الاقتصادية والمالية. وتختلف أهداف السياسة المالية في الاقتصادات المتقدمة عنها في النامية، ففي الاقتصادات المتقدمة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمالة، أما في الاقتصادات النامية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، اذ تعد الاقتصادات المتقدمة من النماذج التي

(1) عمرو هشام محمد، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتها الحديثة، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد، 2019، ص239-240

(2) طارق الحاج، مصدر سابق، ص 201

(3) خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة النقدية والمالية، الناشر عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض، 1981، ص139

(4) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر20004، ص15-16

استطاعت أن تسجل تقدما كبيرا عن طريق السياسة المالية من خلال تحقيقها تكاملا ناجحا. ومن الافكار السائدة في الاقتصادات الحديثة، أن الحكومة تلتزم بها وتعمل على تطبيقها هي قدرة الحكومة على التغلب على التقلبات الاقتصادية عن طريق قواعد ووسائل السياسة المالية التي تطبقها في الحصول على الايرادات العامة وأنفاق النفقات العامة وعلاقة هذه التصرفات بعمليات الاقراض[1]، فيمكن استخدام السياسة المالية لخفض الطلب وإبطاء الاقتصاد والسيطرة على التضخم يمكن تنفيذ السياسة المالية بطرق مختلفة، يمكن للحكومات زيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، وتقديم إعفاءات ضريبية لصناعات معينة[2].

ثانيا: تطور السياسة المالية وفقا لمدارس الفكر الاقتصادي

1- المدرسة الكلاسيكية التقليدية

تعد المدرسة الكلاسيكية من اهم المدارس التي اكدت على الحرية الاقتصادية التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويقتصر دورها على التدخل في القضايا التي تخص جانبي الامن والدفاع والقضاء [3] وفي ظل الدولة الحارسة* الرافضة لفكرة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وامنت بمبدأ (الحياد المالي) اعتمدت المدرسة في فلسفتها بمعنى ادق على حرية التجارة وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي وحسب الشعار المعروف عن هذه المدرسة (دعه يعمل دعه يمر) والتي تقوم على اساس الحرية الاقتصادية على رفض تدخل الدولة في التأثير على آليات السوق بإزالة كل القيود التي تعرقل عملية النشاط الاقتصادي المناسب له وتكون حيادية بشكل تام عدم تدخل الدولة بشتى المجالات[4] باعتقادهم قدرة الفرد وقدرته في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفاه المجتمع ومن ثم فإن أي تدخل للدولة سيؤدي إلى الإضرار بالنظام لأن جهاز الادارة الحكومي غير قادر على احداث توازن اقتصادي من وجهة نظرهم وغير كفؤ لتولي عمليات الإنتاج والتوزيع على النحو الذي يحقق به الكفاءة الاقتصادية توظيف الكامل للعمالة[5] ومن ثم يكون الحكم في سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ توازن الميزانية العامة لا في ضوء مبدأ التوازن الاقتصادي الذي يتحقق تلقائياً بفعل ما يسمى (باليد الخفية) والتي أمن

(1) جيمس جوارتيني & رتشارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمه عبد الفتاح عبد الحمزة، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص299

(2) خولة سلمان الويس، الاثار الاقتصادية للحصار على التمويل والتضخم والتشغيل مقارنة بعقدي السبعينات والثمانينيات، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، بغداد، 1998، ص 69

(3) جورج نايهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية ترجمة صقر احمد صقر، الطبعة الاولى، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1997، ص81

* الدولة الحارسة: يقتصر دورها على الامن والدفاع الخارجي وتطبيق القانون. للمزيد انظر: الدكتور عبدالله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، مطبعة الملك سعود، الرياض، 1988، ص4-5

(4) عبد الكريم البركان واخرون، المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر،1979، ص11

(5) رفعت محجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص51

التقليديون بوجودها،يتضح ان المبداء الاساسي الذي اعتمدت عليه المدرسة الكلاسيكية حرية ممارسة النشاط الاقتصادي أي ان الفرد يسعى الى تحقيق افضل كمية منتجة في ظل مرونة الاجور والاسعار فانه يسعى الى اشباع حاجات الاخرين ايضا[1].

2- **المدرسة الكينزية:-**

لقد بقيت أفكار المدرسة الكلاسيكية لمدة زمنية طويلة وما تملكه عن السياسة المالية من دور محدد وقاصر مما ادى الى ظهور تيارات فكرية جديدة في الفكر الاقتصادي وكلها تدعو الى اعطاء دور اكبر للسياسة المالية إلى أن ظهرت النظرية الكينزية بقيادة جون مينارد كينز من اجل ايجاد علاج جذري للأثار السلبية لأزمة الكساد الكبير اثناء المدة (1929-1933)[2]، ويعد الاساس الحقيقي للنظرية الكنزية تدخل الدولة في السوق لانعاش الدورة الاقتصادية من الضرورات المهمة التي تكمن في عمل الدولة وانتشال الاقتصاد من حالة الركود الاقتصادي ويتم من خلال زيادة الانفاق العام باعتباره (المضخة) التي تنشط الدورة الدموية للاقتصاد[3]، كما رفض كينز فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة واستخدم أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي أي ان مساهمة السياسة المالية في معالجة الكساد الكبير والتضخم الذي حدث عقب الحروب العالمية، كما نجحت هذه السياسة عند تطبيقها في الدول المتقدمة اقتصاديا[4].

تأسيسا لما تقدم اعلاه يتضح ان المبدا الاساسي الذي اعتمتة النظرية الكنزية هو تدخل الحكومة في الاقتصاد من خلال ادوات السياسة المالية (النفقات والايرادات) وحسب طبيعة نشاط الاقتصادي (انتعاش او كساد) وذلك من خلال الية عمل (المضاعف والمعجل).

اذ ان السياسة المالية التوسعية في اوقات الكساد تتضمن تفعيل عوامل النتاج الامر الذي يؤدي الى زيادة الطلب الكلي الفعال بعد ان حققت تلك العوامل دخول اضافية جديدة ،وهذا يؤدي الى تحفيز المنتجين على (زيادة الانتاج) وفتح خطوط انتاجية جديدة وفي ظل زيادة النتاج بنسبة اكبر من تشغيل عوامل الانتاج سيتحقق زيادة في الانتاجية ،بذلك فان مصدر الانتاجية هو التدخل الحكومي من خلال ادوات السياسة المالية [5]، ومن الضروري تدخل الحكومة للتأثر على مستوى النشاط الاقتصادي، ويمكن تصحيح الخلل في اليات السوق من خلال تعديل الدولة

(1) عبدالله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة الملك سعود، سعود 1992، ص 8

(2) محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، المكتبة الاقتصادية، دار المعارف، مصر، 1969، ص19

(3) حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، الدار الجامعية الاسكندرية،مصر، 1987، ص18-22

(4) عوض فاضل اسماعيل، نظرية الانفاق الحكومي دراسة جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، جامعة النهرين، 2002، ص259

(5) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة الكويت، العدد22، 1997، ص163

لاوضاعها المالية بمعنى ادق حيث يمكنها الانتقال من مرحلة الدولة الحارسة الى مرحلة الدولة المتداخلة[1].

3- المدرسة النقودية

ارتكزت فلسفة المدرسة النقودية بقيادة ميلتون فريدمان وانصاره حيث اشارت نظريتهم ان كل الأزمات التي تحدث في الاقتصادات الرأسمالية يعود سببها الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، اشتهرت آراء المدرسة الكينزية طوال مدة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي حتى بدأت الملامح الفكرية الأولى للمدرسة النقودية بالظهور في منتصف مدة الخمسينيات من القرن الماضي متحدية أراء المدرسة الكينزية وداعية الى العودة الى التعاليم الكلاسيكية التقليدية والتي كانت سائدة قبل ظهور المدرسة الكينزية[2] وبدأ النقديون ينتقدون سياسات الدولة الانفاقية ذات الفكر الكينزي لذلك نادوا بضرورة رفع الدولة يدها عن الشؤون الاقتصادية وتركز فقط على العدالة وإعادة توزيع الدخل والثروة، وتمثل اثر المزاحمة بين القطاع الخاص على الموارد المالية واثرها في الاستقرار والتوازن بسبب تباطؤا السياسة المالية، مما يؤثر في قيام الدولة بالإنفاق في تمويل حاجاتها الموارد المالية وزيادة الطلب يسبب ارتفاع اسعار الفائدة بالنسبة للقطاع الخاص وهذا يؤثر بشكل مباشر في حجم مشاركتهم في النشاط الاقتصادي و ارتفاع نسب البطالة وانخفاض في الناتج والدخل[3]، يتضح ان النقوديين اعتمدوا على فاعلية السياسة النقدية من خلال التحكم في عرض النقد عبر ادوات السياسة النقدية للتاثير على مستوى الناتج (عبر قناة سعر الفائدة) لذالك يتضح ان التغيرات عرض النقد يجب ان تتناسق مع معدل النمو الاقتصادي والزيادة الانتاج [4]، اذ يتضح ان الاداة الرئيسة للتاثير على مستوى الانتاج هو اداة سعر الفائدة وفي ظل زيادة الانتاج بمعدل اكبر من عناصر الانتاج ستحقق انتاجية اكبر.

(1) عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص146

(2) ادوين مانسفيلد ناريمان بيهر افيش، علم الاقتصاد، ترجمة ونشر مركز الكتب الاردني، عمان 1988، ص215

(3) خضير عباس المهر، دراسة موجزة في نظريات التوزيع، الطبعة الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975، ص92-96

(4) جيمس جوارتيني & ريتشارد دستاروب، الاقتصاد الكلي والاختبار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، 1988، ص441

*اثر المزاحمة :ويعبر عن زيادة في الانفاق العام تسبب انخفاض الاستثمار والاستهلاك الخاص (اي ارتفاع الاقتراض الداخلي يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة وكلفة الاقتراض مما يؤثر سلبا على الشركات والافراد)

4- مدرسة التوقعات العقلانية

ان انطلاق هذه المدرسة واستنتاجها لمفهوم السياسة المالية من منظور شامل لجميع الفعاليات الاقتصادية تستجيب للتغيرات في مستوى الطلب الحكومي والضرائب وتنتمي هذه المدرسة وانصارها الى الفكر النيو كلاسيك الى الحديين ويعتقد ان تعظيم المنافع الى اقصى حد يتحدد من خلال السلوك الاقتصادي المتبع وتستخدم كل وحدة اقتصادية بناء على المعلومات المتوفرة لديها بكفاءة عالية حسب اعتقادهم السائد والمعروف في اصدار قرارتها في المستقبل كما تفترض ان مرونة الاسعار والاجور تؤدي الى توازن السوق بشكل دائم. وان نظرية التوقعات لا تنفي امكانية حدوث الاخطاء في عملية التوقع ولكن ان يستمروا بشكل منتظم في هذه الاخطاء وأن صانعي السياسات المالية قد يبالغون في الزيادة بمعدل مستوى التضخم المتولد من زيادة في المعروض النقدي، وفي وقت اخر قد يقدرونه باقل من قيمته ويزداد التوقع لدى الجمهور الاقتصادي ويتعلم من احداث الماضي وبذلك لان يستمروا في الوقوع بالأخطاء مستقبلا اذ ان صانعي القرارات الرشيدة لا يمكنهم التوقع للمدى البعيد الذي تستمر فيه السياسة المالية التوسعية على النحو الصحيح، ويمكن ان يكون اثر السياسة المالية التوسعية بتقدير اقل من المتوقع تولد هذه السياسة اثرا إيجابيا على التوظف والانتاج للمدى القصير وبخلافه يكون للمجتمع الاقتصادي أثر بالغ في تقديره يكون اثره سلبيا (حالة انكماش) ويرتفع معها معدل التضخم فقط ولكن الانتاج والاستخدام ستتأثران بشكل عكسي[1]، وبهذا اكدت مدرسة التوقعات العقلانية على نقاط صحيحة وواقعية عن التغيرات الاقتصادية لابد من التأكيد على بعض النقاط التي أشاروا اليها[2].

1- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية منها امر ضروري ومستقر لعلاج المشكلات الاقتصادية ولم يعطوا سبب واضح لطبيعة السياسة المطلوب اتخاذها انما يكتفون فقط بالإشارة الى قيام الحكومة بتحديد نتائج القواعد الاقتصادية بشكل واضح وصريح.
2- لكي يتمكن الافراد من تحديد نتائج قرارتهم الاقتصادية وحجم الفرص التي تتيح امامهم فتح مجالات اكثر وعلى الحكومة ان توضح توجهاتها العامة واستعمال أي السياستين المالية والنقدية منها.

(1) عبد المنعم السيد علي & نزار الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية دار الجامعة ، عمان ، 2003، ص445-446

(2) رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996، ص74

5- مدرسة اقتصاديات جانب العرض

تعرف هذه المدرسة باقتصاديات جانب العرض وبصورة خاصة في أواخر عقد السبعينيات من القرن العشرين في عدد من الدول الرأسمالية والصناعية بفضل عدد من الباحثين والشخصيات العامة المحافظة مثل (جورج جيلدرا Gilder وكريتول I.Kratol وأنسكي) وغيرهم وتؤكد هذه المدرسة على الاهمية النسبية في السياسة المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي حيث ان تخفيض الضرائب على المستثمرين ورجال الاعمال يمكن ان يسهم ذلك في اعطائهم الحافز القوي نحو الادخار والاستثمار ومن ثم زيادة الانتاج ورفع مستويات الدخل والاستخدام ومن ثم تكون حالة من الانتعاش في النشاط الاقتصادي ككل[1]، ولقد اشتهرت افكار هذه المدرسة اكثر عندما استطاع انصارها ان يقفوا وراء صياغة البرنامج الاقتصادي للرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) خلال توليه الرئاسة في (1981-1989) كما تبنتها رئيسة الوزراء الاسبق لإنكلترا مارغريت تاتشر للمدة (1979-1990) كما ان اسم الاقتصادي الامريكي ارثر لا فر ومنحنى لافر اصبح عنوانا بارزا لمدرسة اقتصاديات جانب العرض وقد تكون هذه النظرية رد فعل على اقتصاديات الطلب التي قادها الاقتصادي كينز[2]، وابرز ما ذكر في اقتصاديات العرض ان السياسة المالية مثل المعدل الحدي للضرائب والتعديل النسبي للا سعار الضريبة ومن ثم تقوم برفع منحنى العرض وليس الطلب، والزيادة في معدلات الضرائب تؤدي الى تخفيض الارباح بالنسبة للعمل والاستثمار مما يؤدي الى انخفاض العرض الكلي، تتفق النظريتان كلتاهما الى ان تخفيض الضرائب يؤدي الى تخفيض معدلات البطالة وزيادة الانتاج وبأسباب مختلفة[3]، وايضا تنطلق افكار جانب العرض من التحول من السياسة المالية في انعاش الطلب الكلي الفعال حسب رؤية المدرسة الكنزية التي تشير الى انعاش الجهاز الانتاجي الرأسمالي وبالخصوص هو سياسة تخفيض الضرائب والحد من تدخل الدولة في مجالات تحديد الاجور والاسعار لاستمرار عمل الية السوق الحر لتضل هي الاداة التي تخص الموارد بالشكل الامثل[4]، نستنتج ما تقدم بان مدرسة اقتصاديات جانب العرض هو حل التناقضات بين الفكر الكلاسيكي المالي والفكر الكينزي المالي في ادارة الاقتصاد حيث اشارت على زيادة جانب العرض الكلي من خلال سياسات مالية مثل (تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي بهدف فسح المجال للأفراد بهدف رفع معدلات الانتاج والادخار).

(1) محمد عبد المجيد عبد الشفيع عيسى، ازمة النظام الاقتصادي والاجتماعي الامريكي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد4، الكويت، 1989، ص174

(2) جيمس جوارتيني & رتشارد ستاروب، مصدر سابق، ص441

(3) محمد عبد المجيد عبد الشفيع عيسى، مصدر سابق، ص175

(4) مايكل ابد جمان، مصدر سابق، ص 341-343

ثالثا: أدوات السياسة المالية

1- الايرادات العامة (الضرائب)

الضرائب أهم أدوات السياسة المالية كونها أحد روافد الإيرادات المهمة التي تصب في خزينة الدولة، فقد لجأت إليها الدول في السابق لغرض تمويل نفقاتها العامة وازدادت أهميتها نتيجة لتوسع الدول وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد أصبحت الضرائب اليوم إضافة إلى كونها مصدراً للإيرادات، أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية وأداة لتوزيع الدخول بين الأفراد وتوجيه الاستثمارات بما يخدم الأهداف العامة للتنمية حيث أن الضريبة تؤدي دوراً مهماً في التأثير على مستويات النشاط الاقتصادي عن طريق توجيه عناصر الانتاج والاستثمارات بالاتجاه المرغوب عن طريق فرض ضرائب مختلفة بنسب تصاعدية تتناسب عكسيا مع مشاريع الاستثمار الموجه، فإذا تم رفع قيمة الضرائب في السلع الترفيهية مثلاً فأن اسعارها سترفع ومن ثم يقل الطلب عليها وكذلك انتاجها، كنتيجة لذلك فأن عوامل الانتاج المشتركة في تصنيع مثل هذه السلع غير المرغوبة اجتماعيا تتغير الى انتاج سلع أخرى مرغوبة اجتماعية[1].

تعرف الضريبة: بانها اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على الموارد المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة (أفراد + شركات) لغرض تغطية الأعباء العامة للدولة وتوزيع هذه الأعباء[2] تمثل اداة الضرائب الجزء الأساسي والمهم في عملية تمويل العجز التي يجب على الحكومة استخدامها لزيادة نسبة الاستثمار، كما تحاول الحكومة توسيع الاستثمار الإنتاجي الذي يؤدي إلى عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم يجب على الحكومة أن تخلق المناخ الاقتصادي الملائم لغرض جلب الاستثمار الى الدول النامية التي تسعى لزيادة نشاطاتها وتفعيل كافة القطاعات وعدم الاعتماد على مورد واحد وتكون بذلك بلدا ريعيا وتمثل أدوات السياسة المالية (الضرائب والإنفاق العام) في عملية إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء وتوزيع الدخول بشكل عادل بين فئات المجتمع، ثم أتى من علماء الاقتصاد من أظهر تناقضا "كينز" في تحقيق توازن الادخار مع الاستثمار في حدود عمالة تقل عن مستوى التشغيل الكامل بعد استخدام السياسة المالية العامة للتحكم في مستوى الطلب الفعال[3].

(1) عبد الوهاب الامين، زكريا عبد الحميد، مبادئ الاقتصاد الجزء الثاني، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، الكويت، 1983، ص113

(2) عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص189

(3) عماد محمد العاني، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة العراق للطباعة والنشر، بغداد، 2018، ص128

وبصورة عامة تقسم الضرائب الى قسمين هما:-

- **الضرائب المباشرة**: الضرائب المباشرة التي يكون الدخل والثروة وعاء لها، فاذا كان اثرها على الدخل بشكل مباشر تسمى ضريبة الدخل مثل (الرواتب والاجور) واذا تم فرض الضرائب على الثروة تكون حينها ضريبة على رأس المال وتمتع الضرائب المباشرة لكون يتم فرضها على اصحاب الدخول العالية وكلما ازدادت أهميتها النسبية في الهيكل الضريبي تكون دلالة على ان النظام الضريبي يساهم في اعادة توزيع الدخول وعدالتها، وأن الايرادات من الضرائب المباشرة متاتية من الضرائب في الدخل، التركات، العقار، العرصات، والضرائب الزراعية[1].
- **الضرائب غير المباشرة:** هي التي لا تفرض على الدخل مباشرة، فتفرض على السلع والخدمات، وتكون ذات نطاق واسع وإيراداتها كبيرة، ضئيلة التكلفة والايرادات المتأتية من الضرائب غير المباشرة هي الايرادات المتأتية مثل الضرائب الجمركية[2]، كما ان رسم الخطوط العامة للهيكل الاقتصادي، الملائم لتحقيق الأهداف الاقتصادية يجب ان يأخذ بنظر الاهتمام ملائمة انسجام القواعد الضريبية المختلفة، تأسيسا على ما سبق ان فرض الضريبة على دخل العمال ستؤدي حتما الى خفض معدل الاجر الصافي له. ان دخل العامل يتحدد وفقا لساعات العمل التي يتم العمل بها فعليا ومن ثم يكون لها الاثر على انتاجية العمل. وكما يتم تفضيل العامل بين ساعات العمل وساعات الراحة حيث يفضل المقارنة بين ساعات العمل وساعت الراحة عند مستوى الاجر النقدي المناسب او السائد، وبمعنى ادق يعتمد من حيث المبدأ على المنفعة الحدية للدخل والمنفعة الحدية للراحة مع الاشارة الى ان الخسارة يمكن تعويضها في جانب اخر حتى يمكن للعامل انه يكون في وضع أفضل وهذا ما تطرق اليه الكلاسيك من وجه نظرهم في العمل.

أ- **النفقات العامة**

تعد سياسة الإنفاق العام من أدوات السياسات المالية التي لا تقل أهمية عن السياسة الضريبية، حيث يكون الانفاق العام جزء كبيرا ومهما من الطلب الكلي في البلدان النامية او المتقدمة ولا يتم تحديد الانفاق العام وفقا لإيرادات الحكومة او صادراتها او حسب التوقعات الارباح حيث تكون مستقلا عن الدخل القومي للبلد، حيث يكون قرار الانفاق العام قرارا سياسيا

(1) طاهر الجنابي، دراسات المالية العامة، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد،1995، ص169

(2) محمد غالي راهي الحسيني، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية ،الطبعة الاولى ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص52

بالدرجة الاولى خاضع الى فلسفة الحكومة في مدى الاستفادة في اشباع حاجات المجتمع الضرورية[1].

تقسم النفقات العامة اقتصاديا على قسمين:- [2]

- **نفقات حقيقية** وتشمل كافة المصروفات التي تنفقها الدولة مقابل الحصول على سلع انتاجية واستهلاكية مثل.
  - النفقات الجارية
  - النفقات الاستثمارية
- **النفقات التحويلية** وتمثل هذه النفقات العامة عدم زيادة في الانتاج القومي ولكنها تؤدي الى اعادة توزيع الدخل القومي بين افراد المجتمع منها.
  - **النفقات التحويلية الاجتماعية**
  - **النفقات التحويلية الاقتصادية**
  - **النفقات التحويلية المالية**

بدا كثير من الاقتصادين الاهتمام بظاهرة النفقات العامة ودراستها بشكل دقيق ومن بينهم الاقتصادي الالماني (فاجنر)[*] الذي اكد على وجود علاقة تبعية بين النمو الاقتصادي وبين نمو النفقات العامة وستنتج من ذلك ان حجم الانفاق العام ينمو بمعدل اكبر من الاقتصاد بسبب توسع الوظائف التقليدية للدولة معبرا عنه بزيادة الطلب على السلع العامة وتوسع النشاط الاقتصادي وتستخدم الحكومة السياسة المالية لغرض تحفيز الاستثمار من أجل خلق فرص عمل والقضاء على البطالة في بلد ما اذ يتعين على الحكومة استخدام أداة الإنفاق العام لتوفير مستلزمات البنى التحتية الأساسية اللازمة لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لدى الافراد، أكثر أهمية لرفع مستوى الدعم الذي يصب في مصلحة كل فئات المجتمع ولاسيما الفقراء منهم. بهذه الطريقة، يتعين على الحكومة في الدول النامية، استخدام الأدوات المالية لتعظيم الرفاهية الاجتماعية[3].

ب- **الاقتراض العام**

يعد الافتراض إحدى الخطوات المهمة التي يجب على الحكومة اتخاذها لتقليل الإنفاق الخاص وتعد هذه الخطوة من الحالات التقويمية التي يجب على الحكومة استخدام خطط

(1) صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص23-25

(2) محمد غالي راهي الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص73

* قانون فاجنر:- وهو قانون ظاهرة تزايد النفقات العامة .

(3) عاطف وليام اندراوس، الاقتصاد المالي العام، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص98

الاقتراض العامة الداخلية، مثل مساهمة في السنداتPF، والسنداتPPF (المشاركة بين القطاعين) وخطط المحفظة الاستثمارية او صناديق الادخار، وما إلى ذلك التطرق الى تقليل من الإنفاق الخاص ومستوى الاستهلاك وهو ما يؤثر على مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص واحداث التنسيق بين القطاعين لعدم تأثير واحد على الاخر[1].

الية عمل المضاعف والمعجل في السياسة المالية

- **اثر المضاعف (multiplier effect)** تهدف فكرة المضاعف بزيادة النفقات العامة، كلما زادت النفقات فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ورواتب وأرباح وفوائد، ومن ثم يخصصون الافراد جزء من دخولهم لغرض الانفاق على الاستهلاك بمختلف الانواع، ويقومون بادخار ما تبقى حسب الميل الحدي للاستهلاك mps والادخار، والمبالغ التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى من المجتمع وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، والفائض من الدخل ينفق جزءا منه في الاستثمار، ولهذا السبب يسمى بالأثر المضاعف يرتبط الأثر المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك وتكون العلاقة طردية بينهما وتختلف الزيادة بالإنفاق من قطاع الى اخر، وكما يضاق اليه اهتمامات اخرى مثلا ارتباطه بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي للبلد، ففي ظل الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة ودرجة استجابة عالية مع الزيادة في الاستهلاك، فالمضاعف يكون اثره ملموس وواضح على الاقتصاد، حيث يكون العكس من ذلك في الدول النامية ومنها العراق يكون أثر المضاعف ضعيفا نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي[2].
- **اثر المعجل[*] (accelerator effect)** يعبر عن اثر المعجل عن اثر الذي يحدث بانسيابية متتالية في الانفاق العام والذي ينتج عنه زيادة سريعة بمرور الوقت في الانتاج والدخل والاستهلاك ومن ثم الزيادة في الاستثمار، يزداد اثر المعجل كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك وتكون العلاقة بينهما علاقة طردية ايضا، حيث أن الأثر المعجل يختلف من قطاع لآخر ويختلف أثره فيما اذا كانت الدولة متقدمة أو متخلفة، بحيث يزداد في الدول المتقدمة نظرا لمرونة الجهاز الانتاجي ، وينخفض في الدول النامية لعدم مرونة الجهاز الانتاجي[3].

(1) ROBERT W MCGEE. TAXation and public finance in transition and developing economies, sprnger, p34

(2) عادل فليح العلي، مالية الدولة، الطبعة الاولى، زهران للنشر، الأردن، 2010، ص168-172

(*) المعجل:- يقصد بالمعجل هو النسبة بين الاستثمار الصافي الكلي والتغيرات في الناتج الإجمالي. للمزيد انظر: د. حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص162

(3) باهر محمد علتم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد الدولي، الطبعة الخامسة، مكتبة الادب للنشر، القاهرة، 1989، ص294-296

- **زيادة الإنفاق العام:** في حالة الكساد، يجب على الحكومة زيادة الإنفاق العام لتعزيز الطلب على السلع المختلفة وان الاتجاه المتزايد من الإنفاق سيكون مفيدًا لزيادة القوة الشرائية للناس . ومن ثم فإن سياسة زيادة الإنفاق العام ستساعد في رفع الاقتصاد من حالة الكساد[1].
- **ضرورة تخفيض معدلات الضريبة:** يجب تقليل معدلات الضرائب إلى أدنى حد خلال حالة الكساد بسبب السياسة التي تتبناها الحكومة فيما يتعلق بخفض معدلات الضرائب، فإن الاستثمار والقوة الشرائية للمجتمع وتكون مستويات الاستهلاك بالزيادة، وبالدولة في التغييرات في الضرائب غير المباشرة والمباشرة تمكن الاقتصاد على المسار الصحيح تمويل العجز حيث يتم تمويل العجز وهو من اهم الاسلحة لحل حالة الكساد[2].

رابعا: أهداف السياسة المالية

تؤدي السياسة المالية دورا رئيسا في الاستقرار أو عدم الاستقرار الاقتصادي، من خلال توظيف أسلحتها (السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام والقروض العامة للتأثير على التقلبات الاقتصادية الصاعدة والهابطة) ويتمثل الهدف الاقتصادي الأساسي للسياسة المالية إلى تحقيق أهداف هذه السياسة من خلال استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة من طرف الدولة بمعنى ان الهدف الاقتصادي الأساسي للسياسة المالية هو ضمان اقتصاد مستقر ومتقدم و تحسين وتوازن الاقتصاد الوطني داخليا وخارجيا، والمحافظة على مستوى أسعار مستقرة والنمو الاقتصادي [3]. وبالرغم من تباين هذه الأهداف بين الدول تبعا لاختلاف نظمها الاقتصادية إلا أن أهم الأهداف المشتركة التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها وتتمثل الأهداف التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها في:

1. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي**

نقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار. ولتحقيق هذا الهدف يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الايرادات والنفقات من خلال التوسع في الانفاق يمكن رفع مستوى الطلب من خلال إقامة مشاريع عامة إستثمارية وتوسع الحكومي في الانفاق على الإعانات الاجتماعية كإعانات البطالة والعاجزين عن العمل والتي

(1) رتشارد موسجريف & بيجي موسجريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، تعريب محمد سباخي كامل سلمان العاني، دار المريخ للنشر، الرياض،1992، ص96

(2) سهام محمد جاسم، العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية وتأثيرها في الحد من التهرب الضريبي، كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد19، 2011، ص24

(3) وحيد عبد الرحمن بانافع & عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين اولويات النمو ومتطلبات العدالة، مكتبة فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2020، ص42

يمكن من خلالها تعزيز الدخول الشخصية للافراد ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل أثر مضاعف الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة فرص العمل بفعل زيادة اجور العمال مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج المحلي الاجمالي(GDP)، ويمكن للدولة تصميم سياسة ضريبية تحقق بها أهداف السياسة المالية كقيامها بتشجيع الاستثمار عن طريق منح امتيازات ضريبية في شكل إعفاءات وتخفيضات التي تكمن في المحافظة على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المحلي وتحقيق الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار[1]. وللمحافظة على الطاقة الإنتاجية يتطلب إتباع سياسة تعمل على تحقيق الكفاءة الإنتاجية والاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية باستخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة استخدام الموارد المتاحة ينجم عنه هدر بعض الموارد الاقتصادية التي تزيد من حجم البطالة أما الاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار فيكون بالتأثير على مستويات الأثمان عن طريق تكييف عبء الضرائب على السلع المختلفة وما تدفعه الدولة من إعانات نقدية أو عينية[2].

2. **تحقيق التنمية الاقتصادية**

تعرف بأنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد لمدة زمنية ،بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني حيث تمثل النفقات العامة بدور مهم في تمويل التنمية الاقتصادية والتي تسهم بشكل اساسي فيها، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي خلال مدة زمنية طويلة شريطة أن يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد حيث تستطيع الدولة بفضل الإعانات من زيادة حجم الاستهلاك العائلي الذي يدفع بالطلب الفعال نحو الأعلى مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل[3] ومن ثم زيادة معدل النمو الفرد، وهي مجموعة إجراءات وتدابير واعية وهادفة لكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ومن جهة أخرى تسهم الموازنة العامة في تشجيع الاستثمار من خلال تأثيرها على مستوى الطلب الكلي. فقد ترفع الدولة من نفقاتها أو تخفض معدلات الضرائب إذا ما أرادت زيادة الطلب، والعكس بالعكس إذا ما أرادت تقليصه وتحقيق زيادة الإنتاج السلعي والدخل الحقيقي للفرد يتم زيادة الإنتاج السلعي بتوسيع وتنويع القاعدة الصناعية وباستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة كذلك تقوم بتطوير السوق المحلية لتلبية الطلب المحلي، ولفائدة اغلب أفراد المجتمع، يستفيد غالبية أفراد المجتمع

(1) إبراهيم المشروب، الاقتصاد السياسي مبادئ انظمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، مكتبة راس النبع للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2002 ص301

(2) كريمة محمد الحسيني، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة الاقتصادية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 1، 2008، ص102-103

(3) وحيد عبد الرحمن بانافع & عبد العزيز عبد المجيد علي، مرجع سابق، ص 83

من التنمية، كما يجب أن يشارك كل أفراد المجتمع في إحداث التنمية الاقتصادية كلما استمرت عملية التنمية لفترة زمنية طويلة واستبعاد الزيادات الطارئة لأن أهداف التنمية تتم خلال مدة زمنية طويلة المدى[1].

3. **إعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق العمالة الكاملة**:-

تؤدي السياسة المالية دورا فعالا يسمح بتحديد حجم العمالة ومستويات الاجور والتوزيع العادل للدخول بالتقليل من التفاوت بين مستويات الدخول المختلفة، الذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافأت عناصر الإنتاج على أبناء المجتمع، فالضرائب التصاعدية هي إحدى ألوسائل الأساسية المستعملة في ذلك، أي ان أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل، فإن زيادة الانفاق وتخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي ينعش الاستثمار، ومن ثم التقليل من حدة البطالة ففرض معدلات مرتفعة على ذوي الدخول المرتفعة وإعفاء أصحاب الدخول المنخفضة يقلل من حجم الفوارق الاجتماعية ويزيد من دخول الطبقات الفقيرة ويقصد بإعادة توزيع الدخل المحلي إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، لذا تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل المحلي عن طريق عوائد عناصر الإنتاج وأسعار السلع والخدمات حيث تقوم الحكومة بالتدخل من اجل وضع تسعيرة بزيادة اسعار السلع الكمالية او دعم اسعار السلع الضرورية إعادة توزيع الدخل المحلي باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة[2]، ويمكن للحكومة فرض ضرائب على التركات لإعادة توزيع ملكيتها وتقوم ايضا الدولة بإعادة توزيع الدخل المحلي من خلال النفقات التحويلية وما تقدمه من خدمات مجانية لأصحاب الدخول المتدنية (الحد الادنى للأجور) لا شك أنه يرفع من الدخول الحقيقية لهم، كما تستعمل الحكومة سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض لأن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي طبقا لما يلي :- يؤدي زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة[3]. تؤدي السياسة المالية من تغيير نمط توزيع الدخل الحقيقي من خلال زيادة الإنفاق (الاستهلاكي والاستثماري) على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية. تعمل الضرائب التصاعدية على الدخول

(1) حسين محمود الوادي، تنظيم الادارة المالية من اجل ترشيد الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد، ط الأولى ،دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع،الاردن ، 2010، ص143

(2) رفعت المحجوب، اعادة توزيع الدخل القومي عن طريق السياسة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص33

(3) محمد دويدار، مبادى الاقتصاد السياسي الجزء الرابع الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001، ص613-615

الشخصية على الحد من التفاوت في توزيع الدخل عن طريق التقليل من التفاوت في توزيع الدخل الصافي ومن تركز الثروة في أيدي أفراد قليلة، ومنه تعمل الضرائب التصاعدية على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك[1]، تلجأ الحكومة إلى تغيير نمط ملكية الموارد وتكييفها بفرض ضرائب تصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال لإعادة توزيعها بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلا أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل[2].

تأسيسا لما سبق أن السياسة المالية بشقيها الإيرادي والإنفاقي تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل ، ومنه تقلل احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها .ولقيام الدولة بهذه المجهودات التنموية يتطلب منها انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية لتوجيهها لتمويل برامج التنمية، ومن المعروف أن قدرة الدول النامية على تكوين الادخار قدرة محدودة والسبب في ذلك هو انخفاض الدخل المحلي بصورة يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك من اجل اشباع الحاجات العامة للافراد، كما يضاعف من مشكلة الادخار في البلاد المتخلفة عدم وجود اجهزة ادخارية لتشجيع الأفراد على الادخار، أو لتجميع المدخرات وعدم وجود سوق للأوراق المالية أو سوق نقدية منتظمة وواسعة لتوسيع المدخرات. لكن يمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار بتعبئة الادخار التلقائي والإجباري، ففي حالة الادخار التلقائي يمكن إتباع السياسة المالية بتخفيض الاستهلاك زيادة الضرائب مباشرة على الدخول المخصصة للاستهلاك، بينما يؤدي تخفيض الضرائب على التركات إلى تشجيع الادخار وزيادة الوعي الضريبي لدى الافراد[3]، كما تحث الدولة المشاريع على عدم توزيع جزء من أرباحها واستخدامه كاحتياطي يسهم في تمويل المشروعات الجديدة، أو التوسع في أعماله عن طريق إعفاء جزء من الأرباح التي يعاد استثمارها. أما بالنسبة للادخار الإجباري والذي يتم في صورة سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد، يمكن للسياسة المالية أن تسهم في تشجيع تكوينه عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية، أو طرح قروض إجبارية أو سن قانون من طرف

(1) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مصدر سابق، ص20-22

(2) عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثانية، دار اثراء للطباعة والتوزيع والنشر، عمان، 2009، ص62

(3) ساموبلسون نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، الطبعة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، 2006، ص332-334

الدولة يلزم المؤسسات بتقليص نسبة من الأرباح لتكوين احتياطي (الاحتياطي القانوني)، أو اقتطاع جزء من الدخول أو الثروات الخاصة على أن ترد بعد فترة زمنية محددة[1].

4. **الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية**

تسعى معظم الحكومات المعاصرة الى وضع الية بتحويل الموارد الاقتصادية المتاحة من أيدي أفراد القطاع الخاص وتحويلها لتمويل برامجها الإنفاقية العامة المخصصة لإنتاج وتوفير السلع والخدمات العامة، مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة بشكل افضل ورفع كفاءة الإنتاج والتبادل كتأثير ارتفاع الأسعار وازدياد عدد السكان طبقا لأولويات المجتمع، هدف السياسة المالية تخصيص الموارد الاقتصادية والمقصود بتخصيص الموارد عملية توزيع الموارد البشرية والمادية بين الأغراض والحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع[2]، ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

حيث تقوم بتخصيص مبالغ مالية بالنسبة للمنتجين مثل حوافز مالية لتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص وأهمها[3]:

أ- ان أرباح الأعمال يخصص منها في الاستثمارات الجديدة لمدة محدودة حيث تقوم بشمولها بالإعفاءات الضريبية وفق قانون الادارة المالية للدولة وبذلك يكون الزيادة في الاستثمارات نتيجة زيادة الارباح لدى القطاع الخاص.

ب- هناك استثمارات في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها يمكن القيام بتخفيض أعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب.

ت- التوجيه بتقديم إعانات استثمارية (تسمى الرأسمالية) للمنشآت الصغيرة.

ث- الإنفاق العام على تطوير البنى التحتية وتطوير راس المال البشري من خلال الدورات وتنمية القدرات البشرية لدى الافراد وغيرها من صنوف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد[4].

(1) مصطفى احمد فريد، السيد حسن سهير محمد، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر 1989، ص4

(2) عبدالله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مصدر سابق، ص74-75

) 3(UK Hicksk puplic Finance and Edition, Cambridge James nisber.co LTP, 1964, p294

(4) دولار علي وآخرون، دراسات في المالية العامة، دار المعارف، القاهرة 1956، ص224

خامسا: انواع السياسة المالية

1- السياسة المالية التوسعية: يستخدم هذا النوع من السياسة المالية لتعزيز النشاط الاقتصادي خلال فترات انخفاض النمو الاقتصادي أو الركود وتزيد الحكومة إنفاقها على البنية التحتية أو برامج الرعاية الاجتماعية أو غيرها من أشكال الاستثمار العام لتحفيز النمو الاقتصادي[1]. بدلاً من ذلك، يمكن للحكومة خفض الضرائب لوضع المزيد من الأموال في جيوب الناس، ومن ثم زيادة إنفاقهم وزيادة الطلب على السلع والخدمات يستخدم هذا النوع من السياسة لتحفيز النمو الاقتصادي في أوقات الركود أو التباطؤ الاقتصادي، وينطوي على زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب لزيادة الطلب الكلي وتحفيز النشاط الاقتصادي. غالبًا ما تُستخدم السياسة المالية التوسعية لمكافحة البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي والانكماش وتتم خلال زيادة الإنفاق الحكومي لتقديم حسومات ضريبية للأفراد والشركات لتحفيز النشاط الاقتصادي[2].

2- السياسة المالية الانكماشية: يستخدم هذا النوع من السياسة المالية لإبطاء النمو الاقتصادي وكبح جماح التضخم عندما يكون الاقتصاد تضخمي، تقلل الحكومة من إنفاقها على البنية التحتية و برامج الرعاية الاجتماعية أو غيرها من أشكال الاستثمار العام لتقليل الطلب على السلع والخدمات[3]، بدلاً من ذلك، يمكن للحكومة زيادة الضرائب لتقليل الدخل المتاح وتقليل الإنفاق الاستهلاكي ويستخدم هذا النوع من السياسة لإبطاء الاقتصاد خلال مدد التضخم المرتفع أو الانهاك الاقتصادي، وينطوي على خفض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب لتقليل الطلب الكلي والسيطرة على الضغوط التضخمية. غالبًا ما تستخدم السياسة المالية الانكماشية لمنع الاقتصاد من الانهاك والسيطرة على التضخم[4]. ونستنتج من ما تقدم اعلاه يتم استخدام كلا النوعين من السياسة المالية من قبل الحكومات لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، فإن فعالية السياسة المالية تعتمد على عدة عوامل مثل حجم المضاعف المالي، وتوقيت السياسة وطبيعة الصدمة الاقتصادية.

(1) منصور الراوي، اقتصاديات العراق والوطن العربي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد ،1979،ص60-61

(2) نداء الصوص وآخرون، العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة البلقاء ،العدد21، 2021 ، ، ص29

(3) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، ط 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ص433

(4) بشار احمد العراقي، السياسة المالية واليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة الدراسات الاقليمية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 10، العدد30، ص170

سادسا: محددات السياسة المالية

1- وجود جهاز مصرفي قادر على تطبيق السياسة النقدية والسياسات التي تخدم السياسة المالية.
2- الاستفادة من التطور والتقدم العلمي واستخدامه في عمل المؤسسات العامة.
3- درجة الوعي الضريبي في المجتمع ووجود جهاز إداري كفوء بالوعي الضريبي عدم إخفاء المكلف دخله أو البعض منه، وعدم إتباع أساليب التهرب من دفع الضريبة المترتبة على دخله، ويتحقق ذلك بشعور المواطن بالعدالة وإخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة، حيث تتوقف درجة الوعي الضريبي على وجود جهاز إداري كفء قادر على الحد من التهرب الضريبي وزيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالدفع الضريبي.
4- وجود سوق مالي يزيد من فعالية السياسات المالية والنقدية، فهو يمثل إحدى المجالات التي يعتمد عليها في تطبيق سياسة السوق المفتوحة[1].

سابعا: فاعلية السياسة المالية بالدول النامية

تتسم الدول النامية بالضعف وعدم المرونة في جهاز الإنتاج، وعدم قدرتها على تشغيل الموارد الإنتاجية المعطلة والاستغلال الامثل لها وتواجه ايضا عجز كبير من خلال موازنتها وفي أعباء الدين الخارجي، حيث ان الفساد المالي هو السبب الذي تعانيه أجهزة الإدارة الضريبية وايضا إضافة الى حالة عدم الاستقرار السياسي تكون في ارتفاع معدل نمو الإنفاق العسكري بسبب الحروب من قبل الدول الكبرى .تعد السياسة المالية في الدول النامية هي المحفز الاساسي للنشاط الاقتصادي و تمويل الموازنة العامة أكثر من تمويل التنمية الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية، حيث أن أدوات السياسة المالية لا يمكن تطبيقها بسهولة في تلك الدول بسبب الخصائص والظروف الاقتصادية التي تسود هذه الدول والمختلفة عن مثيلتها في الدول المتقدمة[2]، يعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية من الاهداف الواجب تحقيقها، التي لا يتطلب اتخاذ سياسات لتخفيض الادخار وزيادة الاستهلاك، بل أنه يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتحقيق التراكم الرأسمالي المنتج (الاستثمار) خاصة في ظل عجز السياسة النقدية عن مواجهة ذلك، وتوجد اختلاف في فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد الصناعي والاقتصاد النامي، نتيجة الاختلاف في الطرق التي يمكن بها معالجة المشكلات والأزمات الاقتصادية، ففي حالة الكساد الاقتصادي تقوم الحكومة بتنشيط الطلب الكلي من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وعن طريق الإنفاق والضرائب معا وهو ما يمكن أن يفعل مبدأ مضاعف الميزانية

(1) Taxation and public in transiton and Developlng. econmies. eobert w me GEE.SPRNGER. p82

(2) وليد حميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ص95

حيث ان السياسة المالية في الدول النامية تهدف إلى تعزيز تراكم رأس المال لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعدالة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع[1]، تعرف الدول النامية بعدة خصائص وتكون عوامل اساسية، فمثلا على المستوى الانتاجي، تكون ارتفاع نسبة السكان الى رأس المال، وايضا الارتفاع النسبي في الاعتماد على نوع معين من مواد الخام للإنتاج، كما وتختلف الركائز المهمة لتنظيم عملية الانتاج كثيراً بين الدول النامية غير أن الخصائص العامة تتمتع بوصفها الاصح، وعلى جانب الاستهلاك، فأن اهم ميزة هي انخفاض مستوى الدخول والرفاهية في معظم الدول باستثناء بعض الدول النفطية ذات الحجم السكاني المنخفض والتقلبات الدورية في الدخل والناتج ومشكلة التضخم على مستوى السكان بسبب زيادة في مواليد الولادات، وبالمقابل تكون نسبة المواليد قليلة في الدول الصناعية عن الـ 15 في الألف، فقد تصل في الدول النامية أحياناً الى ما يقارب من 45 في الألف، وفي المتوسط تصل الى 37 في الألف، ومن بجانب الانفاق الذي يعد محركا للنشاط الاقتصادي في تلك الدول، تكون بيانات الانفاق أو الايراد بالنسبة الى الناتج القومي الاجمالي بنسب عالية جدا، بسبب النمو السكاني وعدم تنشيط كل القطاعات الاقتصادية، ويقصد بفعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار مدى قدرتها على مواجهة المشاكل والأزمات الاقتصادية، ومدى قدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي أي أثر السياسة المالية بشقيها التوسعي والانكماشي على منحنى (IS)[2]، والمعدل السريع للنمو ستكون له آثاره الواضحة من خلال الحاجة للطرق والمساكن العامة والصرف الصحي وتوفير المياه وفرص العمل والصحة والتعليم وكافة الخدمات العامة[3]، جانب الايرادات والمتمثل بالسياسة الضريبية فأنها تكون قاصرة بسبب التهرب الضريبي وسوء الادارة الضريبية في تلك الدول، فأن الضريبة ستكون أداة مشلولة من ناحية جذب الاستثمارات من الخارج بسبب تحفظ الحكومة على قرارات الاستثمار، تشير السياسة المالية إلى استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض للتأثير على الاقتصاد[4]، نستنتج من ذلك ان البلدان النامية، يمكن للسياسة المالية الفعالة أن تساعد في تعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين الرفاهية الاجتماعية.

يجب ان نشير الى بعض السياسات المالية الفعالة التي يمكن تنفيذها في البلدان النامية

غالبًا ما تفتقر البلدان النامية إلى استثمارات في البنية التحتية اللازمة للنمو الاقتصادي، مثل الطرق والموانئ والكهرباء، يمكن أن يساعد الاستثمار في البنية التحتية في جذب الاستثمار

(1) فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الاولى، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث، الاردن، 2008، ص347-348

(2) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص517

(3) طارق الحاج، مصدر سابق، ص212-213

(4) درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص75

الأجنبي وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، الإنفاق الاجتماعي يمكن أن يساعد الاستثمار في برامج التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية في الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة وتعزيز النمو الاقتصادي، يمكن أن تساعد هذه البرامج أيضًا في زيادة رأس المال البشري ، غالبًا ما يكون لدى البلدان النامية معدلات منخفضة لتحصيل الضرائب، مما قد يحد من قدرة الحكومة على تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية، يمكن أن يساعد تنفيذ الإصلاحات الضريبية، مثل توسيع القاعدة الضريبية أو زيادة معدلات الضرائب[1]، في زيادة الإيرادات وتقليل عدم المساواة. إدارة الدين العام تعتمد البلدان النامية غالبًا على الاقتراض لتمويل النفقات العامة، يمكن أن تساعد الإدارة الفعالة للديون في تقليل مخاطر التخلف عن السداد وتحسين التصنيف الائتماني للبلد استقرار الاقتصاد الكلي، غالبًا ما تعاني البلدان النامية من ارتفاع معدلات التضخم، مما قد يؤدي إلى تآكل قيمة العملة وتقويض النمو الاقتصادي، يمكن أن يساعد الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال سياسات نقدية ومالية حكيمة في تقليل التضخم وتعزيز النمو. بشكل عام، يمكن لمزيج من هذه السياسات المالية، المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات والتحديات المحددة لكل دولة نامية، أن تساعد في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية.

ثامنا: فاعلية السياسة المالية بالدول المتقدمة

أن اقتصاديات الدول المتقدمة تكون نشطة وفعالة، ويعد التميز بارتفاع معدل النمو الاقتصادي، ويوجد فيها جهاز إنتاجي قوي ومرن له إنتاجية عالية وبنية أساسية مكتملة، كما أن الادخار فيها أكبر من الاستثمار أو أن الميل للادخار أكبر من الميل للاستهلاك، لذلك فإن هدف السياسة المالية يتمثل في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى تشغيل كامل الموارد الاقتصادية المتاحة، والتخلص من البطالة والتضخم عموما يمكن القول، أن السياسة المالية في الدول المتقدمة، تبرر أهمية الاستثمار الخاص وتسانده لسد أية فجوة انكماشية أو تضخمية، قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية المهمة وذات المنفعة العامة[2]، وعليه يمكن القول أن السياسة المالية قد تكون سببا في حدوث مراحل الدورة الاقتصادية، وبعد الانتقال من الأزمة والركود إلى الانتعاش فالنهوض، حركة صاعدة ترتبط بتغير هيكل الإنتاج ، وبردود الفعل التي تبديها القوى الاقتصادية المختلفة من جهة ثانية أن الركود يمتد لمدة تصل من شهر إلى سنة ويمتد الكساد لسنوات عدة ومن المتوقع أن يتضمن

(1) محمد مروان السمان واخرون، مبادئ تحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي) الدار الجامعية الاسكندرية،مصر، 2004، ص313

(2) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص523

تحولات أكثر تأثيراً من حالة الركود، وفيها قد يحدث انخفاض حاد في مشتريات المستهلكين، ويتراكم مخزون قطاع الأعمال من السيارات والسلع المعمرة، ويهبط الناتج الحقيقي، وتتدهور الأرباح، وتنخفض الكفاءة الحدية لرأس المال، يمكن للحكومة ان تزيد او تخفض الضرائب وهذا السياسة سوف يظهر اثرها مباشرا على اجمالي الطلب حيث ان زيادة التخفيضات الضريبية يساعد في زيادة الدخل القابل للتصرف وبدوره يزيد من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وارتفاع اسعار الفائدة في الاقتصاد المفتوح في ظل سياسة التوسعية للاقتصاد كما في ذلك التوسع المالي يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة وبدورهما يزيدان من ارتفاع سعر الصرف وتصبح الصادرات المحلية اكثر تكلفة ويزيد الطلب على السلع المستوردة ويؤدي الى انخفاض الصادرات الصافية وتأثير المزاحمة المحلية من خلال المزاحمة الدولية[1] ان مرونة الجهاز الانتاجي في ظل اقتصاد حر يواجه مشكلة تتجسد عدم قدرة هذا الجهاز على المنافسة مع العالم الخارجي متمثلة بالاستيراد القادر على سد حاجة الطلب الفعال المتولد بسبب السياسة المالية الداخلية يولد ذلك نقصا في الانتاج المحلي الذي يكون غير قادر على اشباع حاجة الطلب الكلي الفعال امام الانتاج الاجنبي حيث يقاس مستوى انتاجية عناصر الانتاج المحلية لأي اقتصاد في الدول المتقدمة بمستوى انخفاض عناصر الانتاج يولد اثر مباشر على كفاءة الانتاج ومستوى التكاليف مع افتراض ثبات او تطور جودة الانتاج والعمل المضاعف للانفاق الحكومي والمعجل في ظل تنافس بين عناصر الحقن في المضاعف متمثلة بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وعناصر التسرب متمثلة بالميل الحدي للاستيراد وتكون الغلبة الى من يحقق امثليه دالة الانتاج الكلية من خلال خفض تكاليف لنفس مستوى الانتاج او زيادة الانتاج مع ثبات مستوى التكاليف[2]، تأسيسا لما سبق يمكن أن تختلف فعالية السياسة المالية في البلدان المتقدمة اعتمادًا على مجموعة متنوعة من العوامل مثل الظروف الاقتصادية الحالية، والسياسات المحددة التي يتم تنفيذها.

بشكل عام، يمكن أن تكون السياسة المالية أداة فعالة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتعزيز النمو على المدى الطويل.على سبيل المثال، خلال مدد الركود أو النمو الاقتصادي البطيء، يمكن للحكومات استخدام السياسة المالية التوسعية، مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، لتحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل. على العكس من ذلك، في أوقات التضخم المرتفع، يمكن للحكومات استخدام السياسة المالية الانكماشية، مثل خفض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب، لتهدئة الاقتصاد ومنع التضخم المفرط ومع ذلك، فإن فعالية

(1) صفاء الموسوي &سلام الفتلاوي، تحفيز الانتاجية مدخل تفعيل السياسات المالية والنقدية رؤية اقتصادية مقترحة للبرنامج الحكومي، بحث منشور في وقائع مؤتمر كلية الادارة والاقتصاد،2019، 2018-2022، ص9

(2) صفاء الموسوي & سلام الفتلاوي، مصدر نفسه، ص12

السياسة المالية يمكن أن تكون محدودة بعدة عوامل، إذا كان الاقتصاد يعمل بالفعل بكامل طاقته، فقد تؤدي السياسة المالية التوسعية ببساطة إلى ارتفاع التضخم بدلاً من زيادة النمو. بشكل عام، في حين أن السياسة المالية يمكن أن تكون أداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار في البلدان المتقدمة، فإن فعاليتها تعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل، ويجب على صانعي السياسات النظر بعناية في الظروف والسياسات المحددة التي ينطوي عليها الأمر قبل تنفيذ التدابير المالية، ويمكن أن تختلف فعالية السياسة المالية في البلدان المتقدمة اعتمادًا على مجموعة من العوامل، بما في ذلك السياسات المحددة المطبقة، والظروف الاقتصادية الحالية، والسياق السياسي والمؤسسي العام. بشكل عام، يمكن أن تكون السياسة المالية فعالة في تحفيز النمو الاقتصادي وتخفيف الانكماش الاقتصادي[1]، من خلال مدة الركود، يمكن للسياسات المالية التوسعية مثل زيادة الإنفاق الحكومي والتخفيضات الضريبية أن تعزز الطلب وتساعد على تحفيز النشاط الاقتصادي.ومع ذلك، يمكن أن تكون فعالية السياسة المالية مقيدة بعوامل مختلفة. على سبيل المثال، إذا كانت أسعار الفائدة منخفضة للغاية بالفعل، فإن التخفيضات الإضافية في أسعار الفائدة الناتجة عن السياسة المالية التوسعية قد يكون لها تأثير ضئيل على تعزيز الطلب[2]. وبالمثل، إذا كانت الأسر والشركات مثقلة بالفعل بالديون، فقد يكون تأثير السياسة المالية محدودًا لأنها قد تكون أكثر تركيزًا على سداد الديون بدلاً من زيادة الإنفاق. علاوة على ذلك، يمكن أن تعتمد فعالية السياسة المالية أيضًا على السياسات المحددة المطبقة وكيفية استهدافها. على سبيل المثال، السياسات التي تفيد في المقام الأول الأفراد أو الشركات ذات الدخل المرتفع قد يكون لها تأثير أقل على تحفيز الطلب والنمو مقارنة بالسياسات التي تفيد الأفراد والأسر ذات الدخل المنخفض. باختصار، في حين أن السياسة المالية يمكن أن تكون أداة فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي وتخفيف الانكماش الاقتصادي[3].

(1) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية بيروت، 1995، ص26

(2) مرغاش عبد القادر، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، 2010، ص12

(3) درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن، مرجع سابق، ص73

المبحث الثاني

الاطار المفاهيمي للإنتاجية الكلية

أولا- مفهوم الإنتاج:

1- يعرف مفهوم الإنتاج بانه عملية تحويل العوامل من مواد خام ومجهودات بشرية وتكنولوجيا ورأس المال إلى سلع وخدمات تكون الافادة منها بالاستهلاك أو لا عادة استخدامها في سلع أخرى[1].

2- الانتاج هو مجموعة من العمليات التي تهدف إلى حسن استغلال وذلك للحصول على مواد منتجة لا شباع الحاجات، والرغبات[2].

3- فمن الممكن تعريف الانتاج بتحويلات المواد الخام ومرورها بمراحل عدة من العمل للحصول على منتج أو سلعة تسهم في إشباع حاجات الانسان[3].

4- ومن التعريفات الأُخرى للإنتاج أنه كل عملية لها مدخلات، ومخرجات، وموارد تعمل على تطبيقِ مجموعة من الخطوات التي تسهم في تحويل المواد الخام إلى منتجات يستفيد منها الأفراد في المجتمع[4]. ويشير الفكر الاقتصادي الحديث الى توليد المنفعة من خلال عملية الانتاج وليس ايجاد مادة او سلعة، وايضا إضافة منفعة جديدة، كما يعبر عنه إيجاد استعمالات جديدة لم تكن معروفة من قبل، بمعنى اصطلاح يمكن ان يطلق عليه وبنقاط التي يتم ذكرها:

أ- العمليات الشكلية التي من خلالها تغير شكل المادة وحجمها وجعلها صالحة لإشباع الحاجات العامة والخاصة.

ب- نقلها حسب المكان الذي تزداد فيه المنفعة لتلك السلعة والرغبة في منفعتها دون تغيير في شكلها.

ت- عمليات المنفعة الزمنية حيث يضيف التخزين للسعلة الحفاظ على الجودة للسلعة.

ث- صور الإنتاج كلها "غير المادي" والتي تعرف باسم الخدمات[5].

---

(1) سليمان خالد عبيدات، مقدمة في إدارة الإنتاج والعمليات، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع (2007)، ص4

(2) احمد يوسف عريقات & ناصر محمد سعود& احمد إسماعيل إدارة العمليات الإنتاجية، ط1،اثراء للنشر والتوزيع، عمان (2012)، ص21

(3) سليمان خالد عبيدات، المصدرالسابق نفسه ، ص7

(4) منعم زمزير الموسوي، إدارة الإنتاج والعمليات النظرية والتطبيق، ط1، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، (2013)، ص13

(5) شريف شطي، انتاجية العمل في القطاع الصناعي دراسة تطبيقية على المؤسسة الصناعات النسيجية القطنية، جامعة قسطنطينية جوان، (1980-1984) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 1991، ص22

وتقليديا يمثل الهيكل الانتاجي لأي مشروع من خلال دالـة الانتـاج والتي تمثل العلاقة التكنولوجية بين مدخلات الانتاج والمخرجات، حيث يتم استخدام:

$$Q = f(L, K, R, V, Y, T)$$

Q = الناتج L = العمل K = رأس المال R= المواد الاولية V= حجم العائد

Y = الكفاءة الادارية للمنشاة T = الزمن الذي يمثل التطور التكنولوجي

ان تحليل دالة الانتاج في المدة القصيرة يتوقف على معرفة عناصر الانتاج الداخلة في الدالة، ويفترض هذا التحليل الابقاء على احد عناصر الانتاج ثابتا والاخر متغيرا، وبالتالي فان الصيغة الرياضية التي تأخذها الدالة هي:

$$Q=f\ (L, K)$$

ومع بقاء احد العاملين ثابت وهو (K) راس المال بحيث ان:

$$K=0=K$$

اذن ستكون العلاقة بين العمل والناتج الكلي كالتي:

$$Q=f(L)$$

ومن خصائص دالة الانتاج انها وحيدة القيمة ومتصلة ولها مشتقة اولى وثانية متصلة أيضا، ويفترض قابلية التجزئة لعناصر الانتاج والسلعة، ولا تعطي هذه الدالة معنى اذا أخذ أي من المتغيرات فيهـا قيمة سالبة، وان عناصر الانتاج الثابتة فيها لا يمكن تغييرها في الامد القصير، ولا تعطي هذه الدالـة كـل الامكانيات المختلفة لتكون التوليفات المختلفة لعناصر الانتاج اللازمة للحصول على مستوى من الناتج وانما تتضمن فقط التوليفات التي تحقق اقصى ناتج، كذلك فأن لدالة الانتاج بعدا زمنيا، لان العملية الانتاجية تتضمن انقضاء مدة زمنية من لحظة دخول عناصر الانتاج في العملية الانتاجية لحين تحولها إلى سلعة، لذا فأن المدخلات والمخرجات ليست إلا تدفقات خلال مدة معينة وليست ارصدة عند لحظة معينة، ولا توجد لدالة الانتاج مدة تمثل بعد زمني لدالة الانتاج، وانما تكون هذه المدة من القصر بحيث لا يـ تمكن المنتج من ان يغير من العناصر الثابتة او ان يغير طرق الانتاج، كذلك ان يكون من الطول بحيث تعطي الوقت الكافي لتحويل المدخلات الى مخرجات وفقا للمتطلبات الفنية لعملية الانتاج من خلال ما تقدم يتضح ان في الامد القصير يمكن ان نقسم عناصر الانتاج على عناصر انتـاج ثابتـة وعناصر متغيرة، واساس هذا التقسيم هو ناتج من ارتباطها بالتغيرات التي تحصل في الناتج، فالعناصـر الثابتة لا تتغير مع تغير حجم الناتج والمتغيرة هي التي تتغير مع حجم الناتج، ومن

أمثلة العناصر الثابتة (الأرض والآلات)، وتتجسد العناصر المتغيرة في العمل والمواد الأولية[1]، منذ أن قام النظام الاقتصادي الحديث على مبدا التخصص لم يتمكن من احتمال تقسيمها على انشطة اقتصادية الى منتجة وغير منتجة حيث طرح الفكر الحديث الى ان الانتاج ليس كما اعتقد من قبلهم الطبيعيون الى هو خلف مادة انما هو خلق او اضافة منفعة جديدة بمفهومها الحديث، لم يحمل من معنى اخر هو إيجاد استعمالات جديدة لم تكن موجودة من قبل، مفهوم الخلق هو ليس من صناعة الانسان انما من الخالق المبدع سبحانه وتعالى وكلما في قدرة الانسان وامكانياته هو تغيير في شكل المادة بما يتناسب وطرق إشباعها للحاجات[2].

ثانياً: مفهوم الانتاجية:-

يطلق مصطلح الإنتاجية على أنه مقياس تحديد المنشاة وقياسها على تحقيق المُخرجات من المدخلات، وان تحقيق الانتاجية يعبر على انه ذو اهمية كبرى في اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة منها، حيث يتضح من ذلك عندما يتم التأثير بتلك الحالة في عملية توزيع الموارد المتاحة بين مجالات استخدامها بالشكل الصحيح وعندما يتم قياس العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية والنتائج المتحققة من تلك العملية تبين النتائج التي يمكن من خلالها الحصول على معلومات واضحة المعالم في العملية الإنتاجية اما كلمة الانتاجي فأنها تعني انمائيا Development في حين تعني الانتاجي نسبة العائد من السلعة او الخدمة معينة في زمن ما الى كلفة انتاجها مقدرة بوحدات عينية او نقدية[3]، و اشارت هذه العلاقة التي تعني ما مدى الربط بين تلك العمليات بتعرفها ان الإنتاجية الكلية بأنها المخرجات أو المنتجات إلى المدخلات او الموارد الاساسية الداخلية في الانتاج والتي تشمل العمل والمواد والمكائن ورأس المال، وايضا كونها تعبر عن المؤشرات المهمة التي تعكس فاعلية الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية ومن بينها الموارد البشرية[4].

وهناك تعاريف عديدة للإنتاجية منها:

1- تعرف الإنتاجية وفقا لموقع (EMPIOMENet) بانها الاستخدام الفاعل للموارد والعمالة وراس المال والاراضي وموارد الطاقة والمعلومات في انتاج مختلف السلع والخدمات[5].

(1) رفيق زراولة، محاضرات في ادارة الانتاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2015-2016، ص2

(2) ايثار عبد الهادي ال فيحان، ادارة الانتاج والعمليات، العراق – بغداد، الطبعة الاولى، 2001، ص3-7

(3) احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط 1المجلد الاول، القاهرة، 2008، ص2165

(4) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي والنظرية السياسية، ترجمة وتعريب، محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبدالفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، المملكة السعودية، 1999، ص459

(5) موقع انترنت (www. EMPIOMENet)

2- يعرف مفهوم الإنتاجية بإنه معيار لكفاءة الانتاج بالنسبة لعامل معين مثل عدد العمال، رأس المال، حجم الاستثمار أو ماكنة انتاج بالنسبة لمدة زمنية محددة، فهي تشير إلى القيمة الاقتصادية الناتجة عن استخدام وحدة متكاملة من وحدات الانتاج[1].

3- تعرف الانتاجية انها إمكانية تحقيق أكبر كمية مخرجات ممكنة من كمية مدخلات معينة. أي ان مصطلح الإنتاجية واحداً من أبرز المصطلحات وأكثرها تَداولاً في المجالات الاقتصادية، والصناعية، ومجالات العمل المختلفة فهو مؤشّر قويّ على مدى قدرة عناصر الإنتاج على التشجيع من أجل القيام بعملية إنتاجية صحيحة[2].

4- الانتاجية تمثل مقياس الكفاءة التي تعني استغلال كافة الموارد المتاحة وصولا الى النتائج المستهدفة[3].

ويعد عامل الانتاجية مفهوم مهم في سياق النمو الاقتصادي للبلد وفي سياق الاقتصاد الكلي الذي يؤسس الى تنمية مستدامة ونمو اقتصادي وزيادة الرفاهية ومن اهم الاهداف التي يمكن الحصول عليها من خلال عوامل الانتاجية بشقيها الكلية والجزئية، وتوسيع الطاقات الانتاجية يعد مؤشرا مهما بمزيد من الاستثمارات في عمليات زيادة راس المال المادي الذي يمثل (المكائن والآلات) والذي بدوره يعد من المؤثرات المهمة على الهيكل لاقتصادي، وبالاعتماد على تلك الحالة التي من خلالها ينمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال الزيادة في راس المال او العمل او الاثنين معا وهذا ما يعبر عن تلك الزيادة بالناتج من خلال زيادة الإنتاجية التي بدورها تعود الى التحسن التكنولوجي أو زيادة المقدرة لقوة العمل[4].

ثالثا- أهمية الإنتاجية الكلية

تعني الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة تحقيق الأهداف المرجوة، وتشير إلى القدرة على إنتاج السلع والخدمات بكميات كبيرة وجودة عالية في وقت قصير وبتكلفة منخفضة، وتعد الإنتاجية أحد أهم المؤشرات التي تحدد قوة الاقتصاد وتأثيره على المجتمع، وهي أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي والازدهار. تعد زيادة الانتاجية التي تؤدي لزيادة قيمة الانتاج بنفس القدر من التكاليف او توليد مقدار معين من الانتاج بتكلفة اقل ويسمى بمنظور الكفاءة الانتاجية[5]، عندما يكون بلد ما أو شركة ما أكثر إنتاجية، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف

(1) جمال محمود الكردي، التنظيم القانوني للخصخصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص11

(2) خضير كاظم حمود&هديل يعقوب فاخوري، ادارة الانتاج والعمليات، ط1،دار الصفاء للنشر، عمان- الاردن، ص27

(3) خضير كاظم حمود&هديل يعقوب فاخوري، المصدر السابق نفسه، ص44

(4) ساموبلسون نوردهاوس، علم الاقتصاد، ط1، دار ناشرون، بيروت، لبنان، 2006، ص588

(5) مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في تحليل الاقتصاد الجزئي، ط2،دار وائل للنشر، عمان – الاردن، 2001، ص ص 60

وزيادة الأرباح. ومستوى أعلى للمعيشة هي المحرك الرئيس لمستويات أعلى للمعيشة. عندما يكون بلد ما أو شركة ما أكثر إنتاجية، يمكن أن تنتج المزيد من السلع والخدمات، مما يترجم إلى دخول أعلى ومستويات معيشية أفضل للأفراد وزيادة القدرة التنافسية في السوق العالمية. يمكن للبلدان أو الشركات الأكثر إنتاجية إنتاج سلع وخدمات بتكاليف أقل، مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة وأكثر قدرة على التنافس مع المنتجين الآخرين[1].

حيث تؤدي الى خلق وظائف جديدة، أن الشركات قادرة على توسيع عملياتها وتوظيف المزيد من العمال لتلبية الطلب المتزايد على منتجاتها وخدماتها. وتكون الشركات الأكثر إنتاجية أكثر قدرة على الاستثمار في البحث والتطوير والتوصل إلى طرق جديدة وأكثر كفاءة لإنتاج السلع والخدمات ويمكن أن يؤدي التركيز على الإنتاجية الاقتصادية أيضًا إلى استثمارات في البنية التحتية، مثل شبكات النقل والاتصالات، والتي يمكن أن تحسن الكفاءة والقدرة التنافسية للأعمال والاقتصاد ككل[2].

من خلال الاشارة الى الحالات المذكورة فان زيادة الانتاجية وبالخصوص في الأجل الطويل يمكنها ايجاد حلول جوهرية لمشكلة الندرة، فهي تعمل على إعادة رسم خارطة التخصيص الأمثل للموارد، وتشكل خرقاً لقاعدة تزاحم الاشباع عند هذا المستوى الأمثل من التخصيص، والتي تقضي بضرورة التضحية بإشباع حاجات معينة بغية إشباع حاجات أخرى[3] تعد الإنتاجية مفتاحًا لتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان والمناطق، حيث تسهم في توفير فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية الإجمالية للبلد، تحسين جودة المنتجات والخدمات يمكن ان تساعد الإنتاجية في تحسين جودة المنتجات والخدمات من خلال توفير مزيد من الوقت والموارد لتحسين التصميم والإنتاج والتفتيش جودة الحياة، يمكن أن تحسن الإنتاجية جودة الحياة عن طريق توفير وظائف جديدة وزيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد تقليل التكاليف، تؤدي الإنتاجية العالية إلى تقليل التكاليف من خلال زيادة الإنتاجية بتكاليف أقل[4].

(1) Matthew Stewart, Kip Beckman, and Glen Hodgson: Economic Performance and trends Ontario's Economic and Fiscal Prospects, The Conference Board of Canada, Ontario- Canada, 2012, P.8

(2) مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مصدر سابق، ص55

(3) Stephen L. Slavin: Macroeconomics، 8-Edition، McGraw- Hill/Irwin Companies, New York, 2008 P.34

(4) خالد احمد فرحان المشهداني & رائد عبد الخالق العبيدي، ادارة الانتاج والعمليات، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص43

رابعا- الجدل الفكري للإنتاجية من منظور المدارس الاقتصادية

1- المدرسة الكلاسيكية

اكدت المدرسة التقليدية وغيرها من خلال سعيهم في ممارسة النشاط الاقتصادي واشباع الحاجات الاساسية للمجتمع والتخصيص الامثل للموارد في تحقيق اكبر منفعة من خلال حرية النشاط الاقتصادي وايضا دعي الكلاسيك الى عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي (الاقتصاد منظم ذاتيا) حيث يكون العرض يخلق الطلب كما ورد بقانون ساي، وقد امتازت بخاصيتين مهمتين والاثنان نتاج المفكر آدم سميث المؤسس الاول للمدرسة[1].

أ- كان مصدر الثروة من التجارة الخارجية والآن اصبح من الانتاج الزراعي كما تحدث من قبلهم وبرأي سميث ان جميع عناصر الانتاج المساهمة في النشاط الاقتصادي الداخلي.

ب- يعد العمل البشري مصدر القيمة الأساس من خلال نظرية قيمة العمل، حيث اشار سميث (العمل المصدر الاساس الذي يزيد من الضرورات والتسهيلات اللازمة للاستهلاك وإدامة حياة المجتمع ككل) ولهذا رفعت قيمة العمل الانساني الى المواقع متقدمة الذي تستحقه، وانسجاما على ما جاء بنظرية قيمة العمل هذه تدفقت الاستنتاجات المترابطة بالتتابع من خلال السعر في التعبير الاقتصادي للقيمة العرض يقرر هذا السعر وكذلك يعد تكاليف المستخدمة الانتاج تحد العرض، كما اوكلت النظرية ان القيمة الى العمل والتكاليف التي أنفقت في الانتاج، وليس المقصود بالعمل هو العمل المباشر فقط اي ما يبذل من مجهود انساني أثناء صنع السلعة، بل ان رأس المال والمواد الأولية تمثل عملا مخزوناً في رأس المال وفي المواد الأولية والتي تعبر عن القدرة الشرائية للسلع الاخرى، بمعنى الذي يبين ان قيمة السلعة تعتمد على مقدار العمل او التكاليف التي انفقت في الانتاج، وان المدرسة والكلاسيكية اخذوا المبداء الاشتراكي في تحليل القيمة ولكنهم حوروها بإدخال فكرة الاستغلال وواضحوا ان العمل وحده يولد القيمة، فالقيمة كما أشار واستنتاج عن العمل غير مباشر او مخزون في المكائن والمعدات والذي يسمى برأس المال الثابت والذي يتفاعل مع العمل المباشر أو قوة العمل الحر الذي يقدمه العامل والذي يسمى وحدات متساوية من العمل تنفق في انتاج سلعتين مختلفتين، ولكن يصبح لكل من هاتين السلعتين قيمة تختلف عن قيمة السلعة الاخرى[2]، فيما اشار الكلاسيك الى جهة العرض والعمل او التكاليف المنفقة في انتاج السلعة وهناك بعض الامور التي أنسبت للقيمة وقد حيرت آدم سميث حول الأشياء التي لها قيمة عالية في الاستعمال كثيراً ما يكون لها قيمة مبادلة منخفضة او معدومة وبالمقابل تلك

(1) جعفر طالب جنديل، محاضرات على طلبة الدكتوراه، جامعة واسط للعام الدراسي 2014-2015 غير منشورة

(2) سامو يلسون ونورود هاوس، مصدر سابق، ص734

التي لها قيمة تبادلية عالية تكون لها قيمة استعمال منخفضة او معدومة، لا شيء اكثر فائدة من الماء لكنه لا يشترى، واذا تم شراؤه رخيص وبالمقابل الألماز والذهب والجواهر ليس له قيمة في الاستعمال، ولكن كميات كبيرة جدا من الأشياء الأخرى يحوزها المبادلة، وفي محور اخر طرح ادم سمث الاجر كل من الربح والريع كعوائد للعوامل الاخرى غير العمل والتي أسهمت في العملية الانتاجية[1].

2- المدرسة الكنزية

تعد المدرسة الكنزية من اهم المدارس التي اعطت للحكومة ضرورة التدخل في تعزيز الانتاجية للاقتصاد على مستوى علي من الاهمية من انشطة على مستوى القطاعات ككل في زيادة الانفاق على الخدمات عامة وتوجيه الدعم المباشر من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال وباثر فاعلية السياسة المالية (الاعانات والضرائب)، انتقادات الموجهة للنظرية الكينزية، وحدوث الازمة العالمية كما عبر عنها ازمة الرهن العقاري عامي 2007 و2008 توجه الاقتصاد نحو احياء الفكر الكنزي وبث الحياة به من جديد وهذا يعد من اهم المدارس التي اشارت الى تحديد الركود والكساد اساس الاقتصاد الكلي نظرت بعض الاقتصاديين أن الناس ينظرون إلى انخفاض الضرائب (المصاحب للإنفاق الحكومي) وصفه شيئا مؤقتا، ومن ثم يتوقفون عن الإنفاق[2]، تواجه النظرية العديد من الانتقادات في سياسة ضخ الاموال وانفاق الحكومة على المشاريع لما لها من فوائد مكتسبة من المستحيل خفضها بعد الركود حين ان أي زيادة في الطلب على السوق تأتي من احد هذه المكونات الأربعة. لكن خلال مدة الركود الاقتصادي يقل الإنفاق فيقل الطلب على السوق. ان عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار ترفض النظرية قانون ساي بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التزامن حالة خطط القطاع العائلية فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع رجال بين الأعمال فيما يتعلق بالاستثمار[3]، كما بينت كان ان النظرية الكلاسيكية باعتقادهم بأن زيادة الادخار يترتب عليها زيادة في الاستثمارات التي تقدم من رجال الأعمال، كما تشير النظريات بأن ادخار أكثر معناه استهلاك أقل ويحدث طلب أقل على مختلف السلع والخدمات التي تفيد المجمع ككل، حيث ان المحدد الاهم للنظر؟ية هو سعر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية0 هو معدل الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال ويخذون قرار الاستثمار على اساسه،

(1) جعفر طالب جنديل، مصدر سابق، ص32

(2) احمد عبدالله سلمان، الفكر الكينزي واثره في تحليل الاقتصادي الحديث، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط المجلد السادس، 2012، ص12

(3) كلاوديو، نابوليوني، الفكر الاقتصادي في القرن العشرين، دار الثورة للصحافة والنشر ،ترجمة نعمان كنفاني، مجلة النفط والتنمية، بغداد،1979، ص71

ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الانخفاض لا يشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم. ولعدم انسجام الاحداث بالتتابع لتحدث اهم المقومات الاساسية لوجود مرونة في الأسعار والأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظف الكامل وبسبب على أثر حدوث انخفاض في الانفاق الكلي. فنظام الأسعار في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث لم يعد نظام منافسة تامة بل أصبح نظاماً مشوها بعدم كمال السوق ومقيداً بعقبات عملية وسياسة تعمل على عدم تحقيق مرونة الأسعار والأجور حيث ان افكار كنيز حظيت بقبول واسع النطاق عندما كان على قيد الحياة، فقد أصبحت موضع تمحيص وتشكيك من جانب العديد من المفكرين المعاصرين، ومما يجدر ذكره بوجه خاص خلافاته مع المدرسة النمساوية للاقتصاد التي اعتقد مؤيدوها أن حالات الركود والانتعاش هي جزء من النظام الطبيعي، وأن تدخل الحكومة لا يؤدي إلا إلى إضعاف عملية التعافي[1].

3- المدرسة نقوديين

اكدت على السياسة النقدية واتباع هذه السياسة يزيد من عرض النقد ويتسبب في ذلك زيادة النمو الحقيقي بمقدار الضعف تغيير عرض النقد بشكل الذي يحقق الاستثمار الخاص عبر قناة سعر الفائدة كما ورجحت آراء هذه المدرسة سبب حدوث البطالة الدورية الى عوامل نقدية فقط وبنفس الوقت تعالج باستخدام ادوات السياسة النقدية، زيادة المعرض النقدي بقرار من السلطات النقدية من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية عن طريق شراء السندات بهذه الحالة بإمكان الافراد ان يملكوا نقوداً اكثر ببيعهم السندات ومن ثم فإن انفاقهم على الاوراق المالية هو الاصول العينية مثل العقارات والاراضي يساعد على زيادة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الطلب الكلي، وفي حالة كان الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل، وفي هذه الحالة تكون السياسة التوسعية قد زادت من مستوى الانتاج الحقيقي ونقل البطالة لأن اليد العاملة وبالعكس في حالة الانكماش النقدي، فاذا قرر البنك تخفيض عرض النقد على سبيل الفرض من خلال بيعه السندات للافراد، ففي هذا الحالة يكون الطلب الكلي سينخفض الا ان الاسعار ربما لا تنخفض مباشرة اذ لا بد من مرور مدة معينة لكي يصل رجل الاعمال الى قناعة كون الانخفاض هو حقيقي وليس عابرا، لأنهم يعتقدون انهم سيجدون فرصة عمل أفضل في الأجل القريب وهو الامر الذي يحدد من مدة تعطلهم ومن ثم يعتقد انصار هذا التيار من ان الزيادة المتواصلة في عرض النقود للقضاء على البطالة لا بد منها، ويعد النقوديون البطالة في الدول الصناعية المتقدمة من نوع البطالة الاختيارية[2]، لأن العمال يرفضون الاجور الحقيقية

(1) مايكل ابد جمان، مصدر سابق، ص452

(2) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص775

المعروضة عليهم ويوجد بعض العمال من يترك عمله لغرض الالتحاق ببرنامج تدريبي لخلق المهارات او تكوين يزيد من قدرة الاشخاص على الانتاج والهدف منه الحصول على مؤهل افضل، أن حالة من هذا النوع تعد حالة صحية لكنه يم التطور ويترك موقعه كفرصة لقمه حلوة الا ما في الحصول على أفضلها لقد تطرقنا الآراء العامة المواد المدرسة رجل الاعمال الى قناعة كون الانخفاض المزعوم هو حقيقي وليس عابرا يتخذون هكذا إجراء للاطمئنان لذلك من المرجح ان يرفضوا الاعمال التي تعرض عليهم مقابل اجر اقل، لأنهم يعتقدون انهم سيجدون فرصة عمل افضل في الأجل القريب وهو الامر الذي يحدد من مدة تعطلهم ومن ثم يعتقد انصار هذا التيار من ان الزيادة المتواصلة في عرض النقود للقضاء على البطالة لا بد منها، ويعد النقوديون البطالة في الدول الصناعية المتقدمة من نوع البطالة الاختيارية، لأن العمال يرفضون الاجور الحقيقية المعروضة عليهم ويوجد بعض العمال من يترك عمله لغرض الالتحاق ببرنامج تدريبي لتوليد المهارات او تكوين يزيد من قدرة الاشخاص على الانتاج والهدف منه الحصول على مؤهل افضل، ان حالة من هذا النوع تعد حالة صحية لكونه يسعى للتطوير ويترك موقعه كفرصة لغيره يحدوه الامل في الحصول على عمل افضل[1].

4- اقتصاديات جانب العرض

ظهرت مدرسة جانب العرض في المرحلة ما بين الحرب العالميتين واستمرت لغاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، في تلك المدة كان المتبع نظرية كينز ولكن ضمن المدة قيد الدرس انتقدت النظرية لإهمالها جانب العرض، لقد كان تركيز السياسة الاقتصادية منصب على محاربة التضخم والبطالة والبحث عن الطرق التي تستطيع فيها مواجهة هذين المحددين للنمو، وتؤكد تلك المدرسة على ضرورة الحوافز والتخفيضات الضريبية لزيادة النمو الاقتصادي، وقد أيد تلك المدرسة كما اشرنا الرئيس الامريكي (ريغن) ورئيسة الوزراء البريطانية (تاتشر) وملخص هذه المدرسة يتمثل بالتحول من دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال حسب رؤية كينز الى سياسة إنعاش الانتاجية ونموها ويتمثل بجانب العرض اذ ان تخفيض الضرائب المفروضة على القطاع الخاص والمستهلكين سيؤدي الى تشجيع الأفراد على العمل لفترة اطول وعلى بذل جهد اكبر كما ان معدلات الضريبة لمنخفضة[2]، وكما فرضت عليها ضريبة وبمداخيل عادية بدلا من فرض ضريبة بمعدلات تشغيلية عليها، حيث ان مدرسة جانب العرض ترغب في ان تُرينا هيئة الاقتصاد الكلي من خلال العرض بوصف سياسة مستقرة للنمو الاقتصادي وتحاول

(1)عوض فاضل اسماعيل الدليمي، مصدر سابق، ص789

(2) علي يحيى العكيلي، فاعلية السياسة النقدية والمالية وانعكاساتها في التغيرات الاقتصادية الكلية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2002، ص13

إثبات بأن جانب الطلب ليس له في تلك المرحلة تلك الاهمية التي ممكن ان تذكر، بينما اشارت الكلاسيك الجدد الى ان تخفيض ضريبة الدخل الحدية هو حافز على تفضيل العمل على الراحة، ويحفز المستثمرين على زيادة الاستثمارات عند معدلات القيمة ويؤكد مفكرو مدرسة جانب الطلب بأنهم لن يخسروا شيئا من الايرادات الضريبية لأن انخفاض معدلات الضريبة على ارباح الشركات التي ستزداد نتيجة لزيادة الانتاج[1]، اما اذا كان الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل، ففي حالة كهذه تكون السياسة التوسعية قد زادت من مستوى الانتاج الحقيقي وتقل البطالة لأن اليد العاملة تبدي بالعمل وبالعكس في حالة الانكماش النقدي، فإذا قرر البنك تخفيض عرض النقود على سبيل الفرض من خلال بيعه السندات للافراد، فإن الطلب الكلي سينخفض الا ان الاسعار ربما لا تنخفض مباشرة اذ لا بد من مرور مدة معينة لكي يصل رجال الأعمال الى قناعة كون الانخفاض المزعوم هو حقيقي وليس حالة عابرة يتخذون هكذا إجراء للاطمئنان لذلك من المرجح ان يرفضون الأعمال التي تأتيهم مقابل ادور اقل مما يرغبون، لأنهم يعتقدون بأنهم سيجدون فرصة عمل أفضل في الأجل القريب وهو الأمر الذي يسبب في بطالتهم بشكل مؤقت ومن ثم يعتقد انصار هذا التيار من ان الزيادة المتواصلة في عرض النقود للقضاء على البطالة لا بد منها، كما اشارت النظرية النقدية ان البطالة في الدول الصناعية المتقدمة من نوع البطالة الاختيارية، لأن العمال يرفضون الاجور الحقيقية المعروضة عليهم ويوجد من العمال من يترك عمله للالتحاق ببرنامج تدريبي لخلق المهارات يزيد من قدرة الاشخاص على الانتاج ان حالة من هذا النوع تعد حالة صحية كما بينا يسعى للتطوير ويترك موقعه كفرصة لغيره يحدوه الأمل في الحصول على عمل افضل[2].

تأسيسا على ما سبق أن ارتباط الانتاج بشكل عام تتأثر بعوامل عديدة ولكن من اهل تلك العوامل واهمها هو العمل رأس المال بالإضافة الى بعض المؤشرات الاخرى تكاد ان تكون ثانوية مثل التنظيم والارادة والتكنولوجيا، وبما ان هذه العوامل تجد أساسها في عنصر العمل ذلك رأس المال هو نتابع العمل وان التنظيم والادارة هما جهد بشري وان التكنولوجيا هي الأخرى تتابع العمل البشري والفكري واليدوي لذلك سوف يتم اعتماد دالة العمل كمؤشر اساسي وبذلك يكون اتبعنا دالة تتعامل مع الارقام المطلقة في هذا المجال وهي دالة العمل[3].

(1) سامو يلسون ونورد هاوس، مصدر سابق، ص734

(2) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص242

(3) زينب حسن عبود عبدالحسين حسن، تقدير وتحليل الحسابية في طرائق احتساب الإنتاجية الجزئية والكلية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية،بغداد، العدد الحادي والعشرون،2019، ص136

خامساً: انواع الإنتاجية

1- الإنتاجية الكلية: تعرف الإنتاجية الكلية بأنها العلاقة بين مخرجات ومدخلات الإنتاج، أي كافة العناصر المختلفة التي تدخل في العملية الإنتاجية. وتحسب عن طريق قسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات التقني أو التنظيمي، ويعبر عنها بالصيغة التي يتم بها الانتاج، ومن ثم تعبر عن العلاقة بين الإنتاج وبين عوامل الإنتاج التي ولدت ذلك الانتاج. وتمثل، حسابيا، النسبة بين مقدار المخرجات من السلع والخدمات التي انتجت خلال مدة زمنية محددة، وقيمة المدخلات التي استخدمت في تحقيق ذلك المقدار من المخرجات.

حيث إن المخرجات الكلية، المدخلات الكلية، والمدخلات هي مجموعة الموارد التي تتكون العمال، الآلات، المواد الأولية ورأس المال... الخ، حيث يجري تحويل هذه المدخلات إلى سلع وخدمات ذات قيمة من نقدية. وينبغي التعبير عن المدخلات والمخرجات بوحدات متشابهة. وقد يجوز التعبير عن المخرجات بعدد الوحدات إذا كانت متشابهة، بينما المدخلات فيجب التعبير عنها بوحدات نقدية[1].

2- الإنتاجية الجزئية: نسبة المخرجات الى احدى فئات المدخلات أي انها العلاقة بين المخرجات وعنصر واحد من عناصر الإنتاج (العمل وراس المال)، وتعكس هذه المقاييس التغير في الكفاءة الانتاجية لقياس انتاجية العمل يتم حساب المخرجات لكل ساعة عمل، كما أنه عند قياس انتاجية رأس المال يتم حساب المخرجات لكل وحدة واحدة من رأس المال. ويمكن أن تقاس المخرجات إلى أحد المدخلات الفرعية (مكائن أو معدات أو مخازن أو طاقة أو رأس المال المستثمر...الخ). وهي تبين مدى مساهمة كل عامل من تلك العوامل في زيادة الانتاجية، جنباً إلى جنب مع العوامل الأخرى المشاركة في العملية الانتاجية[2].

ويمكن ان نميز بين انواع عدة من الإنتاجية الجزئية للمورد مثل (انتاجية العمل،وانتاجية راس المال، وانتاجية الآلات) بوصفها أكثر دلالة ودقة في تشخيص المشكلات التي تواجه المؤسسة بهدف اتخاذ إجراءات تصحيحية إذا تطلب الأمر تحسين إنتاجية المؤسسة. وتوجد العديد من أنواع الإنتاجية الجزئية ونذكر منها إنتاجية ساعة العمل، فإن إنتاجية العمل تعد من أكثر أنواع الإنتاجية أهمية نظرا لدور العمل النهائي الذي يلخص ما تقوم به العملية الانتاجية من اجل تحديد مستوى التطور الاقتصادي. وتحتل إنتاجية العمل الدور الاساسي ومهم في انواع

(1) عصام هادي، التنويع الانتاجي في الصناعة التحويلية ونتائجه الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1994، ص33

(2) جعفر باقر محمود علوش، حساب معدل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام انموذج سولو المطور للمدة (1980-2014)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد(11)، العدد(31)، 2015م، ص17

الانتاجية[1]، من خلال تواجدها في الموقع المتميز والرئيس لعنصر العمل في عملية الإنتاج، ويمكن تلخيص تلك العملية الانتاجية الجزئية بتعبير عنها بمصطلح الإنتاجية يقصد به إنتاجية العمل مما تحمل من اهمية فيها، وايضا تعرف على انها إنتاجية العمل بأنها عبارة عن المعدل الناتج عن النسبة بين كمية الإنتاج وبين عدد المشتغلين، أو عدد ساعات العمل[2]، الادارة الإنتاجية لن تستطيع تماشي مع عملية مستمرة تتضمن أربع مراحل اساسية وهي: قياس وتحليل وتقيم، وتخطيط، وتحسين وتمثل الإنتاجية دالة لتركيب المهارات من المعلوم أن الاقتصاديين الرأسماليين يأخذون بالمفاهيم التي تتضمن بأن العناصر التي تسهم في عملية عديدة وان الانتاجية الكلية هي تقيس العلاقة بين جميع عناصر والانتاج، في حين أن الانتاجية الجزئية تصرف الى قياس العلاقة بين كل عنصر من عناصر الانتاج وهذه بأن عمل الانسان هو المصدر الاساس للإنتاجية وان اعترافهم بوجود المال يهدف الى تبرير امتلاك الرأسمالية في العملية الانتاجية لفائض القيمة' اما الاقتصاديون الاشتراكيون فيرون ان انتاجية العمل أو القوة الانتاجية العمل هي دائماً انتاجية عمل ملموس ومقيد وهي تحدد درجة تثير وفاعلية النشاط الانتاجي في مدة زمنية معينة ولذلك فأن الاساس المادي للأنتاجية التي تتضمن انواعها ونلخصها فيما يأتي[3].

(1) عادل جودة &غسان قلعاوي، الكفاية الانتاجية ووسائل رفعها في الوحدات الاقتصادية، دار الفكر، بيروت، 1978، ص98

(2) اونيس عبد المجيد، تاثير العلاقات الانسانية على انتاجية العمل في المؤسسات الاقتصادية في ظل تحول الى اقتصاد السوق، اطروحة دكتوراه دول في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (2003-2004) ص24

(3) علي محمد عبد الوهاب، الانتاجية دراسة للعنصر الانساني في الادارة، كلية التجارة جامعة عين الشمس،مصر، 1986، ص175

سادساً ـ طرق قياس الانتاجية

1- توجد عدة أنواع من الإنتاجية التي تستخدم لقياس وتحليل الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي. فيما يلي بعض أكثر أنواع الإنتاجية شيوعًا:

أ- إنتاجية العمل: هذا هو المقياس الأكثر شيوعًا للإنتاجية ويشير إلى كمية المخرجات المنتجة لكل وحدة من مدخلات العمل. يتم حسابه بقسمة الناتج الإجمالي على إجمالي عدد ساعات العمل.

ب- إنتاجية رأس المال: يقيس هذا كفاءة استخدام رأس المال ويشير إلى كمية المخرجات المنتجة لكل وحدة من مدخلات رأس المال، مثل الآلات أو المعدات أو المباني.

ت- إجمالي إنتاجية العامل (TFP): يقيس هذا الكفاءة الكلية لجميع المدخلات في الإنتاج، بما في ذلك العمالة ورأس المال والتكنولوجيا. يتم حساب TFP بقسمة إجمالي الإنتاج على المبلغ الإجمالي لجميع المدخلات المستخدمة في الإنتاج.

ث- الإنتاجية متعددة العوامل: يقيس هذا كفاءة مجموعة من المدخلات، مثل العمالة ورأس المال، في إنتاج المخرجات[1].

ج- إنتاجية المواد: يقيس هذا مقدار المخرجات المنتجة لكل وحدة من مدخلات المواد، مثل كيلوغرامات المواد الخام أو الأمتار المكعبة من الماء[2].

بشكل عام، سيعتمد نوع مقياس الإنتاجية المستخدم على الصناعة أو النشاط أو النتيجة المحددة التي يتم تحليلها.

اذ زادت وتيرة التغير في الحياة الاقتصادية الحديثة وارتباط العمل بالتغير دائما، وخاصة مع التكنلوجيا فأصبحت هناك انتاجية تؤدي الى المزيد من الابتكارات والتكنلوجيا الجديدة فالإنتاجية على نطاق واسع تجسد من قدرتنا على تحويل مواردنا المادية والبشرية لتوليد المخرجات المطلوبة[3].

2- مؤشرات ومقاييس يمكن من خلالها الوصول الى القدرة الانتاجية واضحة المعالم في المؤشرات الكلية والجزئية لقياس الإنتاجية هو جزء طبيعي من عملية التحليل، والمراقبة، والتقييم، وعملية الإدارة، فالإداري يجب أن يقيس الإنتاجية من أجل تحسينها.

---

(1) الانتاجية وقياسها، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، منظمة عربية مستقلة، العدد61، السنة السادسة، 2007، ص5

(2) السعيد عاشور، ادارة المنظومات الانتاجية، الطبعة الاولى، دار الشروق ، القاهرة، 2000، ص163

(3) بسمان محجوب& رشاد هاشم، انتاجية العمل والعوامل المؤثرة فيها، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد7، 1982 ص 87

إن قياس الإنتاجية يساعد على معرفة المستوى الانتاجي ويعتبر نظام القياس السليم للإنتاجية هو الذي يتصف، بما يلي[1]:

أ. القدرة على المنافسة والبقاء في دنيا الأعمال.

ب. تحديد المعوقات المحتملة

ت. درجة تحقيق الأهداف الأساسية للمنشأة (فاعلية الإدارة).

ث. معرفة كفاءة استغلال الموارد لخلق ناتج معين.

ج. بث الروح المعنوية في الآخرين للعمل على تحقيق الأهداف

ح. الحكم على فاعلية المنشأة.

خ. وضع الأهداف للوصول إلى الغايات

د. مقارنة إنتاجية المنشأة مع إنتاجية منشأة أخرى مشابهة.

ذ. معرفة اتجاهات الإنتاجية في منشأة

ر. معرفة وضع منشأة، والى أي مدى وصلت في خطط تطبيق زيادة الإنتاجية

$$\textbf{1- الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = \frac{\text{الناتج}}{\text{العمل +المواد +راس المال +المكائن}}$$

يعبر عن الإنتاجية الجزئية وعندما تكون نسبة بين الناتج واحد عوامل الانتاج وفقا للمعادلة التالية[2]:-

$$\textbf{2- الانتاجية الجزئية} = \frac{\textbf{الناتج}}{\textbf{عامل من عوامل الانتاج}}$$

ومن المعادلة اعلاه نستنتج بأنه هناك أنواع محددة من الانتاجية الجزئية انتاجية الموارد وإنتاجية المكائن وانتاجية العمال، وانتاجية الأرض.

ومن خلال المعادلة اعلاه يمكن احتساب نسبة التغيير في الارتفاع او الانخفاض والتي تحصل بسبب ادخال تحسينات في طريقة العمل او تقديم الحوافز للعاملين من خلال استخدام المواد جديدة او ما شابه ذلك نسبة التغير في الإنتاجية سهلة الحساب ان كانت الحاسبات مبنية على أساس ويعبر عن انتاجية العمل بانها العلاقة بين المخرجات (الناتج) والعمل وكما يلي:

$$\textbf{3- انتاجية العمل} = \frac{\textbf{الناتج الكلي}}{\text{العمل}}$$

اهمية انتاجية العمل هو تحقيق الهدف الاساسي منه وهو الدخل القومي والارتقاء بمستوى من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع يرتبط ارتباطاً وثيقا بتحقيق مستويات انتاجية اعلى

(1) علا السلمى، ادارة الافراد والكفاءة الانتاجية، دار النشر دار غريب، لقاهرة 1985، ص29

(2)Thirlwall. growth and development 6th edition. MacMillan press Ltd. London ،A(1999). PP 89-90

بقصد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتحويلها الى سلع وخدمات يمكن من خلالها تحقيق الاشباع والمنفعة منها للافراد وتصدير الفائض منها خارج البلاد وتحسين عملية التخطيط الاقتصادي فيما يتعلق بتقدير الاحتياجات من القوى العاملة[1]. ويمكننا ان نميز بين المصطلحات ونسبة اهتمامها الكبير التي ركز عليها كثير من الباحثين الاقتصاديين وهو ارتباط كلمة (انتاجية) بمرادفها بمعنى (انتاجية العمل) ارتباط وثيق يمثل الصلة المترابطة بينهما التي تمثل الفكر الاقتصادي [2]، ففي بلد نام مثل العراق لازالت المشاكل الاقتصادية تعصف به وبشكل ملحوظ ومن اهمها مشكلة عدم استثمار الطاقات المتاحة بكافة مواردها البشرية وثرواتها بطريقة كفؤة، ولذلك يستوجب على الجهات المعنية ان تقوم باستنفار كافة الطاقات الموجودة لديها من اجل استغلال كافة الموارد المتاحة وتطويرها من اجل رفع المستوى الاقتصادي المحلي وتفعيل دور كل القطاعات والـذي بدوره يؤدي الى رفع مستوى المعيشة ورفاهية المواطن العراقي للتوصل إلى هذا المستوى الجيد من الاقتصاد فمن الضروري معرفة انتاجية المنشآت التي تساهم بدعم الاقتصاد الوطني ومعالجة المنشآت التي تعاني من مشاكل الانخفاض في الانتاجية من اجل تطويرها بغية رفع انتاجها، إلى مستوى المنشآت المماثلة في الدول المتقدمة[3].

بشكل عام، فإن محددات الإنتاجية الاقتصادية معقدة ومترابطة، ويمكن أن تختلف باختلاف البلدان والصناعات.

4- انتاجية المواد الاولية = الانتاج / مجموع المواد الأولية المستعملة

- إنتاجية العامل الواحد: وتعتبر من أكثر المقاييس الإنتاجية شيوعا، وتعكس هذه النسبة عدد وحدات الإنتاج أو ما ينتجه العامل الواحد بالدينار خلال مدة زمنية محددة.

إنتاجية العامل الواحد = كمية أو قيمة الإنتاج / متوسط عدد العاملين

إنتاجية العامل الواحد = القيمة المضافة / متوسط عدد العاملين

تعكس النسبة العالية[4]:

أ. كفاءة الإدارة

ب. ولاء وإخلاص العاملين

ت. الطلب على المنتج

ث. فاعلية السعر

)1(Star.m. k production mangment, systems and systems, permmisison, hall, lnc, n.j, 1964, p 64

(2) جمال امغار، رسالة ماجستير، دور تطبيق نظام ال M.R.P في تحسين وظيفة الانتاج، المؤسسة الصناعية،الجزائر، ص75-77

(3) بسمان محجوب& رشاد هاشم، مصدر سابق، ص87

(4) مجيد عبد جعفر الكرخي، تقويم الأداء بالوحدات الاقتصادية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص187

5- انتاجية الاجور = $\frac{\text{قيمة او كمية المخرجات}}{\text{قيمة الاجور المدفوعة}}$

يتم فيها تحديد استحقاق العامل من الاجر على اساس كمية الانتاج ويتم ذلك من خلال بطاقة الانتاج كما يتطلب تحديد اجر الوحدة المنتجة او القطعة بالاتفاق مع العامل بشرط ان تكون الوحدات او القطعة جيدة. والمجموعة الفرعية من المدخلات قد تتكون من العمال والآلات، أو العمال والأموال، أو الأجور والاستهلاكات... الخ[1]، وتحسب الإنتاجية متعددة العوامل حسب العلاقة التالية:

6- انتاجية متعددة العوامل = $\frac{\text{الانتاج}}{\text{عوامل فرعية من مجموع المدخلات}}$

الإنتاجية متعددة العوامل: تعتبر الإنتاجية متعددة العوامل كحالة وسطية بين الإنتاجية الكلية والإنتاجية الجزئية حيث تمثل الإنتاجية متعددة العوامل مجموع المخرجات منسوبة إلى مجموعة فرعية من المدخلات [2].

ولما تقدم اعلاه يمكن تحسين الإنتاجية الكلية والجزئية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات، مثل الاستثمار في التعليم والتدريب والتكنولوجيا والبنية التحتية، وتعزيز روح المبادرة والابتكار، وخلق بيئات عمل داعمة، وتنفيذ أنظمة فعالة لتحديد الأهداف وإدارة الأداء.

سابعاً: محددات الانتاجية في البلدان النامية

1. النمو الاقتصادي يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة في إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، يقاس عادةً من حيث الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وهو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود بلد ما خلال فترة معينة، وعادةً ما يكون النمو الاقتصادي هدفًا مهمًا للعديد من البلدان لأنه يؤدي إلى ارتفاع مستويات المعيشة، والمزيد من فرص العمل، وزيادة الإيرادات الضريبية للحكومة، من المهم ملاحظة أن النمو الاقتصادي وحده لا يؤدي بالضرورة إلى تحسينات في جوانب أخرى من رفاهية الإنسان، مثل توزيع الدخل، والاستدامة البيئية، والمساواة الاجتماعية[3].
2. كثافة راس المال كثافة رأس المال هي مقياس لمقدار رأس المال المطلوب لإنتاج وحدة إنتاج واحدة في صناعة أو شركة معينة، يتم حسابه بقسمة إجمالي النفقات الرأسمالية على إجمالي إنتاج الصناعة أو الشركة وتتطلب صناعات أو الشركات كثافة في رأس المال وقدرًا كبيرًا

(1) سمير أبو مدالله و بدر حمدان، محددات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية، المجلد 27، العدد (12)، 2013، ص8

(2) مجيد عبد جعفر الكرخي، مصدر سابق، ص134

(3) Andrew Dunett. Understanding the economy 4th edition. Longman 1998. PP. 28-32

لإنتاج سلعها أو خدماتها، وتشمل الأمثلة على صناعات كثيفة رأس المال التصنيع والتعدين والبناء[1]، يمكن أن يكون لكثافة رأس المال آثار كبيرة على ربحية الصناعة أو الشركة وقدرتها التنافسية والقدرة على الابتكار، يمكن أن تؤدي كثافة رأس المال المرتفعة إلى ارتفاع التكاليف الثابتة، مما قد يجعل من الصعب على الشركات الجديدة دخول السوق، يمكن أن يحد أيضًا من قدرة الشركات الحالية على التكيف مع التغيرات في السوق، حيث قد تكون محصورة في استثماراتها الرأسمالية الحالية[2].

3. أن تطوير البحث العلمي وتطبيقه بشكل المستمر يسهم في استغلال تخصيص الموارد بشكل امثل بين القطاعات الاقتصاد القومي وزيادة الطلب على هيكل راس المال والتطور التقني للإنتاجية الاقتصادية هي مقياس للكفاءة التي يتم بها تحويل المدخلات إلى مخرجات داخل الاقتصاد، هناك عدة عوامل يمكن أن تؤثر على الإنتاجية الاقتصادية وان عامل التكنولوجيا يمكن أن يؤدي الى التقدم في تحسين الإنتاجية من خلال زيادة كفاءة إنتاج السلع والخدمات، يمكن أن يشمل ذلك اعتماد آلات ومعدات جديدة، وتطوير عمليات إنتاج جديدة، واستخدام مواد جديدة واستثمار رأس المال البشري والموارد الطبيعية وجودتها لها تأثير كبير على الإنتاجية، قد تتمتع البلدان ذات الموارد الطبيعية بالوفرة عالية الجودة مثل النفط أو المعادن، بميزة في بعض الصناعات والمؤسسات إن وجود مؤسسات قوية، مثل الإطار القانوني والتنظيمي المستقر، يمكن أن يدعم الإنتاجية عن طريق الحد من عدم اليقين وتشجيع الاستثمار والابتكار[3]، و يمكن لريادة الأعمال والابتكار دفع الإنتاجية من خلال إنشاء منتجات وخدمات ونماذج أعمال جديدة، مما قد يؤدي إلى إنشاء أسواق جديدة وتوسيع الأسواق الحالية وظروف الاقتصاد الكلي يمكن لظروف الاقتصاد الكلي المستقرة، مثل انخفاض التضخم واستقرار سعر الصرف، أن تدعم الإنتاجية من خلال توفير بيئة مواتية للاستثمار والنمو الاقتصادي[4].

ثامناً: الانتاجية في البلدان النامية وعوامل المحددة لها.

تتسم بنية الانتاج في البلدان النامية بصورة عامة بعدم التنوع، وبدرجة عالية من التركز متجسدة بالاقتصاد الريعي المرتكز بصورة اساسية على انتاج عدد محدود جدا من المواد

(1) سمير أبو مدالله و بدر حمدان، مصدر سابق، ص16

(2) MANKIW, N. G, N. ROMER and WEIL, D.N (1992) a contribution to the empirics of economic growth. Quarterly journal of economics, 107, PP 407-409

(3) Solow, R.M (1956) a contribution of the theory of economics growth. Quarterly Journal of economics vol 70 No. 1 PP 65-94

(4) Thirlwall. growth and development 6th edition. MacMillan press Ltd. London ،A(1999). PP 89-94

الخام وبصورة اقل على انتاج سلع اخرى متفرقة، ويتم الانتاج على وفق اساليب تفتقر الى منافع وفورات الحجم والحداثة التكنولوجية، مما يجعل من هذه الاقتصادات عرضة باستمرار لتأثيرات التقلبات في اسعار المواد الاولية من جانب، وبضعف قدرتها التنافسية من جانب آخر[1].

1- بنية انتاج ديناميكية وجهاز انتاجي مرن، بينما يعكس الثاني بنية انتاج ساكنه وجهاز انتاجي صلب، ولقد حظيت هذه المسألة باهتمام متزايد من قبل البلدان العربية، وذلك لمحدودية قوة العمل العربية في معظم النشاطات الانتاجية الاساسية بسبب منظومة معقدة من التقاليد الاجتماعية والثقافية، فضلا عن انخفاض المكون المعرفي والمهاري اللازم لذلك[2].

2- إن تنمية الإنتاجية في البلدان النامية جانب حاسم للنمو الاقتصادي والحد من الفقر إنه ينطوي على زيادة كفاءة وفعالية عملية الإنتاج، واستخدام الموارد بشكل أكثر فعالية، وتحسين الأداء العام للشركات والصناعات.

3- يمكن البنية التحتية أن تسهم في تطوير الإنتاجية في البلدان النامية الاستثمار في غالبًا ما تواجه البلدان النامية تحديات من حيث البنية التحتية غير الملائمة، مثل الطرق والموانئ وإمدادات الطاقة.

4- يمكن أن يساعد الاستثمار في تطوير البنية التحتية في تحسين النقل والخدمات اللوجستية والوصول إلى الأسواق، مما يمكن أن يعزز الإنتاجية عن طريق خفض التكاليف وتحسين كفاءة سلسلة التوريد*[3].

5- التطوير وتعليم والمهارات والقوة العاملة الماهرة والمتعلمة ضرورية لتطوير الإنتاجية، ويمكن أن يساعد الاستثمار في تطوير التعليم والمهارات في تحسين جودة وإنتاجية القوى العاملة، ويشمل ذلك توفير الوصول إلى التعليم الجيد والتدريب المهني وفرص التعلم مدى الحياة لتطوير قوة عاملة ماهرة يمكنها التكيف مع الظروف التكنولوجية والسوقية المتغيرة والابتكار.

(1)بسمان محجوب& رشاد هاشم، مصدر سابق، ص43

(2) احمد عباس الوزان، العلاقة بين قوة الانتاج وقوة العمل، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،جامعة المستنصرية،2005، المجلد الثالث، العدد العاشر، ص10

(3) Bosworth, barry. P.and Collins, The empirics of growth, an update, brookings paper and economic activity. Susanm (2004). P113- 117

*سلسلة التوريد.هي منظومة من المؤسسات،والناس والتكنلوجيا والانشطة والمعلومات والمواد المطلوبة لنقل خدمات من الموردين للعملاء

6- يمكن للتكنلوجيا أن يؤدي تبني واعتماد التقنيات الجديدة إلى تعزيز الإنتاجية بشكل كبير في البلدان النامية، وهذا يشمل الاستثمار في البحث والتطوير، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتعزيز الابتكار في الصناعات والشركات.

7- يؤدي اعتماد التقنيات الحديثة، مثل الأتمتة والرقمنة والذكاء الاصطناعي، إلى تحسين عمليات الإنتاج وتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة[1].

8- تحسين بيئة الأعمال وخلق بيئة عمل مواتية أمر بالغ الأهمية لتطوير الإنتاجية. ويشمل ذلك تبسيط اللوائح، والحد من البيروقراطية، وتحسين الحوكمة والشفافية، وتعزيز المنافسة وتشجع بيئة الأعمال المواتية الاستثمار وتعزز الابتكار وتحفز نمو الإنتاجية وتطوير سلاسل القيمة ويمكن أن يؤدي تعزيز سلاسل القيمة إلى تحسين الإنتاجية في البلدان النامية.

9- ربط المنتجين بالأسواق وتحسين تنسيق سلسلة التوريد وإضافة القيمة من خلال أنشطة المعالجة والقيمة المضافة، يمكن أن يؤدي تطوير الروابط الخلفية والأمامية في سلسلة القيمة إلى خلق فرص لصغار المنتجين والشركات وزيادة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي.

10- السياسات الحكومية الداعمة تؤدي السياسات الحكومية دوراً حاسماً في تطوير الإنتاجية، يمكن للسياسات التي تعزز الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال، وتوفر شبكات أمان اجتماعي داعمة، وتعزز النمو الشامل أن تسهم في تطوير الإنتاجية في البلدان النامية[2].

ونستنتج مما سبق اعلاه ان يتطلب تطوير الإنتاجية في البلدان النامية نهجًا متعدد الأوجه يشمل الاستثمارات في البنية التحتية والتعليم والتكنولوجيا والوصول إلى التمويل وتحسين بيئة الأعمال وتطوير سلاسل القيمة والتجارة والتكامل الدولي والسياسات الحكومية الداعمة.

تاسعاً: العلاقة بين دور السياسة المالية والإنتاجية الكلية

ان هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي لهذه الحكومة ومن ثم على مستوى النشاط الاقتصادي إن السياسة المالية جزء من مهم السياسة الاقتصادية التي تعد من أهم أهدافها هو تحقيق النمو الاقتصادي، والوصول لمستوى التشغيل الكامل، والحفاظ على استقرار الأسعار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن في ميزان المدفوعات، في توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق الإنتاجية الكلية، من خلال فرض الضرائب وتحصيل الإيرادات العامة، يمكن للحكومة توجيه هذه الموارد لتمويل الاستثمارات الضرورية وتعزيز البنية التحتية وتنمية القطاعات الاقتصادية، تشجيع الاستثمارات، وتؤدي السياسة المالية دورًا مهما في توجيه

(1) Pomer P.M (1990) Endogennous technological change. Journal of policital economy 89 PP 71- 81

(2) Senhadji sources of economic growth: a extensive growth accounting. IMF. Working، A (1999) paper. PP99-92

الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية والمرتبطة بزيادة الإنتاجية، عن طريق الحوافز المالية وتوفير بيئة استثمارية ملائمة، يمكن للحكومة تشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتعزيز الإنتاجية الكلية، يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية" مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة، من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، أهم تلك المصادر الضريبية التي تمثل النصيب الأكبر من الإيرادات العامة وتتمثل تلك المصادر المختلفة فيما يلي:

1- موارد الدولة من أموالها الخاصة (تسمى الدومين الحكومي) وهي كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق، وأبنية الوزارات، والموانئ، ام الممتلكات التي تحولت من الاستخدام العام للاستخدام الخاص كالأراضي الزراعية، والمشاريع الصناعية والتجارية، والأوراق المالية التي تكون ملكاً للدولة.

2- الرسوم هي مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة في مقابل خدمة معينة ذات نفع خاص بالحاصل على الخدمة تؤديها الدولة، أو السلطة العامة إليهم مثل رسوم شراء سيارة، ورسوم التسجيل في جامعة يؤدي تحقيق التوازن المالي وإدارة الدين العام إلى تعزيز الثقة في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي، هذا يعزز الاستثمار والنشاط الاقتصادي العام، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاجية الكلية[1].

3- دعم البحث والتطوير والابتكار، وتؤدي السياسة المالية دورًا في توفير التمويل والدعم لأنشطة البحث والتطوير والابتكار، يمكن للحكومة توجيه الإنفاق العام وتخصيص الموارد لتطوير التكنولوجيا وتعزيز الابتكار، مما يسهم في زيادة الإنتاجية وتحسين العملي الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، وتخصيص الموارد للاستثمار في البنية التحتية المادية، مثل النقل والاتصالات وأنظمة الطاقة، بالإضافة إلى ذلك، يمكنه دعم برامج التعليم والتدريب لتعزيز رأس المال البشري، من خلال الاستثمار في هذه المجالات، تساعد السياسة المالية على تحسين الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد، يمكن لدعم البحث والتطوير يمكن للسياسة المالية أن توافر الحوافز والتمويل لأنشطة البحث والتطوير، وذلك يشجع الدعم الابتكار والتقدم التكنولوجي واعتماد تقنيات الإنتاج الجديدة[2]، من خلال تعزيز البحث والتطوير، تسهم السياسة المالية في نمو الإنتاجية من خلال تعزيز إنشاء ونشر المعرفة والتقنيات الجديدة، الحوافز الضريبية للأنشطة المعززة للإنتاجية، للسياسة المالية أن تقدم حوافز ضريبية

([1]) عبد الستار حمد انجاد ،تقييم النظام الضريبي العراقي (بين الواقع والطموح)ضريبة الدخل انموذجا،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والانسانية ،المجلد 1،العدد2010،5،ص 165

([2]) عامر شبل زيا،تحليل الاختلالات الهيكلية في القطاعات الانتاجية في العراق للمدة (2004-2018)،المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ،المجلد3،العدد2،2020

لتشجيع الشركات على الاستثمار في الأنشطة المعززة للإنتاجية، وقد يتم تقديم الإعفاءات الضريبية أو الخصومات للاستثمارات في الآلات والمعدات والتكنولوجيا، تحفز هذه الحوافز الشركات على ترقية عمليات الإنتاج واعتماد تقنيات أكثر كفاءة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، الاستثمار في البنية التحتية، يمكن للسياسة المالية تخصيص الأموال لمشاريع البنية التحتية التي تعزز الإنتاجية، مثل بناء وتحسين شبكات النقل وشبكات الطاقة والبنية التحتية الرقمية. تعمل البنية التحتية الموثوقة والفعالة على تقليل تكاليف النقل والاتصالات، وتسهيل التجارة، وتعزيز الأداء الفعال للشركات، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاجية [1].

4- يمكن للسياسة المالية أن توفر الدعم لأصحاب المشاريع والشركات الصغيرة، والتي غالبًا ما شتكون محركات للابتكار ونمو الإنتاجية، يمكن للتدابير مثل الحوافز الضريبية، والحصول على التمويل، واللوائح المبسطة أن تشجع ريادة الأعمال، وتعزز المنافسة، وتخلق بيئة مواتية لأنشطة تعزيز الإنتاجية.

5- يمكن أن تؤدي المستويات المرتفعة من الدين العام إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، وزيادة تكاليف الاقتراض، وإعاقة نمو الإنتاجية، من خلال الحفاظ على الانضباط المالي وإدارة الإنفاق الحكومي بشكل فعال، تساعد السياسة المالية على خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة تؤدي إلى تعزيز الإنتاجية[2].

6- فعالية السياسة المالية في تعزيز الإنتاجية الإجمالية تعتمد على عوامل مختلفة، بما في ذلك الظروف الاقتصادية العامة، وتنفيذ السياسة، والتنسيق مع تدابير السياسة الأخرى، والتحديات والأولويات المحددة لكل بلد، التنمية هي أساس النمو ولكن لا تضمن وحدها تحقيق النمو، اذ أن النمو يعنى إنتاج السلع والخدمات في الدولة يكون أكبر من النمو السكاني في الدولة، ولكن التنمية لا تركز بعد تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي من المواضيع الهامة في التحليل الاقتصادي الكلي والتي لا تزال محل الجدل، في حين يرى مؤيدو المدرسة النقدية أن السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية، فإن مؤيدي المدرسة الكينزية يؤكدون على أهمية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي، لكي تحقق الدولة مجموعة من الأهداف الاقتصادية منها زيادة معدل النمو الاقتصادي[3]، أو الوصول للتوظيف الكامل فإنها تتبع سياسة اقتصادية تعتمد على هيكل اقتصاد الدولة ودرجة تطوره، كما ترتبط

([1]) نزار كاظم صباح ،امكانات البحث والتطوير في البلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 12 ،العدد 1 ،2010،ص 102

([2]) هاشم محمد العركوب ،اشكالية السياسة المالية العربية بين تطور الانفاق الحكومي واحتواء الدين العام للمدة (1990-2004)،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 5،العدد 13،2009، ص 57-59

([3]) علي جابر عبد الحسين &هدى عبد الهادي عبيد،دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص في العراق بعد عام 2003،مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 11،العدد3 ،2021،ص 210

السياسات المالية والنقدية ارتباطا كبيراً وتعزز بعضها البعض في معظم الأحيان، فصحة السياسة المالية تؤثر على السياسة النقدية والعكس صحيح لكن هناك اختلافا كبيرا بين السياستين خصوصاً فيما يتعلق بالأهداف والمسؤوليات والسياسات المتبعة في كلاً منها والتي سنتطرق لها في المبحث الأول والثاني، فقط على حجم الإنتاج ولكنها تركز أيضاً على هيكل هذا الإنتاج، إن الأموال التي تخصص للإنفاق في الموازنة العامة للدولة لها دور في تحقيق التنمية وذلك من خلال استخدام تلك الأموال في الإنفاق الاستثماري، وكذلك بالنسبة للإيرادات فيجب أن تتأكد الدولة من أن إنتاجيتها تتكون من الدخل والثروة اللذين تولدا من النفقات، تسوية التوازن الاقتصادي السياسة المالية يمكن أن تقوم بمساعدة فعالة في تسوية الأوضاع الاقتصادية وذلك في أوقات الركود وأوقات الازدهار حيث تقوم الحكومة بعمل ما يعجز الفرد بمفرده عن تحقيقه، فتشجع على الاستثمار في أوقات الركود مما يزيد من الإنتاج وفي أوقات الازدهار تحد السلطة من الاستثمار العام، من هنا تنشأ نظرية الموازنة الدورية والتي لا يقوم توازنها خلال سنة ولكن خلال دورة معينة، وهو ما يوصي به العلماء والمؤلفين الذين تبنوا أفكار كينز.

7- أن تعزيز الانتاجية يعكس مدى قوة اقتصاد الدولة فتكون الدولة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي كلما كان معدل النمو الاقتصادي بها أفضل، حيث يدل ذلك على وجود حالة من الاتزان والانتعاش في الاقتصاد، السياسة المالية تستمد أهميتها من أدواتها حيث أن النفقات العامة تؤثر في النشاط الاقتصادي الوطني، فهي تؤثر على الاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والإيرادات تمثل الموارد التي تحصل عليها الدولة لتقوم بتغطية نفقاتها وكلما زادت إيرادات الدولة واستثمارها زاد النمو الاقتصادي في الدولة[1].

8- عجز الموازنة العامة، وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام، حيث تقوم الدولة بإصدار النقود من أجل تمويل المشروعات المخططة للموازنة، وتخفى هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي، لا تطبق الدول المتقدمة هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، بينما الدول النامية تعتمد على هذه السياسة بشكل مستمر وذلك لنقص الموارد العامة للدولة، كما أن نجاح هذه السياسة يتوقف على حالة البلد الاقتصادية، حيث يعتمد هذا على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي فإن التمويل

(1) سيف عبد الجبار محمد & مصطفى محمد رياض ،الاستثمارات الاجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، ص 229

بالعجز يدفع الاقتصاد إلى النمو في الدول المتقدمة بينما الدول النامية تعاني من ضعف وعجز الجهاز الإنتاجي يترتب على التمويل بالعجز مزيد من التضخم والعجز[1].

([1]) نضال شاكر جودة& اسراء سعيد صالح ،قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة2003-2016 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والانسانية ،العدد30، 2020،ص 19

الفصل الثاني

الاطار التحليلي لدور السياسة المالية والإنتاجية الكلية للاقتصاد العراقي للمدة 2021-1988

المبحث الأول

تطور السياسية المالية في العراق

المبحث الثاني

تطور الإنتاجية الكلية في العراق

المطلب الأول: تحليل تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة 1988-2003

أدى اندلاع الحرب العراقية الايرانية وتوقفها عام 1988 إلى تعطيل تنفيذ الخطط والاستعاضة عنها بمناهج استثمارية سنوية بقرار من السلطة السياسية آنذاك نتيجة لانخفاض العوائد النفطية التي كان يعول عليها في تنفيذ الخطط، وتوجيه الجزء الأكبر منها إلى المجهود الحربي وخلال فترة الحرب العراقية- الايرانية تبنت الحكومة ما يسمى بسياسة الحرب والبناء في أن واحد، مما تتطلب توسيع الانفاق الحكومي العسكري والمدني في الوقت الذي بدأت فيه موارد النفط بالانخفاض وبعد استنفاذ الاحتياطي النقدي بدأت الحكومة بالاقتراض الداخلي والخارجي على مستويات عالية فمن بين الاضرار التي تكبدها الاقتصاد العراقي خسارة ما يقارب ٦٢ مليار دولار من العائدات النفطية، واستنزاف ما يتراوح بين 35 و40 مليار دولار من ارصدة الاحتياطات الاجنبية، وتراكم الديون الخارجية التي قدرت بنحو ٤٢ مليار دولار لدول غير عربية و35 مليار دولار لدول عربية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وكان من نتيجة هذه السياسة انخفاض نسبة تدخل الحكومي عام ١٩٩٢ حتى وصلت إلى (١٨٪) في عام ١٩٩٧وقد تأثر الاقتصاد العراقي وإدارته بالتدويل بدءاً من القرار 661 عام ١٩٩٠ مروراً باللجنة الاقتصادية التي أنشأها لتقييد التجارة الخارجية للعراق وحصرها في المتطلبات الانسانية التي كرسها برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء فيما بعد[1].

ويمكن ان نشير الى اسباب انخفاض الانتاجية في الاقتصاد العراقي وهي [2]:

1- تدمير البنى التحتية والتكنلوجية
2- تخلف اساليب التعليم
3- تخلف الجهاز المصرفي
4- تراجع ثقافة الانتاج امام ثقافة الاستيراد
5- القوانين والتعليمات الادارية
6- السياسات الاقتصادية الحكومية
7- الفساد الاداري
8- انخفاض انتاجية الارض بسبب سوء الاستخدام المياه وتراجع التكنلوجيا
9- انخفاض انتاجية القطاع الصناعة بسبب تقادم البنى تحتية والتكنلوجية

وقد تأثر الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة جراء العقوبات التي فرضت عليه ولأكثر من عقد من الزمن، والذي كان من نتائجه تدهور القطاع الحقيقي للسلع والخدمات، مع انخفاض

(1) نوفل قاسم علي الشهوان، نهوض الاقتصاد العراقي بين الضروريات والمسؤوليات، مصدر سابق، ص9

([2]) مايكل ابدجمان،مصدر سابق،ص 645

معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات دون مستوى معدل نمو السكان السنوي، اذ انتهجت الدولة منهجا جديدا، وقامت بإصدار التشريعات والقوانين التي تسهل الاستثمار وقدمت حوافز للقطاع الخاص وسمحت بالاستيراد دون تحويل خارجي وقامت بتسريح إعداد كبيرة من موظفي الدولة وأطلقت الأسعار لعدد كبير من السلع، الأمر الذي انعكس في ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية للمواطنين وانخفاض مستواهم المعاشي، اذ ارتفعت معدلات التضخم وتدهورت قيمة العملة على نحو لم يشهده العراق منذ تأسيس دولته[1]، ونتيجة لغزو العراق للكويت فقد انقطع أهم مصدر من مصادر تمويل التنمية خلال هذه المدة نتيجة لتراجع صادرات النفط الخام على اثر فرض الحصار الاقتصادي وكانت خسارة العراق كبيرة آنذاك، فقد بلغت قيمة النفط الخام المصدر عام 1991 (276.3) مليون دولار، إلا انه بعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء)عام 1996[2]، ارتفعت قيمة النفط الخام.

أولاً- تطور النفقات العامة خلال المدة (1988-2003)

جدول (1)

تطور النفقات العامة للمدة (1988-2003) بالأسعار الثابتة 1988=100 (مليون دينار)

السنة	النفقات الجارية	معدل النمو للنفقات الجارية%	النفقات الاستثمارية	معدل النمو للنفقات الاستثمارية%	اجمالي النفقات العامة	معدل النمو لجمالي النفقات العامة %
1988	10630.00	....	2733.00	....	13363.00	....
1989	10227.66	-3.78	2880.53	5.40	13108.18	-1.91
1990	7045.29	-31.12	1750.62	-39.23	8795.91	-32.90
1991	3388.83	-51.90	399.22	-77.20	3788.05	-56.93
1992	3048.54	-10.04	825.52	106.78	3874.06	2.27
1993	1917.20	-37.11	723.60	-12.35	2640.80	-31.83
1994	1110.76	-42.06	179.15	-75.24	1289.92	-51.15
1995	868.06	-21.85	121.71	-32.06	989.77	-23.27
1996	857.50	-1.22	61.74	-49.27	919.24	-7.13
1997	735.56	-14.22	98.76	59.95	834.32	-9.24
1998	989.63	34.54	114.95	16.40	1104.58	32.39
1999	886.41	-10.43	215.27	87.27	1101.68	-0.26
2000	1169.36	31.92	352.37	63.69	1521.73	38.13
2001	1300.79	11.24	505.06	43.33	1814.57	19.24
2002	1288.41	-0.95	1071.28	112.11	2359.69	30.04
2003	984.16	-23.61	109.35	-89.79	1093.51	-53.66

(1) المصدر نفسه، ص10

(2) باسم خميس، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 1995-2005، رسالة ماجستير في الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2008 ،ص 45

السنوات		النمو المركب%			
1988-1995		-26.89		-32.22	-27.77
1996-2003		1.74		7.41	2.19
1988-2003		-13.82		-18.22	-14.48

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) •

تم احتساب معدل النمو البسيط وفق الصيغة:- $R = \frac{N_t - N_{t-1}}{N_{t-1}} \times 100$

تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة:- $R = \left[\left((NT/N0)\text{^}(1/n) - 1\right)\right] \times 100$

1- النفقات الجارية

يتضح من الجدول (1) النفقات العامة بالأسعار الثابتة انخفضت (10630.00) مليون دينار في عام 1988 الى (10227.66) في عام 1989 بمعدل(3.78- %) وذلك بسبب انتهاء الحرب العراقية الايرانية وانخفاض حجم الانفاق العسكري الذي يثقل كاهل الموازنة العامة(التمويل بالعجز) يتضح من الجدول اعلاه ان نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة سجلت في عام 1996 بمعدل(857.50) وهذا يوضح ارتفاع نسبة الانفاق التشغيلي الى اجمال الانفاق في حين اقل نسبة سجلت في عام 2002 بمعدل (1288.41)وهذا يوضح تراجع الانفاق الجاري ، كما يتضح ان معدل نمو المركب للمدة (1988-2003)(13.32-).

شهدت الأعوام (1993-1997) انخفاضا بشكل تدريجي للنفقات الجارية الى (735.56-1917.20) مليون دينار، وبمعدل سنوي (37.11-%-14.22-%)، ارتفعت النفقات الجارية بالأسعار الثابتة في عام 1998 وبلغت (989.63) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي(34.54%)، عام 1999 انخفضت قيمة النفقات الجارية بالأسعار الثابتة اذ بلغت (886.41) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي(10.43-%)، شهدت المدة (2000-2001) ارتفاع قيمة النفقات الجارية من(1169.36)الى (1300.79) مليون دينار، وبمعدلات(31.92%،11.24%)، ومن خلال المدة (2002، 2003) انخفضت قيمة النفقات الجارية الى(1288.41و 984.16) مليون دينار، وبمعدل (0.95%-23.61-%)، وكان معدل النمو المركب للنفقات الجارية بالأسعار الثابتة للمدة (1988-1998) (19.41-%).

2- النفقات الاستثمارية

بلغت في عام 1988 قيمة النفقات الاستثمارية بالأسعار الثابتة (2733.00) مليون دينار، ثم اخذت بالتذبذب بالانخفاض والارتفاع للمدة (1989 الى 1993) الى (2880.53 الى 723.60) مليون دينار، وبمعدل (5.40% و39.23.-%و77.20-% و106.78-% و12.35-) على التوالي، وكذلك انخفضت معها النفقات الاستثمارية وإجمالي النفقات العامة خلال المدة نفسها، ويعود سبب هذا الانخفاض في النفقات بسبب اتباع الحكومة سياسات تقشفية لمعالجة

مشكلة التضخم المنفلت عن طريق ضغط النفقات على الصحة والتعليم، وكذلك ارتفعت معها قيمة النفقات الاخرى حيث كانت قيمة النفقات الاستثمارية بمقدار(114.95) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي(16.40%) عام 1988.

شهد العام 1999 ارتفاع النفقات الاستثمارية لتصبح (215.27) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي(87.27%)، وثم خلال المدة (2002-2003) تذبذبت النفقات الاستثمارية وإجمالي النفقات العامة بالارتفاع والانخفاض بمقدار(1071.28، 109.35) مليون دينار، وبمعدل تغير سنوي(112.11%،89.79- %) للنفقات الاستثمارية،، وكان معدل النمو المركب للنفقات الاستثمارية للمدة (1988-1998) بنسبة (32.22-%)، خلال العام 1988 بلغت قيمة إجمالي النفقات العامة (13363.00) مليون دينار، بينما أخذت قيمة إجمالي النفقات العامة للمدة (1989-1992) بالانخفاض بشكل تدريجي (13108.18 ،3788.05، 8795.91،3874.06) مليون دينار، وبمعدل تغير سنوي (1.91-% و32.90-%و56.93-% و2.27%) على التوالي باستثناء عام 1992 كانت قيمتها مرتفعة عن السنة السابقة، ويرجع سبب هذه الارتفاع إلى زيادة الاصدار النقدي الجديد الذي يؤدي الى التضخم وزيادة عرض النقد.

3- النفقات الكلية

خلال العام 1998وبلغت قيمة اجمالي النفقات العامة الى (1104.58) مليون دينار، وبمعدل تغير سنوي(32.39%)، ويرجع سبب هذه الزيادة في النفقات إلى الاصدار النقدي الجديد بسبب توقف تصدير النفط بعد فرض العقوبات الاقتصادية علماً ان هذا الانفاق كان موجها لدعم القطاع الزراعي من اجل توفير السلع الغذائية للمواطنين بعد توقف الاستيراد الذي أدى إلى ارتفاع كبيرً في مستويات التضخم[1]، وخلال العام (1999) بلغت قيمة النفقات العامة منخفضة بمقدار (1101.68) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي(0.26-%)، وكذلك ارتفع معها بقية النفقات للأعوام (2002-2003)، وبمقدار(2359.69، 1093.51) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي (30.04%، 53.66-%) لاجمالي النفقات العامة. وكان معدل النمو المركب للنفقات العامة (14.48-%)للمدة(1988-2003).

(1) اكرم عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص266.

ثانيا– تحليل تطورالاهمية النسبية للنفقات العامة للاقتصاد العراقي للمدة 1988-2003

جدول (2)

تطور الاهمية النسبية للنفقات العامة للمدة 1988-2003

السنوات	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي %
1988	79.55	20.45	68.77
1989	78.02	21.98	68.28
1990	80.10	19.90	25.35
1991	89.46	10.54	41.22
1992	78.69	21.31	28.57
1993	72.60	27.40	21.44
1994	86.11	13.89	12.03
1995	87.70	12.30	10.32
1996	93.28	6.72	8.35
1997	88.16	11.84	4.01
1998	89.59	10.41	5.37
1999	80.46	19.54	3.00
2000	76.84	23.16	2.98
2001	71.69	27.83	5.03
2002	54.60	45.40	7.87
2003	90.00	10.00	6.70

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) •

يتضح من الجدول (2) خلال الاعوام (1988-1991) زادت نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة الى (79.55%-89.46%) ، وكان ذلك ناجما عن اسباب عدة خلال هذه المدة منها العقوبات الدولية والتزام الحكومة بتوفير السلع الأساسية للأفراد، إذ بدأت الحكومة الالتزام بتوفير أكبر قدر ممكن لتمويل نفقات البطاقة التموينية حتى أصبحت تشكل نسبة كبيرة من الموازنة الجارية وهو ما كان ضرورياً لمواجهة ظروف الحصار القاسية، وكذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم، اذ اعتمدت الحكومة على الاصدار النقدي الجديد كمصدر تمويل اساسي، شهدت الاعوام (1992-1998) تذبذب نسبة النفقات الجارية بالانخفاض والارتفاع اذ سجلت (78.69%-89.59%)، ويعزى هذه التذبذب إلى حاجة البلد خلال تلك المدة للنفقات العسكرية، إذ أزداد الإنفاق على الدفاع والأمن. وقد وصلت نسبة مساهمة النفقات الجارية إلى أعلى مستوى لها (93.28%) من إجمالي النفقات العامة عام 1996، ويرجع سبب ذلك هو أن عمل الحكومة في تلك المدة قد أرتكز على تسيير عمل المرافق العامة. ثم أستمرت نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة بالانخفاض المستمر حتى تصل إلى أدنى مستوى لها في عام 2002

بمقدار(54.60%) من إجمالي النفقات العامة، ثم ارتفعت نسبة مساهمتها في عام 2003 بمقدار(90.00%) من اجمالي النفقات العامة.

خلال العام 1988 بلغت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية عام بلغت (20.45%) من أجمالي النفقات العامة، ويعود سبب انخفاض حصة النفقات الاستثمارية هو تسير عمل المرافق العامة، ارتفعت النفقات الاستثمارية إلى (21.98%) من أجمالي النفقات العامة في العام لاحق، ويرجع سبب ارتفاعها إلى تركز جزء من الإنفاق الحكومي على إعادة البنى الارتكازية بعد انتهاء الحرب، ثم اخذت بالتراجع نسبة الإنفاق الاستثماري للمدة (1990، 1991) إلى (19.90%، 10.54%) من أجمالي النفقات العامة، حيث كان سبب ذلك هو الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد الأمر الذي أدى إلى توقف عمل أغلب المشاريع الاستثمارية والخطط التنموية في تلك المدة فضلا عن العقوبات الدولية بسبب غزو العراق للكويت عام 1990.

خلال الاعوام (1992، 1993) ارتفعت النفقات الاستثمارية بالأسعار الثابتة بنسبة مساهمة بلغت (21.31%، 27.40%) من أجمالي النفقات العامة، ويرجع سبب هذه الزيادة هو إعادة أعمار ما دمرته حرب الخليج الثانية وإصلاح البنى الارتكازية. وثم تراجعت نسبة النفقات الاستثمارية للمدة (1994-1996) إذ بلغت (13.89%-6.72%) من أجمالي النفقات العامة، ويعود سبب ذلك بسبب انخفاض الانغاق على البنى التحتية وتراجع المشاريع الاستثمارية في تلك المدة، سجلت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية أدنى مستوى لها خلال مدة الدراسة وبنسبة (6.7%) من أجمالي الإنفاق العام في عام 1996، وذلك بسبب تراجع الإنفاق العام، شهدت الاعوام (1997-2002) زيادة في النفقات الاستثمارية بالأسعار الثابتة إذ بلغت النفقات الاستثمارية بالأسعار الثابتة (11.84%-45.40%) على التوالي، باستثناء عام 1998 حيث بلغت نسبتها (10.41%) من اجمالي النفقات العامة، وكان ذلك بسبب ارتفاع حجم الإيرادات العامة في تلك المدة. وخلال المدة (1988،1989) ارتفعت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي كما في الجدول(3) حيث نلاحظ نتيجة للتطورات الاقتصادية والظروف السياسية وتزايد السكان، إذ بلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من (68.77%، 68.28%)، وهذا يعني بان الزيادة في النفقات العامة كانت زيادة ظاهرية ناتجة عن التضخم وانخفاض قيمة النقود، ثم اخذت تترجح نسبة مساهمة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض والارتفاع بالأسعار الثابتة من (25.35%-21.44%) للمدة 1990-1993، وهذا يعني أن سبب الارتفاع في نسبة مساهمة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي يعود لظاهرة التضخم في تلك المدة وان النمو الهائل في المعروض النقدي بسبب انقطاع الموارد النفطية

والعملات الاجنبية نتيجة للحصار المفروض على العراق آنذاك والاعتماد على التمويل الاستثنائي بالعجز من خلال طبع العملة الوطنية على المكشوف أي بدون غطاء من العملة الاجنبية[1]، وقد تراجعت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (12.03%-4.01%) للمدة 1994-1997، وازدادت نسبة مساهمة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة من عام 1998 اذ بلغت (5.37%)، ويعود سبب زيادة النفقات في تلك المدة ناجم عن زيادة الإيرادات العامة واتجاه الحكومة لتلبية أغلب الحاجات الأساسية. وثم استمرت نسبة مساهمة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة تذبذب بين الانخفاض والارتفاع حتى عام 2003 حيث بلغت نسبة مساهمتها (6.70%) من الناتج المحلي الاجمالي، والشكل التالي يوضح تطور الاهمية النسبية للنفقات العامة للمدة 1988-2003.

الشكل (1)

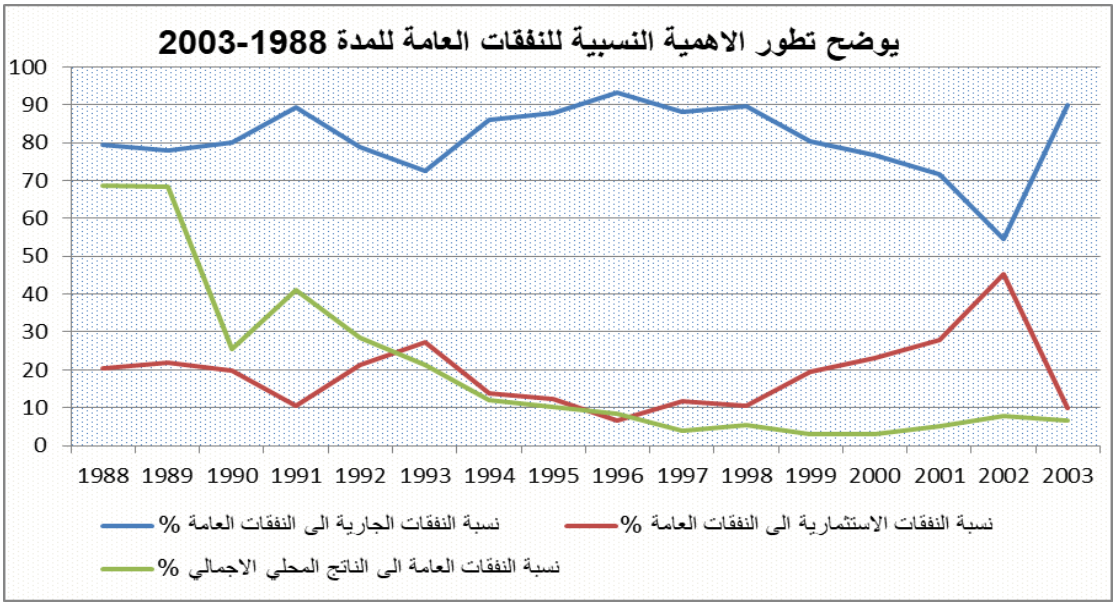

الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

(1) ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد13، العدد48، 2007، ص 145.

ثالثا- تطور الإيرادات العامة خلال المدة 1988-2003

جدول (3)

تطور الايرادات العامة بالأسعار الثابتة 1988=100 (مليون دينار)

السنة	الايرادات النفطية	معدل النمو للإيرادات النفطية%	الايرادات الضريبية	معدل النمو للإيرادات الضريبية%	الايرادات الاخرى	معدل النمو للإيرادات الاخرى%	اجمالي الايرادات العامة	معدل النمو لجمالي الايرادات العامة%
1988	3855.00	....	1001.00	....	3312.00	....	8168.00	....
1989	3731.89	-3.19	928.50	-7.24	3695.20	11.57	8355.60	2.30
1990	2549.63	-31.68	567.62	-38.87	2150.12	-41.81	5267.37	-36.96
1991	425.42	-83.31	88.98	-84.32	400.95	-81.35	915.35	-82.62
1992	258.13	-39.32	68.10	-23.47	268.38	-33.06	594.60	-35.04
1993	109.88	-57.43	49.79	-26.89	184.90	-31.10	344.57	-42.05
1994	32.22	-70.68	22.22	-55.36	111.51	-39.69	165.95	-51.84
1995	38.97	20.95	19.55	-12.05	94.78	-15.01	153.29	-7.63
1996	97.77	150.91	50.32	157.45	153.52	61.97	301.61	96.76
1997	275.29	181.57	99.52	97.78	190.58	24.14	565.40	87.46
1998	202.82	-26.32	154.89	55.64	266.79	39.98	624.50	10.45
1999	250.12	23.32	244.68	57.97	271.67	1.83	766.46	22.73
2000	465.20	85.99	333.16	36.16	352.09	29.60	1150.45	50.10
2001	506.19	8.81	402.13	20.70	216.55	-38.50	1124.87	-2.22
2002	745.89	47.35	434.13	7.96	176.15	-18.66	1356.16	20.56
2003	1015.69	36.17	0.19	-99.96	167.97	-4.64	1183.85	-12.71

السنوات	النمو المركب%			
1988-1995	-43.69	-38.86	-35.87	-39.16
1996-2003	33.99	-50.13	1.13	18.64
1988-2003	-8.00	-41.42	-17.00	-11.37

- **المصدر: المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) •**

1- الايرادات النفطية

يوضح الجدول (3) خلال عام 1988 بلغت الإيرادات النفطية بالأسعار الثابتة (3855.00) مليون دينار، انخفضت قيمتها للأعوام (1989 الى 1994) من (3731.89-32.22) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوي (3.19-% و31.68-%و83.31-% و39.32-% و57.43% و70.68-%) على التوالي، ارتفعت قيمتها للمدة (1995-1997) الى (38.97 275.29) مليون دينار، وبمعدل تغير سنوي (20.95%-181.57%)، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى رفع جزئي العقوبات الاقتصادية عن العراق مما ادى الى زيادة الصادرات النفطية للخارج

وزيادة ايراداتها، انخفضت قيمة الايرادات النفطية في عام 1998 الى (202.82) مليون دينار بالأسعار الثابتة، وبمعدل تغير سنوي(26.32-%)، والسبب في هذا التراجع هو انخفاض اسعار النفط وحظر جزئي لتصدير النفط والتي ادت الى صعوبة تحصيل بعض الايرادات العامة، شهدت الاعوام (1999-2003) ارتفاع الايرادات النفطية الى (250.12-14174.39) مليون دينار، وبمعدلات نمو سنوية (23.32% و85.99% و8.81%و47.35% و36.17%) على التوالي وكان ذلك بسبب زيادة الصادرات النفطية بموجب اتفاقية مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء). وكان معدل النمو المركب للإيرادات النفطية للمدة(1988-1998) (23.49-%)، وللمدة (1988-1996) (36.63%) .

2- الايرادات الضريبية

يتضح الجدول (3) خلال عام 1988 الايرادات الضريبة بالأسعار الثابتة انخفضت من (1001.00) مليون دينار إلى (19.55) مليون دينار عام 1995، وحققت معدلات تغير سنوية سالبة (7.24-% و38.87-% و84.32-% و23.47-% و26.89-% و55.36-% و55.36-%-12.05-%) على التوالي، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض الإيرادات النفطية والذي قلل من أهمية الضرائب، ادت الى عدم قدرة الدولة من تحصيل اغلب الايرادات الضريبية، خلال المدة (1996-2000) ارتفعت الايرادات الضريبة بمقدار (50.32-333.16) مليون دينار بالأسعار الثابتة، وبمعدل نمو سنوي (157.45%-7.96%)، ويرجع سبب هذه الزيادة إلى استقرار الوضع الأمني، وأثناء مدة العقوبات الدولية ازدادت أهمية الضرائب بسبب تراجع الإيرادا`ت النفطية، شهد عام 2003 انخفاض حصيلة الضرائب بالأسعار الثابتة الى (0.19) مليون دينار، إذ حققت معدل تغير سنوي (99.96-%)، وان سبب هذا التراجع هو تدهور الوضع الأمني وتدمير البنية التحتية وهيكلة اغلب المؤسسات الحكومية الأمر الذي صعَّب من مهمة تحصيل الضرائب، فضلا عن تزايد الإيرادات النفطية قد قلل من أهمية الإيرادات الأخرى لاسيما الضريبية، وكان معدل النمو المركب للمدة 1988-1998 (38.86-%)وللمدة 1988-2003 (41.42-%)، بينما تتضمن الايرادات الاخرى جميع مصادر الإيرادات العامة التي لم يتم ذكرها، والتي تشمل (الرسوم وإيرادات إيجار أملاك الدولة وخدمات الدوائر للغير، المنح والمساهمات الاجتماعية، وغيرها من الإيرادات الأخرى)، يوضح الجدول(3) وخلال المدة(1988-1989) ارتفاع حصيلة الإيرادات الأخرى بالأسعار الثابتة من (3312.00) إلى (3695.20) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي (11.57%)،

وخلال للأعوام 1990-1995 انخفضت قيمة الايرادات الاخرى من(2150.12،11151،184.90،268.38،400.95،94.78) مليون دينار بالأسعار الثابتة من الايرادات العامة، وبمعدل تغير سنوي (41.81-% و81.35-% و33.06-% و31.10-% و39.69-% و15.01%) على التوالي ويرجع سبب ذلك الانخفاض إلى احداث حرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية الدولية، وشهدت المدة 1996- 2000 ارتفاع الايرادات الاخرى الى (153.52،190.58،266.79،271.67،352.09) مليون دينار بالأسعار الثابتة، وبمعدل نمو سنوي (61.97%-29.60%) ويرجع سبب ذلك تراجع أهمية الإيرادات النفطية بفعل العقوبات الدولية، وخلال للمدة (2001-2003) انخفضت قيمة الايرادات الاخرى بمقدار (216.55-167.97) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل تغير سنوي سالب (38.50%-4.64%) ويرجع سبب ذلك الانخفاض إلى استئناف تصدير النفط، وكان معدل النمو المركب للإيرادات الاخرى بالأسعار الثابتة للمدة 1988-1998 (20.47%) وللمدة(1999-2003) (5.23%).

3- الايرادات الاخرى

يتضح من الجدول (3) خلال الاعوام 1988-1989 ارتفع إجمالي الايرادات العامة بالأسعار الثابتة من (8168.00) إلى (8355.60) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي (2.30%)، وسبب ذلك هو ارتفاع حجم الإيرادات النفطية بعد نهاية حرب الخليج الأولى.

شهدت الاعوام 1990-1995 انخفاض الإيرادات العامة الى(5267.37-153.29) مليون دينار بالأسعار الثابتة، وبمعدل تغير سنوي (36.96-% و82.62-% و35.04% و42.04-% و51.84-% و7.63-%) على التوالي، والسبب في هذا التراجع هو العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق وحظر تصدير النفط فضلا عن الاضطرابات الامنية والاحداث السياسية والتي ادت الى صعوبة تحصيل بعض الايرادات العامة.

خلال عام 1996 بلغ إجمالي الايرادات العامة (301.61) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل تغير سنوي (96.76%)، واستمرت بالارتفاع وبمعدلات نمو سنوية متباينة حتى وصلت الى (1150.45) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (50.10%) عام 2000، وكان ذلك بسبب زيادة الإيرادات النفطية، ثم اخذت قيمتها تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2001-2003) حيث بلغت قيمتها (1124.87-1183.85) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل تغير سنوي (2.22%-12.71%) وبلغ معدل النمو المركب للمدة 1988-1998 (20.84%)

وبنسبة (24.78-%) والشكل التالي يوضح تطور الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة للمدة 1988-2003.

الشكل (2)

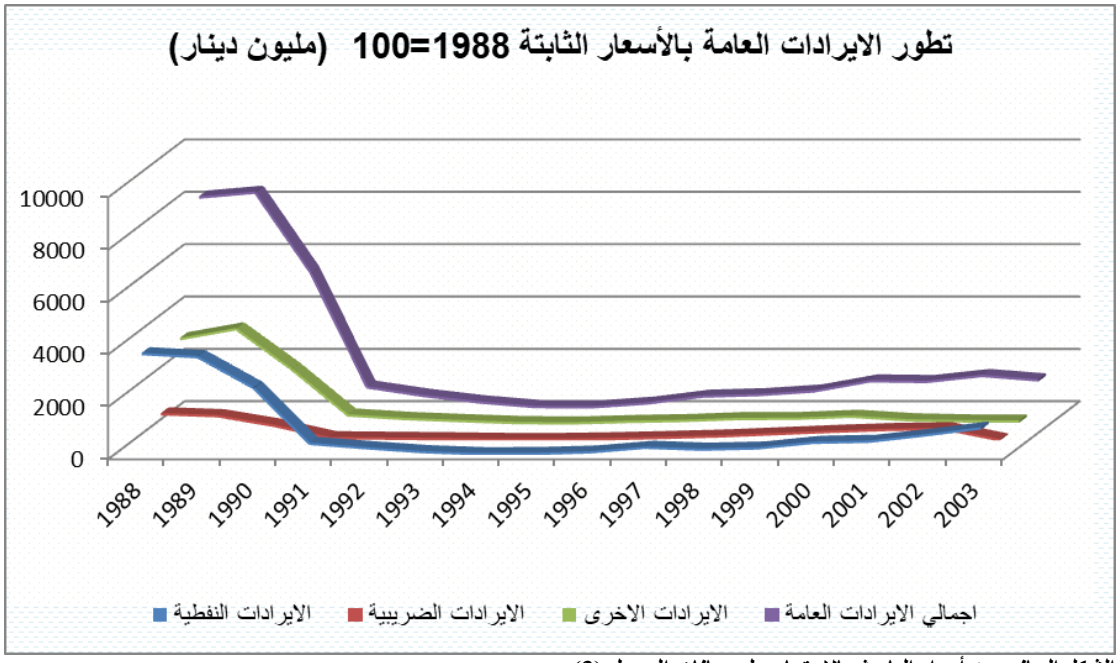

الشكل البياني من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

رابعاً- تطور الاهمية النسبية للإيرادات العامة للاقتصاد العراقي للمدة 1988-2003

جدول (4)

تطور الاهمية النسبية للإيرادات العامة للمدة 1988-2003

السنوات	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات الاخرى الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات النفطية الى الناتج المحلي %	نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي %	نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي %	صافي الموازنة العامة (مليون دينارعراقي)
1988	47.20	12.26	40.55	19.84	5.15	42.03	-5195
1989	44.66	11.11	44.22	19.44	4.84	43.52	-4752.6
1990	48.40	10.78	40.82	7.35	1.64	15.18	-3528.5
1991	46.48	9.72	43.80	4.63	0.97	9.96	-2872.7
1992	43.41	11.45	45.14	1.90	0.50	4.38	-3279.5
1993	31.89	14.45	53.66	0.89	0.40	2.80	-2296.2
1994	19.41	13.39	67.20	0.30	0.21	1.55	-1124
1995	25.42	12.75	61.83	0.41	0.20	1.60	-836.48
1996	32.42	16.68	50.90	0.89	0.46	2.74	-617.63
1997	48.69	17.60	33.71	1.32	0.48	2.72	-268.92
1998	32.48	24.80	42.72	0.99	0.75	3.04	-480.08
1999	32.63	31.92	35.44	0.68	0.67	2.09	-335.22
2000	40.44	28.96	30.60	0.91	0.65	2.26	-371.29
2001	45.00	35.75	19.25	1.40	1.12	3.12	-689.7
2002	55.00	32.01	12.99	2.49	1.45	4.52	-1003.5
2003	85.80	0.02	14.19	6.22	0.00	7.25	90.3455

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) •

1- الايرادات النفطية

يتضح من تحليل الجدول (4) خلال عام 1988أن نسبة الإيرادات النفطية بالأسعار بلغت (47.20%)، وثم اخذت نسبة مساهمتها تنخفض وترتفع للمدة(1989-1994) إلى (44.66%-19.41%) حيث تعد نسبة مساهمة عام 1994 ادنى نسبة مساهمة من أجمالي الايرادات العامة لها خلال هذه المدة، شهدت الاعوام (1995-1997) ارتفاع مساهمتها الى (25.42%-48.69%) من إجمالي الايرادات العامة، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق مما ادى الى زيادة الصادرات النفطية للخارج وزيادة ايراداتها، ثم انخفضت نسبة الايرادات النفطية عام(1998، 1999) الى (32.48%، 32.63%) على التوالي

من إجمالي الايرادات العامة، والسبب في هذا انخفاض اسعار النفط فضلا عن انخفاض اسعار النفط والتي ادت الى صعوبة تحصيل بعض الايرادات العامة، ثم أخذت ترتفع نسبة الايرادات النفطية للمدة (2000-2003) الى (40.44%،45.00%،55.00%،85.80%) من اجمالي الايرادات العامة، ويرجع ذلك بسبب الارتفاع في الصادرات النفطية بموجب مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) مع اتخاذ اجراءات اقتصادية اهمها اتباع سياسة مالية انكماشية بهدف تقليص حجم التضخم.

2- الايرادات الضريبية

يوضح تحليل الجدول (4) خلال عام 1988 بلغت نسبة الايرادات الضريبة إلى إجمالي الايرادات العامة بالأسعار الثابتة (12.26%)، ثم اخذت تنخفض نسبة مساهمتها للأعوام (1989-1992) بمعدل (11.11%-11.45%)، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى زيادة الإيرادات النفطية والذي قلل من أهمية الضرائب، وكذلك الاضطرابات السياسية والامنية التي ادت الى عدم قدرة الدولة من تحصيل اغلب الايرادات الضريبية، ثم اخذت نسبة مساهمة الايرادات الضريبة بالزيادة في عام 1993 الى (14.45%) من إجمالي الايرادات العامة، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى استقرار الوضع الأمني، وأثناء مدة العقوبات الدولية ازدادت أهمية الضرائب بسبب تراجع الإيرادات النفطية، ثم اخذت نسبتها بالانخفاض للمدة (1994، 1995) بلغت (13.39%، 12.75%) من اجمالي الايرادات العامة، وبعد هذه المدة اخذت نسبة مساهمة الايرادات الضريبة بالارتفاع بشكل تديجي للمدة (1996-1999) فقد بلغت (16.68%-31.92%) من اجمالي الإيرادات العامة، ثم اخذت نسبة مساهمتها بالانخفاض والارتفاع للمدة (2000-2003) حتى تصل إلى أدنى مستوى لها في عام 2003 بلغت مساهمتها (0.02%) من إجمالي الإيرادات العامة، وان سبب هذا التذبذب في نسبتها يرجع إلى تدهور الاوضاع الأمنية وتدمير البنية التحتية واغلب المؤسسات الحكومية الأمر الذي صعَّب من مهمة تحصيل الضرائب، فضلا عن تزايد الإيرادات النفطية قد قلل من أهمية الإيرادات الأخرى لاسيما الضريبية.

يوضح تحليل الجدول (4) وخلال الاعوام 1988-1989 نسبة الايرادات الاخرى إلى إجمالي الايرادات العامة بلغ (40.55%) الى (44.22%) من إجمالي الايرادات العامة سبب انتهاء الحرب العراقية الايرانية، كما انخفضت نسبة مساهمة الايرادات الاخرى في عام 1990 حيث بلغت نسبتها (40.82%) من اجمالي الايرادات العامة، شهدت الاعوام (1990-1995) ارتفاع نسبة مساهمة الايرادات الاخرى من(40.82%،43.80%،45.14%،53.66%،67.20%،61.83%) إجمالي الايرادات العامة،

ويرجع سبب ذلك بفعل تراجع الاهمية النسبية للإيرادات النفطية بفعل العقوبات الدولية، وقد انخفضت وارتفعت الاهمية النسبية للإيرادات الاخرى خلال المدة 1996- 2003 بنسبة(50.90%، 33.71%، 42.72%، 35.44%، 30.60%، 19.25%، 12.99%، 14.1%) من إجمالي الايرادات العامة، وتعد نسبة مساهمة عام 2003 ادنى نسبة مساهمة لها من إجمالي الايرادات العامة، ويرجع سبب ذلك الانخفاض إلى استئناف تصدير النفط احداث الحرب خلال هذا العام.

اما نسبة مساهمة الايرادات النفطية للناتج المحلي الاجمالي يتضح لنا تعرض البلد لحرب أخرى على اثر غزو الكويت في مطلع عقد التسعينيات، ودمرت الحرب ما تبقى من بنى تحتية وغيرها، فضلاً عن فرض العقوبات الاقتصادية على العراق ومنع تصدير النفط العراقي الذي يشكل المورد الأكبر لخزينة الدولة، ومع حاجة الحكومة إلى الإنفاق لتمويل النفقات العسكرية، فأنها اضطرت إلى تمويل بالعجز لهذا الإنفاق ، والذي عمل على توسيع التضخم.

يوضح تحليل الجدول (4) خلال عام 1988 ارتفاع نسبة مساهمة الايرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت (19.84%) وشهدت تذبذباً واضحاً بسبب الظروف التي مر بها البلد من حروب وفرض الحصار الاقتصادي عليه،، ثم انخفضت نسبة مساهمة الايرادات النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي للأعوام 1989-1994 الى (19.44%، 7.35%، 4.63%، 1.90%، 0.89%، 0.30%)، وهذا الانخفاض يعود الى فرض العقوبات الاقتصادية وحظر تصدير النفط، ثم عادة نسبة مساهمة الايرادات النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع في عام 1995، 1997 ليبلغ (0.41%، 0.89%، 1.32%) من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وهذا الارتفاع بسبب العمل بموجب مذكرة التفاهم وزيادة انتاج تصدير النفط الخام، شهدت الاعوام 1998، 1999 نسبة مساهمة (0.99%، 0.68%) ثم انخفضت نسبة مساهمة الايرادات النفطية إلى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ويرجع سبب ذلك بسبب انخفاض اسعار النفط، وخلال الاعوام من (1996-2003) شهدت تذبذب نسبة مساهمة الايرادات النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي ارتفاعاً وانخفاضاً إذ بلغت نسبة مساهمتها (0.89%، 1.32%، 0.99%، 0.68%، 0.91%، 0.1.40%، 0.49%، 6.22%)، وهذا التراجع كان بسبب احداث 11 ايلول وتراجع اسعار النفط، وكذلك بسبب احتلال العراق وعمليات التخريب والتدمير التي اجتاحت البلد.

يتضح من تحليل الجدول (4) خلال عام 1988 قد بلغت نسبة الإيرادات الضريبية (5.15%) من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى زيادة نسبة

الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي والذي قلل من الاهمية النسبية للضرائب، ثم اخذت نسبة الايرادات الضريبة بالانخفاض بشكل تدريجي للمدة (1989-1995) بنسبة (4.84%-0.20%) من إجمالي الناتج المحلي، ثم اخذت ترتفع نسبة مساهمة الايرادات الضريبية للمدة 1996-1998 الى (0.46%-0.75%) ويرجع سبب هذه الزيادة إلى استقرار الوضع الأمني، وأثناء مدة العقوبات الدولية ازدادت الاهمية النسبية للإيرادات الضريبية بسبب تراجع الإيرادات النفطية، ثم اخذت بالانخفاض والارتفاع نسبة مساهمة ايرادات الضرائب إلى الناتج المحلي للمدة 1999-2003 بشكل متذبذب حتى تصبح نسبة مساهمتها معدومة لعام 2003، بسبب العمليات العسكرية وتدهور الوضع الأمني وتدمير البنية التحتية وهيكلة اغلب المؤسسات الامنية والحكومية الأمر الذي صعَّب من مهمة تحصيل الضرائب، فضلا عن تزايد الإيرادات النفطية قد قلل من الاهمية النسبية للإيرادات الأخرى لاسيما الاهمية النسبية للإيرادات الضريبية.

3- الايرادات الاخرى

يتضح من تحليل الجدول (4) أن نسبة مساهمة إجمالي الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة بلغت (42.03%) إلى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي عام 1988ارتفعت بنسبة (43.52%) من إجمالي الناتج المحلي عام 1989، ويرجع سبب ذلك هو زيادة حجم الإيرادات النفطية بعد نهاية حرب الخليج الأولى. وقد تراجعت نسبة مساهمة الإيرادات العامة إلى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي خلال الاعوام 1990-1995 بنسبة (15.18%-1.60%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، ويعود سبب هذا التراجع هو العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق وحظر تصدير النفط فضلا عن الاضطرابات الامنية والاحداث السياسية والتي ادت الى صعوبة تحصيل بعض الايرادات العامة، ثم اخذت نسبة مساهمة إجمالي الايرادات العامة بالارتفاع والانخفاض بنسب متقاربة للمدة 1996-2003 حيث بلغت (2.74%-7.25%) من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، ويرجع سبب هذا التذبذب إلى زيادة وانخفاض الإيرادات النفطية.

خامساً- تطور عجز الموازنة خلال المدة 1988-2003

يتضح من الجدول (4) خلال عام 1988 حققت الميزانية اكبر نسبة عجز بلغت (-5195.00) مليون دينار وذلك بسبب الحرب العراقية الايرانية والتي ادت الى زيادة الانفاق وخاصتا العسكري فضلا عن اعادة اعمار ما دمرته الحرب .

واستمر العجز في الموازنة العامة لاغلب سنوات البحث رغم التفاوت من سنة الى اخرى ويمكن تبرير ذلك الى توقف الصادرات النفطية بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وما نتج عنها من انخفاض الايرادات النفطية.الامر الذي دفع الحكومة الى الاعتماد على مصادر اخرى لتمويل الموازنة العامة ولجوء الى سياسة التمويل بالعجز.

المطلب الثاني- تحليل تطور السياسة المالية وبعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021

أصبح الاقتصاد العراقي في وضع صعب بعد تدمير البنى التحتية من الجسور والمباني وعمليات السلب والنهب للمنشآت الحيوية وتجريدها من معداتها[1]، والأمر أصبح يزداد سوءاً مع مع التغيرات التي حدثت في العالم ٢٠١٤ وظهور نشاط التنظيمات المسلحة التي كان للعراق النصيب الأكبر فيها بعد قيام التنظيم بالسيطرة على بعض المحافظات والتحكم بمقدراتها الاقتصادية وتهجير سكانها الى محافظات اخرى اذ أن الاقتصاد العراقي تأثر ويتأثر بشكل كبير بالظروف السياسية التي مرت عليه منذ عقود سابقة، بل أصبح بكل متغيراته تابعاً لها، اذ بدا واضحاً مع دخول العراق حربه مع إيران في ثمانينيات القرن الماضي وتراجع مقدرات الاقتصاد من عجز في ميزان المدفوعات وتشوهات هيكله الانتاجي وتزايد الاعتماد على قطاع النفط وتبعيته للخارج،مما ولد كثيرا من المشاكل الاقتصادية التي عززت من الاختلالات الهيكلية كالتضخم والمديونية الخارجية مع تزايد كبير في التفاوت بين الدخول لفئات المجتمع وزيادة الفقر[2].

بعد عام 2003 تم اعتماد عدد من السياسات والبرامج لتنظيم النشاط الاقتصادي، لكنها لم تكن موفقة في احداث آية نسبة من النمو في القطاعات الاقتصادية بل العكس حصل تراجع في نمو بعضها، لاسيما في المجال السلعي والخدمي واستمر القطاع الاستخراجي بالتقدم على بقية القطاعات الاخرى، لتذهب التخصيصات المالية من دون ان تحقق الاهداف المطلوبة، مما زاد من تفاقم تخلف القطاعات الاخرى وظهور بوادر الاعتلال، وفي تلك مدة شهد العراق احتلال من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، اذ وضعت الادارة المدنية لسلطة الائتلاف ٢٠٠٤ اجراءات كان الغرض منها اصلاح الاقتصاد العراقي، إذ بدأت بقرارات تحويل الادارة المركزية الى الادارة اللامركزية واصلاح الجهاز المالي والمصرفي واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين المستوى المعاشي للأسرة العراقية عبر زيادة المرتبات ورفع الدعم، بعد هذه الاجراءات تم تأسيس صندوق[3] التنمية العراقي من اجل ايداع الاموال المتأتية عن تصدير النفط مع الاموال المودعة لدى الأمم المتحدة ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء لغرض توجيهها في فعاليات تصب في خدمة

(1) عبد علي كاظم المعموري، وبسمة ماجد المسعودي، الامم المتحدة وتنمية بالامن الانمائي بالعراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد 2011، ص188

(2) ظافر طاهر حسان. تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي ومشكلة البطالة وامكانية حلها. مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ،2012، العدد52، ص14

(3) عبد الرسول عبد جاسم، بحث نحو تقسيم الاقتصاد حلول ومعالجات، الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات، المؤتمر العلمي العاشر، كلية المنصور الجامعة، تشرين الاول 2009، ص7

الاقتصاد ولا تنفق في مجالات سياسية وبأشراف خبراء دوليين تدنت مؤشرات التنمية الاقتصادية ومن الكفاءات نحو الخارج بسبب تردي الأوضاع الأمنية وسيطرة مختلف المنظمات الارهابية والمافيات، والمليشيات المسلحة على الشارع العراقي إلى جانب عدم كفاءة القائمين على إدارة مؤسسات ودوائر الدولة وافتقادهم إلى الخبرات والقدرات لقيادة وتولي زمام الأمور مما نتج عن ذلك مشاكل وأزمات اقتصادية[1].

فاستمر الاقتصاد بتبعيته نحو الخارج واختلال في بنية الانفاق العام، كما ظهرت البطالة التي تزايدت نسبها بشكل كبير والتي تركت أثاراً اجتماعية تمثلت بالسرقة وانتشار الجريمة وانضمام اغلب العاطلين عن العمل مع الخارجين عن القانون من أجل الحصول على موارد مالية وسد متطلبات المعيشة، الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على الايرادات النفطية في تغطية انفاقه العام، وهذه الميزة ربما جعلت من العراق هدفاً لمطامع الدول الكبرى للتحكم بهذا المورد[2]، ثم حدث تغيير سياسي بعد عام 2003 استولت فيه الولايات المتحدة الاميركية على مقدرات الاقتصاد العراقي وسادت الفوضى السياسية التي نتج عنها انعدام الاستقرار الاقتصادي، مع بروز مشكلات اقتصادية مثلت تحديات حقيقية تواجه عملية البناء الاقتصادي، لتبدد الثروات ويزيد التفاوت في دخول المواطنين كما تزايدت المديونية الخارجية للعراق جراء تخصيص أموال طائلة في صفقات وهمية ، مع سقوط النظام في عام 2003 والمدة التالية من عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق، تعرض الاقتصاد العراقي لمزيد من التحديات والاحداث الأمنية. اذ تفشى الفساد وضعف الجهاز الإداري وتدمير البنية التحتية وانعدام الاستقرار، مما أثر على قدرة إدارة الموارد والموازنة بشكل الخصوص. وفيما يأتي إيجاز لبعض السياسات وما آلت إليه من تراجع على حجم الايرادات المتاحة للموازنة العامة للدولة بشقيها الجاري والاستثماري[3].

يكشف واقع الاقتصاد العراقي حقيقة تعرضه إلى صدمات لم يتعرض لها أي اقتصاد في المنطقة، فالمشكلات والأزمات صاحبته منذ ثمانينيات القرن العشرين وحتى الوقت الراهن، إذ تزايدت مستويات البطالة بشكل كبير ومعدلات التضخم ارتفعت بفعل التزايد في الطلب المحلي وضعف مرونة الجهاز الانتاجي للاستجابة لهذا الطلب المتزايد إلى جانب تزايد حالات الفقر بين فئات المجتمع والتفاوت الكبير بين الدخول، ناهيك عن حجم المديونية الكبيرة لصالح دول العالم

(1) فالح عبد الجبار، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، 2011، ص187

(2) ستار جبار خليل البياتي، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق وحدة الاهداف وواقعية الحل الاقتصادي، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة،العراق-بغداد، 2011، ص507

(3) عبد علي كاظم المعموري، وبسمة ماجد المسعودي، الامم المتحدة وتنمية بالامن الانمائي بالعراق، مصدر سابق، ص297

وانتشار الفساد بأنواعه في مجمل القطاعات الاقتصادية أصبحت المشاكل تمثل تحديات كبيرة تواجه عملية بناء الاقتصاد ومعرقلة لعملية التنمية والإصلاح التي وعت اليها الحكومة مؤخراً، لاسيما وان الاختلالات الهيكلية والقصور الواضح في عمل القطاعات الاقتصادية[1].

أولاً- تحليل تطور السياسة المالية وبعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021

الجدول (5)

تطور النفقات العامة بالأسعار الثابتة 1988=100 (مليون دينار)

السنوات	النفقات الجارية	معدل النمو النفقات الجارية%	النفقات الاستثمارية	معدل النمو النفقات الاستثمارية %	اجمالي النفقات العامة	معدل النمو إجمالي النفقات العامة %
2004	12643.25	1184.68	1309.71	1097.71	13952.96	1175.98
2005	6915.95	-45.30	1450.24	10.73	8366.19	-40.04
2006	6785.50	-1.89	1247.77	-13.96	8033.27	-3.98
2007	4953.59	-27.00	1221.94	-2.07	6175.54	-23.13
2008	7323.68	47.85	1830.92	49.84	9154.60	48.24
2009	8334.53	13.80	2075.59	13.36	10410.12	13.71
2010	9436.72	13.22	3664.14	76.53	13100.85	25.85
2011	8928.61	-5.38	2613.25	-28.68	11541.86	-11.90
2012	10472.54	17.29	4055.73	55.20	14528.26	25.87
2013	10683.02	2.01	5478.19	35.07	16161.20	11.24
2014	10347.76	-3.14	4708.72	-14.05	15056.48	-6.84
2015	6900.73	-33.31	2471.60	-47.51	9372.33	-37.75
2016	6806.40	-1.37	2114.01	-14.47	9982.92	6.51
2017	7835.74	15.12	2185.69	3.39	10021.43	0.39
2018	8886.27	13.41	1831.55	-16.20	10717.82	6.95
2019	11568.48	30.18	3236.30	76.70	14804.79	38.13
2020	9657.94	-16.52	425.28	-86.86	10083.21	-31.89
2021	11863.41	22.84	1765.46	315.13	13628.88	35.16

السنوات	النمو المركب%		
2004-2012	-2.07	13.38	0.45
2013-2021	1.17	-11.82	-1.88
2004-2021	-0.35	1.67	-0.13

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) •

1- النفقات الجارية

يتضح من الجدول (5) وخلال عام 2004 ارتفع حجم النفقات الجارية بالأسعار الثابتة الى (12643.25) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (1184.68%)،

(1) عبد الرسول عبد جاسم، مصدر سابق، ص11

وتعود هذه الزيادة في النفقات الجارية الى زيادة النفقات العسكرية نتيجة لتدهور الوضع الأمني فضلاً عن تعديل الرواتب والمخصصات الوظيفية،

ثم اخذت النفقات الجارية بالانخفاض والارتفاع للمدة 2005-2010بمقدار(6915.95،8334.53،7323.68،4953.598،6785.50،9436.72) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي(45.30-% و45.30-% و1.89-% و27.00% و47.85% و13.80% و13.22%) على التوالي وان سبب هذه الارتفاع بالنفقات الجارية يعود الى تحسن اسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية، ثم تراجعت النفقات الجارية بالأسعار الثابتة عام 2011 من (8928.61) وبمعدل نمو سنوي سالب (5.38-%)، ثم بعد هذا العام اخذت النفقات الجارية ترتفع وتنخفض بشكل تدريجي بلغت (10472.54،6900.73،10347.76،10683.02،6806.40) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (17.29%، 1.37-%) للأعوام 2012-2016، ويعود ذلك بسبب السياسات الانكماشية التي قامت بها السلطة المالية نتيجة للازمة المالية في تلك المدة بسبب تدهور الاوضاع الامنية التي شهدتها بعض المحافظات داخل العراق واحتلال بعض المدن، اما المدة (2017-2019) ارتفعت النفقات العامة بالأسعار الثابتة إذ بلغت (7835.74-8886.27) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي(15.12%-30.18%)، ثم انخفضت النفقات الجارية في عام 2020 وبلغت (9657.94) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (16.52-%)، ويرجع سبب هذا الانخفاض الى وباء كورونا، وأخيراً شهدت سنة 2021 ارتفاع في النفقات الجارية الى (11863.41) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (22.84%)، ويعود سبب هذه الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط مما أدى إلى زيادة الموارد المالية في الموازنة العامة. ويوضح الشكل الاتي تطور النفقات العامة لمدة البحث.

الشكل(3)

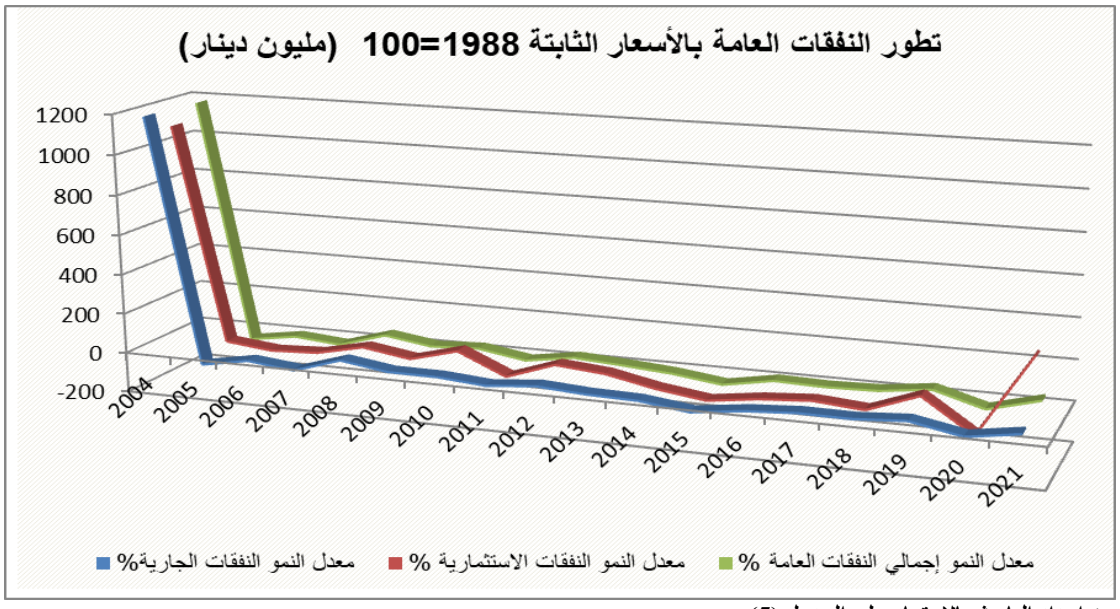

من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5).

ثانياً- تحليل تطور نسبة مساهمة النفقات العامة للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021

جدول (6)

(تطور الاهمية النسبية للنفقات العامة للمدة 2004-2021)

السنوات	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	90.61	9.39	60.33
2005	82.67	17.33	35.87
2006	84.47	15.53	40.60
2007	80.21	19.79	35.02
2008	80.00	20.00	37.83
2009	80.06	19.94	50.26
2010	72.03	27.97	52.24
2011	77.36	22.64	36.24
2012	72.08	27.92	41.36
2013	66.10	33.90	43.54
2014	68.73	31.27	42.61
2015	73.63	26.37	36.16
2016	68.18	21.18	38.11
2017	78.19	21.81	34.06
2018	82.91	17.09	30.07
2019	78.14	21.86	40.46
2020	95.78	4.22	27.38
2021	87.05	12.95	34.12

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) •

يتضح من الجدول(6) خلال عام 2004 بلغت نسبة النفقات الجارية (90.61%) من النفقات العامة وذلك نتيجة الاوضاع السياسية غير المستقرة وتدهور الوضع الأمني في البلاد، وكذلك توجه النفقات العامة نحو القضايا العسكرية والأمنية وتسيير المرافق العامة. وقد بلغت نسبة مساهمة النفقات الجارية (82.67%، 84.47%) عامي 2005 و2006 على الترتيب من اجمالي النفقات العامة. وقد بلغت عام 2008 انخفاض نسبة النفقات الجارية (80.00%) و من عام 2009 تراجعت نسبة مساهمة النفقات الجارية بالأسعار الثابتة إلى (80.06%)، من اجمالي النفقات العامة، وان هذا التراجع في النفقات الجارية كان انعكاساً لظروف الأزمة المالية وما تبعها من بعض السياسات الانكماشية في تلك المدة.

شهدت الاعوام من 2010 الى 2013 انخفاضاً وارتفاعاً في نسبة مساهمة النفقات الجارية إذ بلغت (72.03%-66.10%) من اجمالي النفقات العامة. اما خلال العامين (2014-2015) ارتفعت النفقات الجارية إذ بلغت (68.73%-73.63%) من اجمالي النفقات العامة، وان سبب هذا الارتفاع هو ارتفاع اسعار النفط بمعدلات عالية والتي ادت الى ارتفاع الايرادات الحكومية ومن ثم زيادة الانفاق الحكومي.

شهدت الاعوام 2017-2021 تذبذبت نسبة النفقات الجارية على الارتفاع والانخفاض إذ بلغت (78.19%،95.78،78.14،82.91،87.05%) من اجمالي النفقات العامة، وهذه الزيادة ناجمة عن تحسن اسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم زيادة الانفاق الحكومي. بينما انخفضت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية عام 2004 إلى (9.39%) من إجمالي النفقات العامة، وكان ذلك بسبب الحرب الأخيرة وتردي الوضع الأمني والتدهور السياسي الأمر الذي أدى إلى تعطيل أغلب الخطط الاستثمارية. كما بلغت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية نسبة مرتفعة (20.00%) في عام 2008 من أجمالي النفقات العامة، بسبب زيادة حجم النفقات بشكل عام والناجم عن زيادة الإيرادات العامة. وقد تراجعت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية إلى (19.94%) بالأسعار الثابتة عام 2009من اجمالي النفقات العامة، وكان ذلك بسبب الأزمة في تلك المدة. ومن ثم شهدت النفقات الاستثمارية ارتفاعاً وانخفاضاً حتى وصلت عام 2013 الى (33.90%) وهي اعلى نسبة حققتها النفقات الاستثمارية من اجمالي النفقات العامة بعد احداث 2003 بسبب الارتفاع التدريجي لاسعار النفط .

وقد تراجعت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية خلال السنوات (2014-2018) على الترتيب (31.27%،21.81،21.81،21.18،26.37،17.09%) من اجمالي النفقات العامة، ويعود ذلك بسبب الانخفاض الكبير في اسعار النفط ما ادى الى انخفاض الايرادات الحكومية وانعكس ذلك على انخفاض النفقات الحكومية خلال هذه المدة وكذلك زيادة الانفاق الجاري

ولاسيما الانفاق العسكري بسبب تدهور الاوضاع الامنية التي شهدها العراق والمتمثلة بدخول التنظيمات الارهابية (داعش) الى عدد من المحافظات العراقية. اما خلال عام 2019 ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية لتبلغ (21.86%) من اجمالي النفقات العامة، وبعد هذه المدة انخفضت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية بشكل كبير في عام 2020 ليصل الى (4.22%) بالأسعار الثابتة من اجمالي النفقات العامة، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى وباء كوفيد19 الذي ارعب العالم مما ادى الى توقف الاستثمارات كافة وسد اغلب الحدود الدولية. كما ان نسبة النفقات الاستثمارية بلغت 12.95% من اجمالي النفقات العامة عام 2021، وهي نسبة ضعيفة. فبعد 2003 عانت أغلب المنشآت والبنى التحتية من دمار وتخريب كان لابد من توفير تخصيصات أكبر للنهوض بها ولإعادة اعمارها، فضلا عن ضعف التخصيص فإن النسبة الأكبر من النفقات الاستثمارية هي في مشاريع الهياكل الارتكازية التي ليس لها علاقة مباشرة بالإنتاج المادي[1]، وهذا ما يؤكد على ان الإنفاق العام في العراق هو ذو طابع استهلاكي.

يوضح تحليل الجدول (6) خلال عام 2004 ارتفعت نسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي الى (60.33%) من الناتج المحلي الاجمالي، ثم تذبذبت نسبة مساهمتها للمدة 2005-2010 بالانخفاض والارتفاع حيث بلغت (35.87%،40.60%،35.02%،37.83%،50.26%،52.24%) من الناتج المحلي الاجمالي، ثم استمرت بالانخفاض والارتفاع بشكل مستمر لباقي المدة لتصل عام 2019 حيث بلغت ادنى نسبة مساهمة لها خلال المدة المدروسة (27.38%) من اجمالي الناتج المحلي، كما ان نسبة النفقات العامة لحدود الدراسة بلغت 34.12% من الناتج المحلي الاجمالي.

(1) امين محمد سعيد، صباح صابر محمد، قياس وتحليل الدور الاقتصادي للموازنة العامة في العراق للمدة من (1988-2007)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2012، ص3

ثالثاً- تطور الايرادات العامة للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021

جدول (7)

تطور الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة 1988=100 (مليون دينار)

السنة	الايرادات النفطية	معدل النمو %	الايرادات الضريبية	معدل النمو %	الايرادات الاخرى	معدل النمو %	اجمالي الايرادات العامة	معدل النمو %
2004	14174.39	1295.55	69.35	35929.13	85.10	-49.34	14328.85	1110.36
2005	12523.06	-11.65	157.10	126.52	167.34	96.63	12847.50	-10.34
2006	9632.95	-23.08	122.39	-22.10	399.53	138.76	10154.86	-20.96
2007	8180.20	-15.08	194.35	58.80	264.20	-33.87	8638.75	-14.93
2008	11613.39	41.97	151.93	-21.83	602.27	127.96	12367.59	43.16
2009	7748.64	-33.28	528.74	248.02	476.10	-20.95	8753.48	-29.22
2010	10340.25	33.45	237.14	-55.15	180.90	-62.00	10758.29	22.90
2011	14374.96	39.02	261.38	10.22	18.31	-89.88	14654.66	36.22
2012	16111.40	12.08	363.88	39.21	32.61	78.04	16507.89	12.65
2013	15014.79	-6.81	390.28	7.26	28.90	-11.38	15433.97	-6.51
2014	12880.25	-14.22	250.13	-35.91	853.06	2852.19	13983.44	-9.40
2015	6831.48	-46.96	268.27	7.25	1749.74	105.11	8849.48	-36.71
2016	5887.81	-13.81	513.66	91.47	835.32	-52.26	7236.79	-18.22
2017	8649.50	46.91	836.11	62.77	780.85	-6.52	10266.46	41.86
2018	12672.14	46.51	753.57	-9.87	697.60	-10.66	14123.31	37.57
2019	13147.41	3.75	531.97	-29.41	1106.57	58.63	14785.95	4.69
2020	7216.07	-45.11	625.30	17.54	1159.80	4.81	9001.17	-39.12
2021	12624.52	74.95	601.11	-3.87	1830.15	57.80	15055.78	67.26

السنوات	النمو المركب%			
2004-2012	1.43	20.22	-10.11	1.59
2013-2021	-1.91	4.92	58.56	-0.28
2004-2021	-0.64	12.75	18.59	0.28

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) •

يعتمد الاقتصاد العراقي في حركته على الايرادات النفطية التي تشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي والمهيمنة على الصادرات فضلاً من أنها تمثل المورد الاساس للموازنة العامة للدولة، بعد عام 2003 تعد الموازنات بعجز ظاهري وتنتهي بفائض، إلا أن الحال تبدل بعد عام 2014 بعد انخفاض أسعار النفط واحتلال التنظيمات الارهابية حوالي ثلث الاراضي العراقية مما جعل الاقتصاد يعاني من الصدمة المزدوجة وأصبح العجز حقيقاً، وقد قدرت خسائر العراق من جراء ذلك حوالي 47 مليار دولار، ولذلك احتاج الى سياسة اقتصادية فعالة يمكن من خلالها تجاوز حالة الركود التي يمر بها، وهذا خلاف ما يحدث في المجتمعات التي تخرج من

الحروب والتي عادة ما تعاني من ضغوط تضخمية وزيادة كبيرة في الدين العام 2015[1]، ارتفعت الإيرادات النفطية بالأسعار الثابتة عام 2004 حتى بلغت (14174.39) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (1295.55%)، وقد شهد عام 2005 انخفاضا في الايرادات النفطية بمعدل (11.65-%) بالأسعار الثابتة، وهذا الارتفاع جاء نتيجة زيادة الايرادات النفطية بسبب قرار رفع العقوبات الدولية ورفع الحصار الاقتصادي وزيادة الصادرات النفطية[2].

خلال عام 2007 استمرت الايرادات النفطية بالانخفاض حتى بلغت (8180.20) مليون دينار بالأسعار الثابتة، بمعدل تغير سنوي (15.08-%)، وان هذه الانخفاض في الإيرادات النفطية كانت بسبب زيادة عوائد الصادرات النفطية. وعام 2009 انخفضت الإيرادات النفطية بالأسعار الثابتة إلى (7748.64) مليون دينار، بمعدل (33.28-%)، وهذا الانخفاض في حصيلة الايرادات النفطية بسبب تراجع اسعار النفط بعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي سرعان ما تأثرت بقية الدول بهذه الازمة ومنها العراق وهذا يعني ان الاقتصاد العراقي كثير التاثير في الصدمات الخارجية[3].

اما خلال العامين 2010-2012 ارتفعت الايرادات النفطية حتى وصلت الى اعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة اذ بلغت (16111.40) مليون دينار بالأسعار الثابتة عام 2012، بمعدل نمو سنوي (12.08%)، وان سبب هذه الزيادة هو ارتفاع اسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية، كما شهد عام 2013 تراجع الايرادات النفطية بالأسعار الثابتة الى (15014.79) مليون دينار، وبمعدل (6.81-%)، واستمر هذا التراجع حتى عام 2016 إذ بلغت الايرادات النفطية (5887.81) مليون دينار بالأسعار الثابتة، وبمعدل (13.81-%)، والسبب في هذا التراجع في الايرادات النفطية هو استمرار انخفاض اسعار النفط وبمعدلات كبيرة فضلا عن تراجع الكمية المصدرة من النفط العراقي ويعود ذلك لاسباب عدة منها حدوث زيادة في المعروض النفطي، وبدأ انتاج النفط الصخري فضلا عن اسباب سياسية اخرى.

خلال عام 2017 ارتفعت الايرادات النفطية بالأسعار الثابتة لتصل الى (8649.50) مليون دينار، وحققت معدل نمو سنوي (46.91%)، وهذا الارتفاع ناجم عن ارتفاع اسعار النفط، ومن ثم زيادة الايرادات النفطية، ثم اخذت الايرادات النفطية بالتذبذب للمدة 2018-2021

(1) كامل علاوي كاظم، الاقتصاد العراقي والسياسة المالية بعد 2014 مسارات بدون رؤية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 11 العدد 27، 2019، ص6

(2) فريد جواد الدليمي وباسم خميس عبيد، تحليل اثر السياسة المالية في العراق الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (2003-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 30، العدد75، 2014، ص316.

(3) احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 94، العدد22، 2016، ص439.

بمقدار (12672.14،7216.07،13147.41،12624.52) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (46.51% و3.75% و45.11-% و74.95% و74.95%) على التوالي، ويرجع سبب هذا التذبذب بسبب سوء الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية داخل البلد وتفشي وباء كورونا. وخلال عام 2004 ارتفعت الايرادات الضريبية (69.35) مليون دينار، وحققت اعلى معدل نمو سنوي خلال مدة البحث بلغ (35929.13%) بالأسعار الثابتة، ثم انخفضت حصيلة الضرائب بالأسعار الثابتة للأعوام (2005-2008) إذ بلغت (151.93-157.10) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (126.52% و22.10-% و58.80% و-21.83%) على التوالي بسبب الارتفاع باسعار النفط، وعام 2009 ارتفعت حتى بلغت (528.74) مليون دينار بالأسعار الثابتة، بمعدل نمو سنوي (248.02%). واستمرت حصيلة الضرائب بالتذبذب حتى سجلت انخفاضا عام 2014 الى (250.13) مليون دينار، وبمعدل تغير سنوي سالب (-35.91%) بالأسعار الثابتة، وخلال الاعوام (2015-2017) ارتفعت الايرادات الضريبة حتى وصلت الى اعلى مستوى لها خلال مدة البحث (836.11) مليون دينار عام 2017 بسب الارتفاع في اسعار النفط ، بمعدل نمو سنوي(62.77%) بالأسعار الثابتة كما ان نسبة الايرادات الضريبية من الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي لها دور ضعيف، بسبب تخلف وتعقد الأنظمة الضريبية المتبعة، فضلاً عن التوزيع غير العادل للدخل مما يعني انخفاض الدخل لدى اغلب فئات المجتمع ومن ثم صعوبة تحصيل الضرائب، وانتشار مشكلة التهرب الضريبي وكذلك تؤدي الرشوة والفساد الإداري دوراً لا يستهان به في مسألة انخفاض حجم الإيرادات الضريبية، وشيوع ظاهرة الاقتصاد السري او الاسود والذي تتم فيه الأنشطة الاقتصادية خارج حسابات الدخل القومي الأمر الذي يصعب من مهمة تحصيل الضرائب (الانشطة المحظورة)، ثم اخذت قيمة الضرائب بالانخفاض والارتفاع حتى سجلت عام 2021 (601.11) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (3.87-) بالأسعار الثابتة. وقد بلغت حصيلة الإيرادات الأخرى بالأسعار الثابتة عام 2004 (85.10) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي سالب (49.34-%)، وكما ذكرنا أن سبب ذلك هو ارتفاع عائدات النفط. وقد استمرت الإيرادات الأخرى بالتذبذب ضمن مستويات متواضعة حتى بلغت حصيلتها عام 2009 بالأسعار الثابتة (476.10) مليون دينار، وبمعدل تغير سنوي سالب (20.95-%)، وخلال عام 2013 وصلت مساهمة الايرادات الاخرى الى ادنى مستوى لها خلال مدة البحث (28.90) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب(11.38-%) بالأسعار الثابتة. اما اعلى مستوى وصلت اليه الايرادات الاخرى بالأسعار الثابتة (1830.15) مليون دينار عام 2021 اذ حققت معدل تغير سنوي (57.80%) بعد ان حققت انخفاضاً طوال الاعوام الماضية من 2003 والى 2014، وخلال الاعوام (2016-2017) انخفاضاً في الايرادات الاخرى إذ بلغت (835.85، 697.60)

مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدلات نمو منخفضة بلغت (6.52-%-10.66-%)،اما خلال عام 2004 بلغت اجمالي الايرادات العامة (14328.85) مليون دينار بالأسعار الثابتة، وبمعدل نمو سنوي (1110.36%)، وهذا الارتفاع جاء نتيجة زيادة الايرادات النفطية بسبب قرار رفع العقوبات الدولية ورفع الحصار الاقتصادي وزيادة الصادرات النفطية[1]. ثم انخفضت اجمالي الايرادات العامة بشكل مستمر حتى بلغت (8638.75) مليون دينار بالأسعار الثابتة عام 2008، بمعدل نمو سنوي (14.93-%) وان هذا الانخفاض في اجمالي الإيرادات العامة كانت بسبب انخفاض عوائد الصادرات النفطية. وعام 2009 انخفضت الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة بشكل كبير عن الاعوام السابقة بمقدار (8757.48) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي سالب (29.22-%)، ويعود هذا الانخفاض في حصيلة الايرادات العامة بسبب تراجع اسعار النفط بعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي سرعان ما تأثرت بقية الدول بهذه الازمة ومنها العراق وهذا يعني ان الاقتصاد العراقي كثير التأثير في الصدمات الخارجية[2].

خلال الاعوام 2010-2012 ارتفعت الايرادات العامة حتى وصلت الى اعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة (16507.89) مليون دينار بالأسعار الثابتة عام 2012، بمعدل نمو سنوي (12.65%) وان سبب هذه الزيادة هو ارتفاع اسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية، كما شهد عام 2013 تراجع في اجمالي الايرادات العامة بالأسعار الثابتة الى (15433.97) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (6.51-%)، واستمر هذا التراجع حتى عام 2016 إذ بلغت اجمالي الايرادات العامة (7236.79) مليون دينار بالأسعار الثابتة، وبمعدل سنوي سالب (6.51-% و9.40-% و36.71-% و18.22-%) على التوالي، والسبب في هذا التراجع في اجمالي الايرادات العامة هو استمرار انخفاض اسعار النفط وبمعدلات كبيرة فضلا عن تراجع الكمية المصدرة من النفط العراقي ويعود ذلك لاسباب عدة منها حدوث زيادة في المعروض النفطي، وبدأ انتاج النفط الصخري فضلا عن اسباب سياسية اخرى، اما عام 2017 ارتفع اجمالي الايرادات العامة بالأسعار الثابتة لتصل الى (10266.49) مليون دينار، وحققت معدل نمو سنوي (41.86%)، وهذا الارتفاع ناجم عن ارتفاع اسعار النفط، واستمرت الزيادة في اجمالي الايرادات العامة للأعوام2018، 2019 بمقدار(14123.31، 14785.95) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل نمو سنوي (37.57%، 4.69%)، ثم انخفضت قيمتها في عام 2020

(1) فريد جواد الدليمي وباسم خميس عبيد، تحليل اثر السياسة المالية في العراقي الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (2003-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 30، العدد2014،75، ص316.

(2) احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 94، العدد22، 2016، ص439.

حيث بلغت (9001.17) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل تغير سنوي سالب (39.12-%)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تفشي وباء كورونا وتوقف بعض المشاريع الاقتصاديةو اغلب المصافي النفطية، اما عام 2021 وهي حدود الدراسة فقد ارتفعت قيمة اجمالي الايرادات العامة الى (15055.78) مليون دينار بالأسعار الثابتة، بمعدل نمو سنوي (67.26%) بسبب عودة الانشطة التجارية وارتفاع الطلب على النفط. إذ ان الشكل(4) يوضح تطور الايرادات العامة بالأسعار الثابتة للمدة 2004-2021.

الشكل(4)

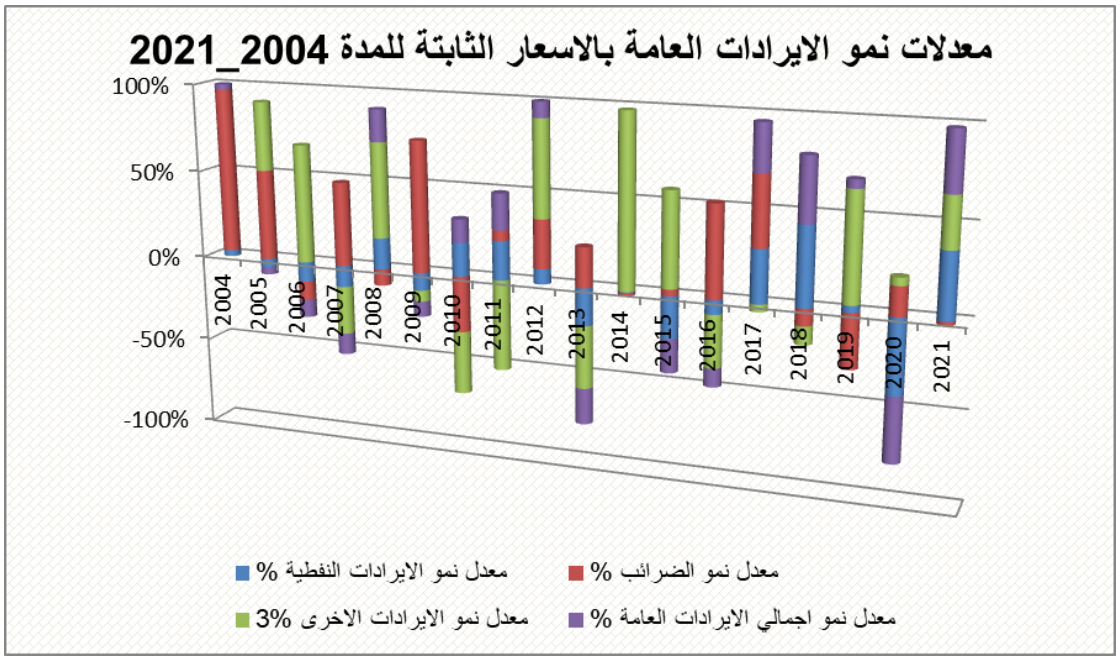

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(7)

رابعاً- تطور الاهمية النسبية للإيرادات العامة للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021

جدول (8)

تطور الاهمية النسبية للإيرادات العامة للمدة 2004-2021

السنوات	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات الاخرى الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات النفطية الى الناتج المحلي %	نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي %	نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي %	صافي الموازنة العامة
2004	98.92	0.48	0.59	61.29	0.30	61.96	1426.90
2005	97.47	1.22	1.30	53.69	0.67	55.08	375.89
2006	94.86	1.21	3.93	48.68	0.62	51.32	4481.30
2007	94.69	2.25	3.06	46.39	1.10	48.99	2121.59
2008	93.90	1.23	4.87	47.99	0.63	51.11	2463.21
2009	88.52	6.04	5.44	37.41	2.55	42.26	3212.99
2010	96.11	2.20	1.68	41.23	0.95	42.90	-1656.64
2011	98.09	1.78	0.12	45.13	0.82	46.01	-2342.56
2012	97.60	2.20	0.20	45.86	1.04	46.99	3112.80
2013	97.28	2.53	0.19	40.45	1.05	41.58	1979.62
2014	92.11	1.79	6.10	36.45	0.71	39.57	-727.23
2015	77.20	3.03	19.77	26.36	1.04	34.14	-1073.04
2016	81.36	7.10	11.54	22.48	1.96	27.63	-522.85
2017	84.25	8.14	7.61	29.39	2.84	34.89	-2746.13
2018	89.73	5.34	4.94	35.56	2.11	39.63	245.03
2019	88.92	3.60	7.48	35.93	1.45	40.40	3405.48
2020	80.17	6.95	12.88	19.59	1.70	24.44	-18.83
2021	83.85	3.99	12.16	31.61	1.50	37.69	-1082.04

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) •

خلال عام 2004 ارتفعت مساهمة الإيرادات النفطية لتصل إلى (98.92%) من اجمالي الايرادات العامة وتعد اعلى مستوى لها خلال مدة البحث، وان هذه الزيادة بسبب زيادة أسعار النفط الخام وزيادة الصادرات النفطية، ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية. اما خلال عام 2005 انخفضت مساهمة الإيرادات النفطية بشكل مستمر، بسبب الانخفاض المستمر في أسعار النفط، وصولاً إلى عام 2009 إذ بلغت (97.47%-88.52%) ويرجع سبب هذا التراجع كان نتيجة لانخفاض أسعار النفط والاضطرابات المالية في الأسواق العالمية والناجمة عن أزمة الرهن

العقاري في الولايات المتحدة وهذا يعني الاقتصاد العراقي غالبا ما يتاثر بالصدمات الخارجية[1].

ثم عادت نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى الارتفاع عام 2010 لتصل الى (96.11%) من اجمالي الايرادات العامة، واستمرت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية بالارتفاع لتصل إلى(98.09%) في عام 2011 من اجمالي الايرادات العامة وذلك بسبب زيادة اسعار النفط.

اما في عام 2012 تراجعت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى (97.60%) من اجمالي الايرادات العامة، ويعود ذلك بسبب انخفاض اسعار النفط وتراجع الكمية المصدرة من النفط العراقي، واستمر التراجع في نسبة مساهمة الايرادات النفطية ليصل الى (81.36%) في عام 2016من اجمالي الايرادات العامة، ويعود سبب هذا التراجع في نسبة مساهمة الايرادات النفطية هو استمرار انخفاض اسعار النفط وبمعدلات كبيرة ويعود ذلك لاسباب عدة منها حدوث زيادة في المعروض النفطي، وكذلك بدأ انتاج النفط الصخري فضلا عن اسباب سياسية اخرى، وقد ازدادت نسبة مساهمة الايرادات النفطية بالأسعار الثابتة في عام 2017 إذ بلغت (84.25%) من اجمالي الايرادات العامة، وتعود هذه الزيادة في نسبة مساهمة الايرادات ناتجة عن ارتفاع اسعار النفط، ثم استمرت نسبة مساهمة الايرادات النفطية بالارتفاع لتصل عام 2019 بنسبة مساهمة تبلغ(88.92%) من اجمالي الايرادات العامة، بينما في عام 2020 انخفضت نسبة مساهمة الايرادات النفطية حيث بلغت(80.17%) من اجمالي الايرادات العامة، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى وباء كورونا وتوقف المشاريع الاقتصادية، واخيراً عام 2021 نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الايرادات النفطية وقد بلغت (83.85%) من اجمالي الايرادات العامة.

نلاحظ تحليل الجدول اعلاه وخلال عام 2004 بلغت نسبة مساهمة الضرائب (0.48%) في من اجمالي الايرادات العامة، ويعود سبب هذا التراجع الى تدهور الوضع الأمني وتدمير البنية التحتية واغلب المؤسسات الحكومية الأمر الذي صعَّب من مهمة تحصيل الضرائب، فضلا عن تزايد الإيرادات النفطية قد قلل من أهمية الإيرادات الأخرى لاسيما الضريبية. اما خلال عام 2005 ارتفعت الى (1.22%) بالأسعار الثابتة من اجمالي الايرادات العامة، ثم انخفضت نسبة مساهمة إيرادات الضرائب بالأسعار الثابتة عام 2008 إذ بلغت (1.23%) من اجمالي الإيرادات العامة، ومن ثم عاودت الارتفاع حتى بلغت (6.04%) من اجمالي الإيرادات العامة عام 2009.

واستمرت حصيلة الضرائب بالتذبذب حتى سجلت انخفاضا عام 2014 الى (1.79%) من اجمالي الايرادات العامة، شهدت نسبة مساهمة الايرادات الضريبة ارتفاعا خلال الاعوام (2015-2017) حتى وصلت الى اعلى مستوى لها خلال مدة البحث (8.14%) في عام 2017،

(1) احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 94، العدد22، 2016، ص439

من اجمالي الايرادات العامة، ثم اخذت نسبة مساهمة الايرادات الضريبية بالانخفاض والارتفاع للمدة(2018-2021) حيث بلغت (5.34م%-3.995%) من اجمالي الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة، وتعد الايرادات الضريبية في الاقتصاد العراقي لها دور ضعيف، بسبب تخلف وتعقد الأنظمة الضريبية المتبعة، فضلاً عن التوزيع غير العادل للدخل مما يعني انخفاض الدخل لدى اغلب فئات المجتمع ومن ثم صعوبة تحصيل الضرائب، وانتشار مشكلة التهرب الضريبي وكذلك وتؤدي الرشوة والفساد الإداري دوراً لا يستهان به في مسألة انخفاض حجم الإيرادات الضريبية، وشيوع ظاهرة الاقتصاد السري والذي تتم فيه الأنشطة الاقتصادية خارج حسابات الدخل القومي الأمر الذي يصعب من مهمة تحصيل الضرائب. كما بلغت نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى عام 2004 (0.59%) من اجمالي الايرادات العامة، ثم ازدادت الاهمية النسبية للايرادات الاخرى للأعوام اللاحقة لتصل عام 2009 نسبة مساهمتها (5.44%) من اجمالي الايرادات العامة بالأسعار الثابتة، كما تراجعت الاهمية النسبية لهذه الإيرادات عام 2013 إلى (0.19%) من اجمالي الإيرادات العامة، ثم ارتفعت نسبة مساهمة الايرادات الاخرى عام 2014 لتبلغ(6.10%) من اجمالي الايرادات العامة، وكما ذكرنا أن سبب ذلك هو ارتفاع عائدات النفط. وقد استمرت بالتذبذب الإيرادات الأخرى بالانخفاض والارتفاع ضمن مستويات متواضعة حتى بلغت نسبتها عام 2021 (12.16%).

يتضح من الجدول (8) وخلال عام 2004 نسبة الإيرادات النفطية الى الناتج المحلي بأن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية بلغت (61.29%) من اجمالي الناتج المحلي ، حيث ان بداية هذه المدة دخل العراق منعطفاً جديداً وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تغير النظام السياسي في العراق، وما تبعه من تغيير جميع السياسات التي كانت متبعة. وبذلك طرأ تحسن ملحوظ على نسبة الايرادات النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية. ثم انخفضت نسبة الايرادات النفطية للمدة (2005-2009) لتبلغ (53.69%،48.68%،46.39%،47.99%،37.41%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، ويرجع سبب هذا الانخفاض في نسبة مساهمة الايرادات النفطية من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسية وكذلك الازمة المالية العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض اسعار السلع ومنها المستوردة. اما خلال العامين 2010-2012 ارتفعت نسبة مساهمة الايرادات النفطية من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (41.23%،45.13%،45.86%). وقد شهدت نسبة الايرادات النفطية من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً من عام 2013 والى 2016

وقـدبلغت(40.45%،36.45%،26.36%،22.48%)، ويرجـع سـبب هـذا التراجـع إلـى انخفـاض اسـعار الـنفط بشـكل كبيـر، فضـلا عـن الاحـداث التـي شـهدها العـراق بسـبب سـيطرة التنظيمـات الاجراميـة (داعـش) علـى بعـض محافظـات العـراق وسـيطرته علـى بعـض الحقـول النفطيـة. امـا خـلال العـامين 2017-2019 فقـد شـهد ارتفاعـاً فـي نسـبة مسـاهمة الايـرادات النفطيـة مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي إذ بلغـت (29.39%-35.93%)، ويعـود هـذا الارتفـاع فـي نسـبة مسـاهمة الايـرادات النفطيـة مـن اجمـالي النـاتج المحلـي إلـى ارتفاع اسعار النفط.

بينما عام 2020 شهد انخفاضاً في نسبة مساهمة الايرادات النفطية حيث بلغت (19.59%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تفشي وباء كورونا. اما عام 2021 وهو حدود لدراستنا فقد ارتفعت نسبة مساهمة الايرادات النفطية من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي فقد شهدت ارتفاعاً في نسبة مساهمتها حيث بلغت(31.61%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، ويعود هذا الارتفاع إلى التعافي الجزئي من كوفيد 19 وزيادات انتاج النفط مما ادى إلى زيادات الاستيرادات العراقية وزيادة نسبة مساهمتها من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

وشهدت المدة (2004-2006) نسبة (0.30%،0.67%،0.62%) انخفضت نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي وان سبب هذا التراجع هو تدهور الوضع الأمني وتدمير البنية التحتية واغلب المؤسسات الحكومية الأمر الذي صعَّب من مهمة تحصيل الضرائب، فضلا عن تزايد الإيرادات النفطية قد قلل من أهمية الإيرادات الأخرى لاسيما الضريبية.ثم عادت نسبة الايرادات الضريبية الى الارتفاع والانخفاض للأعوام اللاحقة حتى وصلت الى اعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة بنسبة (2.84%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي عام 2017،واستمرت نسبة مساهمة الايرادات الضريبية بالانخفاض والارتفاع حتى وصلت عام 2021 بنسبة (1.50%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي .

خلال عام 2004 ارتفعت نسبة الإيرادات العامة بلغت (61.96%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، ويعود هذا الارتفاع بسبب زيادة الايرادات النفطية بسبب قرار رفع العقوبات الدولية ورفع الحصار الاقتصادي وزيادة الصادرات النفطية.ثم استمرت نسبة الايرادات العامة بالانخفاض للمدة 2005-2007 فقد بلغت (55.08%-48.99%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، ثم ارتفعت نسبة مساهمة الايرادات العامة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي عام 2008 حيث بلغت نسبتها (51.11%) ، ويرجع سبب هذه الزيادة في نسبة الإيرادات العامة كانت بسبب زيادة عوائد الصادرات النفطية. اما عامي 2009، 2010 فقد انخفضت نسبة

الإيرادات العامة إلى (42.26%، 42.90%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، ويرجع سبب هذا الانخفاض في نسبة مساهمة الايرادات العامة. ثم عاودت الايرادات العامة بالانخفاض والارتفاع حتى وصلت الى ادنى مستوى لها خلال مدة البحث (24.44%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020، وان سبب هذا التراجع في نسبة مساهمة الايرادات العامة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي هو انخفاض وارتفاع اسعار النفط خلال هذه المدة، كما شهد عام 2021 ارتفاع نسبة مساهمة الايرادات العامة بالأسعار الثابتة من اجمالي الناتج الى (37.69%)، وسبب هذا الارتفاع ناجم عن ارتفاع اسعار النفط، وزيادة الايرادات النفطية.

خامساً- تطور عجز الموازنة خلال المدة 2004-2021

يتضح من الجدول (8) ان الموازنة العامة حققت فائض من عام 2004 الى 2009 بمقدار (1426.90،375.89،4481.30،2121.59،2463.21،3212.99) مليون دينار وهذا يوضح الايرادات النفطية بسبب ارتفاع الاسعار نفط في حين يتضح للمدة 2014 الى 2017 عجز في الموازنة بمقدار(727.23-،1073.04-،522.85-،2746.13-)مليون دينار على التوالي وذلك بسبب تراجع اسعار النفط عالميا وضعف القدرة التصديرية بسبب سيطرة التنظيمات الارهابية على بعض مصادر النفط

في حين شهدت الاعوام (2017،2019) فائض في الموازنة العامة بمقدار (2746.13 -،245.03،3405.48) مليون دينارعلى التوالي بعد تحسن اسعار النفط حققت الموازنة العامة لعامي(2020،2021)عجزبمقدار(18.83-، 1082.04-) مليون دينار حيث بلغت قيمتها ادنى حد خلال مدة البحث بسبب فايروس وباء كورونا وانخفاض أسعار النفط وتوقف اغلب المشاريع الاقتصادية.

المبحث الثاني

تطور الإنتاجية الكلية في العراق

المطلب الأول: الإنتاجية الكلية في العراق للمدة (1988-2004)

بعد عام 2003، شهد العراق تحولات وتغيرات كبيرة في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية، ونذكر بعض الملامح الرئيسة للإنتاجية في العراق خلال تلك الفترة وبعد توقف الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية والغزو الامريكي التي شهدت عدم استقرار، تسببت في تدمير العديد من البنى التحتية والمصانع والمنشآت الاقتصادية في البلاد ونتج عن اقتصاد مدمر هذا أثر سلبًا في الإنتاجية العامة في العراق وخلال تلك المدة العقوبات الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، تعرض العراق لعقوبات اقتصادية مشددة من قبل الأمم المتحدة بسبب غزو الكويت في عام 1990، تسبب في تقليل نشاط القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق وبشكل كبير بسبب هذه العقوبات، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية الكلية وتدمير شامل للأبنية التحتية خلال تتلك المدة حيث كانت من اولويات الانفاق الحكومة هي التسليح والعسكرة وزيادة الانفاق على الاسلحة، مما أدى إلى إهمال المشاريع الاستثمارية وتفعيل الاقتطاعات الاقتصادية الأخرى ، بما في ذلك قطاعات الصناعية والنقل والطرق والموانئ، مما أثر على الإنتاجية الكلية انخفاض إيرادات النفط اذ يعد النفط مصدرًا رئيسيًا للإيرادات في العراق، ومع تدهور أسعار النفط مدة البحث وتأثير بالصدمات الاقتصادية، تراجعت إيرادات النفط بشكل كبير. هذا تسبب في تقليل القدرة على الاستثمار وتحسين الإنتاجية[1].

شهدت مدة حرجة بعد الغزو الأمريكي والتحرير من النظام السابق. تأثرت الإنتاجية الكلية في العراق بشكل كبير خلال تلك المدة بسبب الاضطرابات الأمنية والفوضى، وتدمير البنية التحتية والمؤسسات الحكومية، انخفض الإنتاج النفطي ، مما أثر بشكل كبير على إنتاجية البلاد وقدرتها على تحقيق إيرادات من النفط حيث تراجع الإنتاج وتردي البنية التحتية والخدمات العامة تضررت البنية التحتية في العراق بشكل كبير خلال تلك المدة، مما أثر في القدرة على توفير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والصحة والتعليم[2]ارتفاع معدلات البطالة انخفاض مستوى سوق العمل في العراق بشكل كبير بعد الغزو، حيث تم تسريح العديد من العمال من المؤسسات الحكومية والقطاع العام.

([1]) فراس حسين الصفار ،الانتاجية والاصلاح الاقتصادي في العراق ،مركز الدراسات الاستتراتيجية،جامعة كربلاء ،2022،ص 14

([2]) ابتهال محمد رضا ،الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والافاق المستقبلية ، جامعة بغداد ،مجلة دنانير ،العدد الثامن ،ص 231

أولاً- تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة من (1988-2004)

الجدول (9)

تطور الناتج وتكوين رأس المال الثابت وتعويضات المشتغلين بالأسعار الثابتة 1988=100 (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة%	تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو تكوين رأس المال الثابت%	تعويضات المشتغلين	معدل النمو تعويضات المشتغلين%
1988	19432.20	.....	4396.60	.....	6300.90	.....
1989	19198.40	-1.20	5931.80	34.92	6307.81	0.11
1990	34693.86	80.71	3858.87	-34.95	4487.34	-28.86
1991	9190.65	-73.51	451.67	-88.30	1968.28	-56.14
1992	13561.31	47.56	675.01	49.45	2208.09	12.18
1993	12318.44	-9.16	918.93	36.14	1421.51	-35.62
1994	10725.45	-12.93	301.94	-67.14	1236.28	-13.03
1995	9593.47	-10.55	166.02	-45.02	1026.89	-16.94
1996	11014.63	14.81	80.90	-51.27	1217.34	18.55
1997	20786.51	88.72	348.23	330.45	1240.88	1.93
1998	20550.58	-1.13	494.47	42.00	1489.09	20.00
1999	36735.67	78.76	804.22	62.64	1633.61	9.71
2000	50985.42	38.79	1487.77	84.99	1868.32	14.37
2001	36047.18	-29.30	2208.70	48.46	2079.35	11.30
2002	29997.96	-16.78	1608.07	-27.19	2482.01	19.36
2003	16318.54	-45.60	1394.60	-13.27	2015.46	-18.80

السنوات	النمو المركب%		
1988-1998	0.51	-18.02	-12.29
1988-2021	2.14	0.59	-0.33

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) •

يتضح من الجدول (9) خلال عام 1988 الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة قد بلغ (19432.20) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبلغ في عام 1989 (19198.40) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (-1.20%) بالأسعار الثابتة، ويعزى هذا الى توقف الحرب الايرانية واعادة بناء البنى التحتية للحكومة وما تركته من دمار بالموجود من الطاقات الإنتاجية.

بلغ عام 1990 ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة إذ بلغ (34693.86) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل نمو سنوي (80.71%)، ويعود سبب هذا الارتفاع الى ارتفاع عائدات النفط المصدرة نتيجة لانخفاض أسعار النفط والذي يعد من اهم الاسباب لغزو الكويت . ثم أخذت بالتذبذب بقيمتها بين الانخفاض والارتفاع للمدة 1991-1995 فقد بلغت (9190.65-9593.47) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل تغير سنوي(-73.51% و47.56% و9.16- % و12.93-% و10.55-%) على التوالي، ويعد عام 1995 ادنى قيمة لها خلال مدة الدراسة،

وهذا الانخفاض يعود لنفاد الخزين النفطي المؤقت الذي كان يمتلكه القطاع العام والذي استخدمه لانتاج وإعادة البنى الارتكازية المدمرة مما أدى إلى انخفاض قيمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة. ثم استمرت قيمتها بالارتفاع بشكل مستمر للاعوام 1996-2000 بمقدار (11014.63-50985.42) مليون دينار بالأسعار الثابتة بمعدل تغير سنوي(14.81%-38.79%) باستثناء عام 1998 كانت قيمتها منخفضة حيث بلغت (20550.58) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل تغير سنوي (1.13-%) بسبب انخفاض اسعار النفط . وثم انخفض الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة للأعوام 2001-2003 بلغ (16318.54-36047.18) مليون دينار بالأسعار الثابتة بمعدل تغير سنوي (29.30-%و16.78-% و45.60-%) على التوالي، وكان معدل النمو المركب للمدة نفسها (0.51%).

يتضح من الجدول (9) بلغ في عام 1988 تكوين رأس المال الثابت (4396.60) مليون دينار، خلال عام 1989 ارتفعت قيمته إلى (5931.80) مليون دينار بالأسعار الثابتة عام 1989 وبمعدل تغير سنوي بلغ (34.92%)، كما انخفض تكوين رأس المال للمدة (1990، 1991) إذ بلغ (3858.87، 451.67) مليون دينار بالأسعار الثابتة، وبمعدل تغير سنوي متذبذب بلغ (34.95-%، 88.30-%) على التوالي. تكوين رأس المال شهد تذبذبا وارتفاعاً وانخفاضاً مستمرا بعد عام 1991، إذ بلغت (675.01-80.90) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل تغير سنوي (49.45% و36.14% و67.14-% و45.02-% و51.27-%) على التوالي للمدة 1992-1996، ويعزى هذا لضخامة الإنفاق العسكري بدلا من الإنفاق على تكوين رأس المال الثابت[1].

شهدت الأعوام 1997-2001 بلغ تكوين رأس المال الثابت ارتفاعا ملحوظا إذ قيمته (348.23-2208.70) وبمعدل نمو سنوي بلغ (330.45% و42.00% و62.64% و84.99% و48.46% و27.19-%) على التوالي، وهذا الارتفاع كان مدعوما باتفاقية مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) والذي سمح للعراق بتصدير جزء من نفطه مقابل استيراد السلع الأساسية مما أدى إلى زيادة الإنفاق على تكوين رأس المال الثابت.

شهدت المدة 2002، 2003 انخفاضاً في تكوين راس المال الثابت إذ بلغ (1608.07، 1394.60) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل تغير سنوي (27.19-%، 13.27-%)، ويعزى هذا إلى انخفاض تكوين رأس المال في قطاع الخدمات. وبلغ معدل النمو المركب في تكوين رأس المال الثابت (18.02-%).

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية، البصرة، العدد 19، 2007، ص3.

نلاحظ من الجدول (9) شهدت الاعوام 1988-1991تذبذب قيمة تعويضات المشتغلين الى (1968.28-6300.90) مليون دينار على التوالي بالأسعار الثابتة وبمعدلات تغير سنوية (0.11%، 56.14-%)، ويعزى ذلك لتعرض بعض المشاريع الصناعية لتدمير أثناء الحرب، مما أدى إلى دفع توجهات القوى العاملة نحو قطاع الخدمات. شهدت الاعوام 1992-1998شهد قيمة تعويضات المشتغلين بالارتفاع والانخفاض بشكل مستمر للمدة لتبلغ (2208.09-1489.09) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل تغير سنوي (12.18% و35.62-% و13.03-% و16.94-% و18.55% و1.93% و20.00%) على التوالي، وبعد هذه المدة اخذت ترتفع بشكل مستمر للمدة 1999-2003 لتبلغ (1633.61-2015.46) مليون دينار بالأسعار الثابتة، وبمعدل نمو سنوي (9.71%، 18.80-%) باستثناء عام 2003 كانت قيمتها منخفضة ويعود سبب هذا الانخفاض إلى غزو الامريكي للبلاد مما أدت إلى انخفاض قيمة المشتغلين. ويمكن توضيح مما سبق من خلال الشكل الاتي.

الشكل(5)

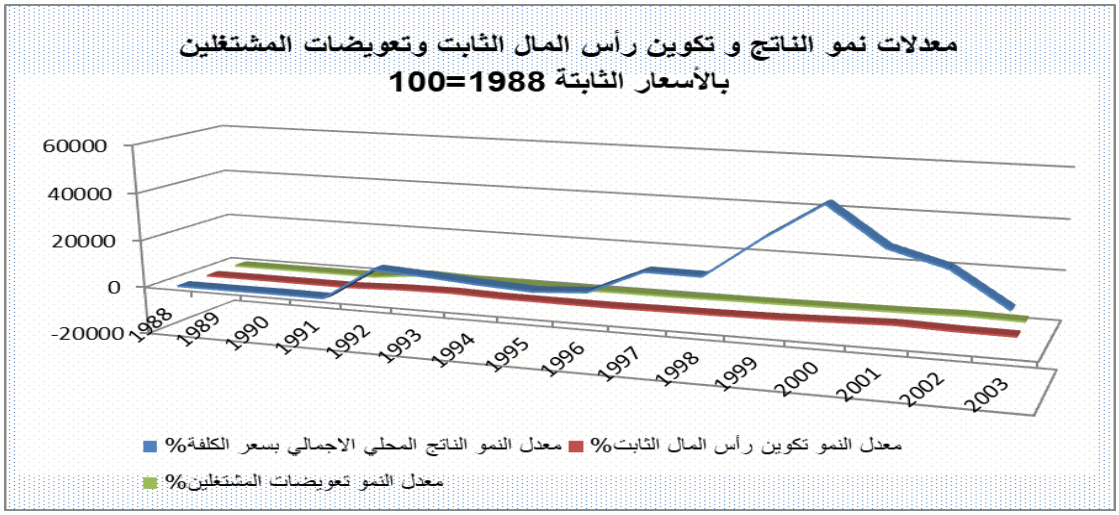

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(9).

ثانياً- تطور الانتاجية (الجزئية والكلية) في العراق للمدة (1988-2004)

الجدول (10)

تطور الانتاجية الجزئية والكلية للمدة 1988-2003 (مليون دينار)

السنوات	انتاجية رأس المال	معدل النمو انتاجية رأس المال%	انتاجية الاجور والرواتب	معدل النمو إنتاجية الاجور والرواتب %	الانتاجية الكلية	معدل النمو الانتاجية الكلية%
1988	4.42	.....	3.08	.....	1.82	.....
1989	3.24	-26.77	3.04	-1.31	1.57	-13.65
1990	8.99	177.79	7.73	154.03	4.16	165.01
1991	20.35	126.33	4.67	-39.61	3.80	-8.64
1992	20.09	-1.27	6.14	31.53	4.70	23.85
1993	13.41	-33.28	8.67	41.10	5.26	11.90

32.48	6.97	0.11	8.68	164.98	35.52	1994
15.34	8.04	7.69	9.34	62.68	57.79	1995
5.50	8.48	-3.15	9.05	135.62	136.15	1996
54.18	13.08	85.14	16.75	-56.16	59.69	1997
-20.80	10.36	-17.61	13.80	-30.37	41.56	1998
45.45	15.07	62.94	22.49	9.91	45.68	1999
0.82	15.19	21.35	27.29	-24.98	34.27	2000
-44.67	8.41	-36.47	17.34	-52.38	16.32	2001
-12.75	7.33	-30.28	12.09	14.30	18.65	2002
-34.75	4.79	-33.01	8.10	-37.27	11.70	2003

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) •

نلاحظ من تحليل الجدول(10) وخلال عام 1988 ان انتاجية رأس المال قد بلغت(4.42) دينار، ثم اخذت تتأرجح بين الانخفاض والارتفاع لتصل إلى اعلى مستوى لها بمقدار (136.15) دينار عام 1996 وبمعدل نمو سنوي (135.62%). واستمرت قيمتها بالانخفاض والارتفاع للمدة 1997-2003 وقد بلغت قيمتها حوالي (59.69-11.70) مليون دينار بنمو سنوي(56.16%-37.27%-%). بلغت الاعوام 1988-1989 انتاجية الاجور والرواتب (3.08) دينار ثم انخفضت إلى (3.04) دينار بمعدل نمو سنوي (1.31-%) وتعد أدنى مستوى لها خلال مدة البحث، بلغ عام 2000 ارتفاعا بمقدار يبلغ (27.29) دينار وبمعدل نمو سنوي (21.35%)، ثم انخفضت قيمتها وبشكل مستمر للمدة 2001-2003 حيث بلغت (17.34-8.10) دينار (36.47-% و30.28-% و33.01-%).

يتضح من الجدول (10) ان الانتاجية الكلية بلغت عام 1988 حيث انخفاض (1.82) دينار ، ثم اخذت قيمتها تنخفض وترتفع خلال المدة اللاحقة حتى تصل إلى اعلى مستوى لها عام 2000 بمقدار (15.19) دينار بمعدل (0.82%). وبعد هذه المدة اخذت قيمتها بالانخفاض بشكل مستمر حتى بلغت(4.79) دينار بمعدل (34.75-%) يوضح الشكل البياني تطور الانتاجية الجزئية والكلية .

الشكل (6)

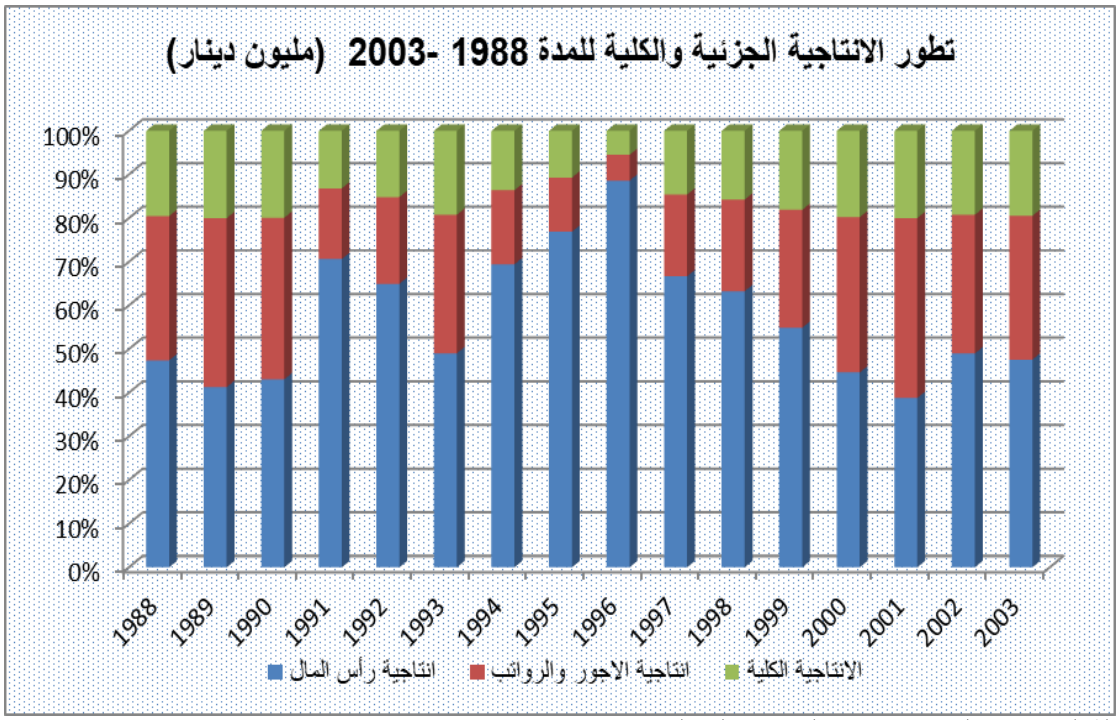

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(10).

ثالثاً_ تطور الانتاج الكلي في العراق للمدة من (2004-2021)

الجدول (11)

تطور الناتج، تكوين رأس المال الثابت، تعويضات المشتغلين، بالأسعار الثابتة 1988=100 (مليون دينار) للمدة من (2004-2021)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة %	تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو تكوين رأس المال الثابت%	تعويضات المشتغلين	معدل النمو تعويضات المشتغلين%
2004	23127.30	41.72	1241.53	-10.98	3417.29	69.55
2005	23324.82	0.85	3229.84	160.15	3297.15	-3.52
2006	19787.42	-15.17	3500.74	8.39	3430.89	4.06
2007	17634.58	-10.88	1191.46	-65.97	3381.44	-1.44
2008	24199.14	37.23	3581.58	200.60	5301.47	56.78
2009	20713.41	-14.40	2135.87	-40.36	5585.44	5.36
2010	25079.25	21.08	4062.58	90.21	7139.21	27.82
2011	31848.93	26.99	5459.70	34.39	6729.37	-5.74
2012	35128.92	10.30	5270.17	-3.47	8218.41	22.13
2013	37115.57	5.66	7466.41	41.67	9534.16	16.01
2014	35338.89	-4.79	7408.90	-0.77	9621.04	0.91
2015	25918.74	-26.66	6743.33	-8.98	8688.36	-9.69
2016	26192.20	1.06	3817.71	-43.39	870.60	-89.98
2017	29426.45	12.35	4291.89	12.42	8843.52	915.80
2018	35638.82	21.11	5050.20	17.67	9356.94	5.81
2019	36594.40	2.68	7503.09	48.57	10130.21	8.26
2020	36828.13	0.64	8672.49	15.59	9652.91	-4.71
2021	39944.54	8.46	5365.55	-38.13	5624.72	-41.73

السنوات	النمو المركب%		
1999-2003	-5.08	9.29	11.82
2004-2021	3.95	2.35	-1.97
1988-2021	2.14	0.59	-0.33

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) •

بعد أحداث عام 2003 التي أدت إلى انهيار البنى الارتكازية أصبح الاقتصاد العراقي على أثرها يعاني من تشوهات ظهرت على الساحة العراقية متمثلة بانعدام الاستقرار الأمني، والفساد الإداري والمالي، والبطالة، والفقر، وإعادة الإعمار، إلا أن الميزة الوحيدة التي اكتسبها العراق هي استئناف تصدير النفط وزيادة ايراداته منه من خلال رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بموجب قرار الأمم المتحدة (1483) في 2 من آيار 2003[1].

(1) أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي...إلى أين، الطبعة الأولى، دار المواهب، النجف الاشرف، 2011، ص27-26.

يلاحظ من تحليل الجدول (11) إن الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة بلغ (23127.30) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل نموبلغت (41.72%) عام 2004، ثم ارتفعت قيمته في عام 2005 إلى (23324.82) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (0.85%) بالأسعار الثابتة، ويعود هذا الارتفاع في الناتج إلى إعادة تصدير النفط. ثم شهد تذبذب انخفاضاً وارتفاعاً في الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة بشكل مستمر إذ بلغ عام 2013 (37115.57) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل نمو بلغت (5.66%)، يعود هذا إلى تأثيرات ارتفاع أسعار برميل النفط بنسبة (35.8%) وإلى استقرار الوضع الاقتصادي العام ويعكس تحسن ايجابي في تحقيق بعض التعافي للقطاعات الاقتصادية[1].

شهدت الاعوام 2014-2021 أخذت تتأرجح قيمتها بين الانخفاض والارتفاع فقد بلغت (35338.89-39944.54) مليون دينار بالأسعار الثابتة بمعدل نمو بلغ (4.79-% و26.66-% و1.06% و12.35% و21.11% و2.68% و0.64% و8.46%) على التوالي. وكان معدل النمو المركب لها(3.95%) للمدة 2004-2021.

يلاحظ من تحليل الجدول (11) وخلال عام 2004 بلغت قيمة تكوين رأس المال الثابت (1241.53) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل نمو بلغ (10.98-%). ثم تذبذبت قيمتها بالارتفاع والانخفاض حتى تصل إلى اعلى مستوى لها حوالي (7466.41) مليون دينار بالأسعار الثابتة عام 2013 وبمعدل نمو بلغ (41.67%)، كما استمر بالتذبذب تكوين رأس المال للمدة (2014، 2021) إذ بلغ (5365.55-7408.90) مليون دينار بالأسعار الثابتة، وبنسبة مساهمة بلغت (0.77-% و8.98-% و43.39-% و12.42% و17.67% و48.57% و15.59% و38.13-%) على التوالي، ويعزى هذا الترجح في الناتج إلى ضخامة الإنفاق العسكري بدلا من الإنفاق على تكوين رأس المال الثابت، وكان معدل النمو المركب في تكوين رأس المال الثابت (2.35%) للمدة 1988-2021.

نلاحظ من تحليل الجدول (11) ارتفاع وانخفاض قيمة تعويضات المشتغلين بمقدار (3381.44-3417.29) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل نمو بلغ (3.52-%-1.44-%) للمدة 2005-2007، ويعزى ذلك لتعرض بعض المشاريع الصناعية لتدمير أثناء الاحتلال الأمريكي على العراق، مما أدى إلى دفع توجهات القوى العاملة نحو قطاع الخدمات. ثم اخذت قيمتها بالانخفاض والارتفاع وبشكل مستمر لتصل عام 2021 لتبلغ (5624.72) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل نمو بلغ (41.73-%)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى احداث دخول

(2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير الاقتصادي السنوي، 2008، ص18.

العصابات الاجرامية (داعش الارهابي) وكذلك تفشي كوفيد 19 مما أدى إلى انخفاض قيمة المشتغلين داخل البلد، وكان معدل النمو المركب لها تبلغ (1.97-%) للمدة 1988-2021.

رابعاً- تطور انتاجية الانفاق العام للمدة من (1988-2003)

الجدول (12)

تطور انتاجية الانفاق العام للمدة 1988-2003 (مليون دينار)

السنوات	انتاجية الانفاق الجاري	معدل النمو انتاجية الانفاق الجاري%	انتاجية الانفاق الاستثماري	معدل النمو انتاجية الانفاق الاستثماري%	انتاجية الانفاق العام	معدل النمو انتاجية الانفاق العام %
1988	1.83	.....	7.11	.....	1.45	.....
1989	1.88	2.68	6.66	-6.26	1.46	0.72
1990	4.92	162.34	19.82	197.35	3.94	169.31
1991	2.71	-44.93	23.02	16.16	2.43	-38.49
1992	4.45	64.03	16.43	-28.64	3.50	44.28
1993	6.43	44.44	17.02	3.63	4.66	33.26
1994	9.66	50.28	59.87	251.67	8.31	78.25
1995	11.05	14.45	78.82	31.66	9.69	16.57
1996	12.85	16.23	178.40	126.34	11.98	23.62
1997	28.26	120.00	210.48	17.98	24.91	107.93
1998	20.77	-26.52	178.77	-15.07	18.60	-25.32
1999	41.44	99.57	170.65	-4.55	33.35	79.23
2000	43.60	5.21	144.69	-15.21	33.50	0.48
2001	27.71	-36.44	71.37	-50.67	19.87	-40.71
2002	23.28	-15.98	28.00	-60.77	12.71	-36.01
2003	16.58	-28.78	149.23	432.93	14.92	17.39
السنوات	النمو المركب%					
1988-2003		-22.57		-22.75		-22.61
2010-2021		1.99		10.48		3.61
1988-2021		1.81		3.46		2.08

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) •

يلاحظ من تحليل الجدول (12) انتاجية الانفاق الجاري عام 1988 بلغت (1.83) دينار ، ارتفعت 1989-1990 الى (1.88، 4.92) دينار بالأسعار الثابتة بمعدل نمو سنوي (2.68%، 162.34%)، بلغت عام 1991 انخفضت قيمتها حيث بلغت (71.2) دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل (44.93-%)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الحظر الاقتصادي وقلة الصادرات النفطية من المورد النفطي، بينما اخذت تزداد قيمتها في السنوات اللاحقة لتصل قيمتها إلى اعلى مستوى لها خلال هذه المدة حيث بلغت (28.26) دينار بمعدل نمو سنوي (120.00%)، ويرجع سبب هذه الزيادة إلى سماح العراق بتصدير نفطه مما أدى إلى زيادة واردت الدولة ومن ثم زيادة انتاجية الانفاق الجاري، ثم اخذت قيمتها بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع حتى تصل

إلى عام 2003 حيث بلغت (16.58) دينار وبمعدل تغير سنوي (28.78-%)، وكان معدل النمو المركب للمدة نفسها (22.57-%).

بلغ الانفاق الاستثماري عام 1988 (7.11) دينار ، ارتفاع إنتاجية الانفاق الاستثماري بقيمتها ثم انخفضت قيمتها عام 1989 الى (6.66) دينار وبمعدل تغير سنوي (6.26-%) ويعزى هذا لتراجع إنتاج النفط إلى (2.8) مليون برميل سنوياً[1]. ثم اخذت قيمتها بالارتفاع والانخفاض للأعوام اللاحقة بشكل مستمر حتى تصل إلى اعلى مستوى لها بلغ (210.48) دينار بمعدل نمو سنوي(17.98%) عام 1997، ويعود هذا لتوقيع الحكومة العراقية مذكرة مجلس الأمن وموافقتها على برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء عام 1996 الذي سمح للعراق بتصدير النفط والذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط نتيجة الانتعاش الاقتصادي (Economic recovery) الذي شهدته بعض البلدان الآسيوية مما انعكس على زيادة الطلب العالمي على النفط، وعلاوة على ذلك زيادة انتاجية الانفاق الاستثماري. خلال الاعوام 1998-2002 بلغت انتاجية الانفاق الاستثماري (178.77-28.00) مليون دينار بالأسعار الثابتة بمعدل تغير سنوي (15.07-% و4.55-% و15.21-% و50.67-% و60.77-%) على التوالي، ويرجع سبب هذا الانخفاض نتيجة بدأ تشديد العقوبات الاقتصادية على العراق من قبل المجتمع الدولي. ثم ارتفعت انتاجية الانفاق الاستثماري عام 2003 الى (149.23) دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل نمو سنوي (432.93%)، ويرجع سبب الارتفاع إلى استئناف تصدير النفط وزيادة ايراداته منه من خلال رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بموجب قرار الأمم المتحدة (1483) في 2 من آيار 2003[2]، وكان معدل النمو المركب لها (22.75-%).

شهدت الاعوام 1988-1990 ارتفاع انتاجية الانفاق العام بمقدار (1.45-3.94) دينار وبمعدل تغير سنوي(0.72%-169.31%)، وترجع سبب هذه الزيادة نتيجة ارتفاع الصادرات العراقية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية في تلك المدة. ثم تذبذبت قيمتها بالانخفاض والارتفاع بشكل مستمر حتى وصلت الى اعلى مستوى لها خلال المدة البحث في عام 2000 حيث بلغت (33.50) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل نمو سنوي (0.48%).

بينما انخفضت قيمة انتاجية الانفاق العام للعامين 2001، 2002 الى (19.87، 12.71) مليون دينار بالأسعار الثابتة بمعدل نمو سنوي (40.71-%، 36.01-%)، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض مساهمة القطاع النفطي في القطاع الإنتاجي إلى انخفاض صادرات العراق النفطية، وذلك بفعل زيادة القيود الاقتصادية على العراق بعد ما حل عام 1996 إذ تمكن العراق حينها من

(1) منظمة الأوبك، تقرير الأمين العام السنوي، 1988، ص12.

(2) أديب قاسم شندي،مصدر سبق ذكره،ص 331.

استئناف التصدير وبموجب اتفاقية مذكرة التفاهم وفقاً لقرار مجلس الأمن (986)[1]. ثم ارتفعت قيمة انتاجية الانفاق العام الى (14.92) دينار وبمعدل نمو سنوي (17.39%)، وكان معدل النمو المركب لها (22.61-%) ويمكننا توضيح مما سبق من خلال الشكل التالي.

الشكل (7)

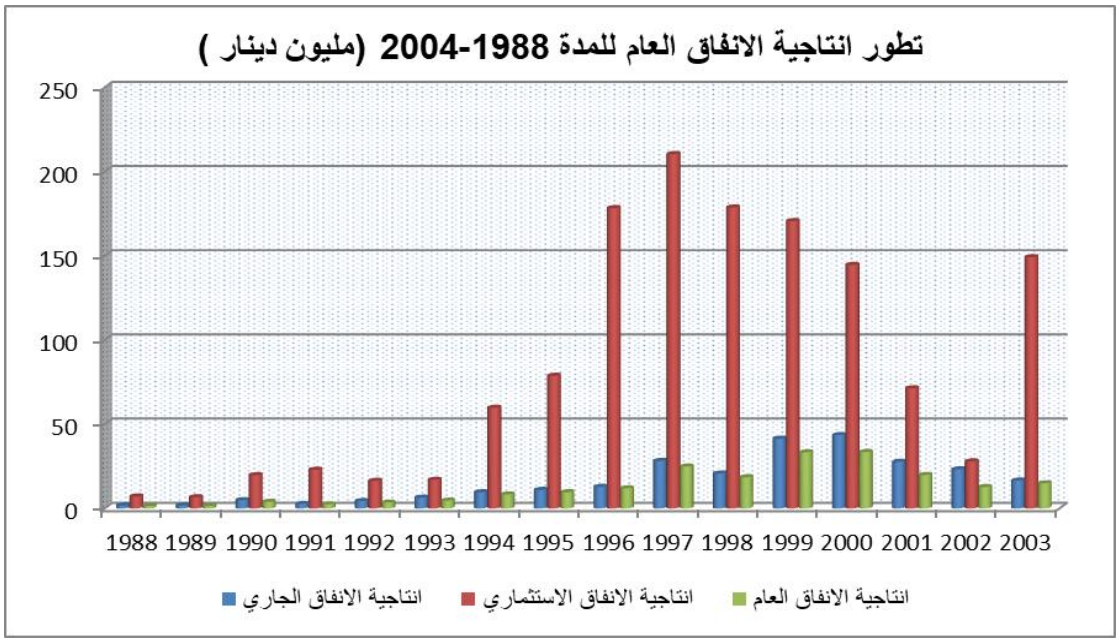

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(12)

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000، نيويورك، 2000، ص24

المطلب الثاني- الانتاجية الكلية في العراق للمدة (2004-2021)

خلال المدة من عام 2004 إلى 2021، شهدت العراق تحولات وتغيرات كبيرة في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية.واستعادة الإنتاج النفطي بعد الاحتلال الأمريكي في عام 2003، بدأ العراق في تعزيز إنتاجه النفطي. تمت استعادة العديد من حقول النفط والمنشآت المهمة وزيادة القدرة الإنتاجية. وقد تحسنت إيرادات النفط وأسهمت في تعزيز الإنتاجية الكلية.

إعادة بناء البنية التحتية خلال تلك المدة، تم التركيز على إعادة بناء البنية التحتية المتضررة بسبب الحروب والاضطرابات السابقة. تم إصلاح وإعادة بناء الطرق والجسور والموانئ والمطارات والمنشآت العامة الأخرى، مما اسهم في تحسين البنية التحتية وتعزيز الإنتاجية. حيث تم تشجيع الاستثمارات وتوفير فرص أعمال جديدة. قامت الشركات الوطنية والأجنبية بإقامة مشاريع جديدة في مجالات مختلفة مثل النفط والغاز والصناعة والبناء والخدمات، مما أسهم في زيادة الإنتاجية الكلية بشكل نسبي والاستقرار مع تحسن الأمن والاستقرار تدريجيًا في العراق، تم تعزيز المناخ الاستثماري وتحفيز الأعمال والتجارة. هذا اسهم في تعزيز الإنتاجية وتحفيز النشاط الاقتصادي.

أولاً– تطور عناصر الانتاج (الجزئية والكلية) في العراق للمدة من (2004-2021)

الجدول (13)

تطور الانتاجية الجزئية والكلية للمدة 2004-2021 (مليون دينار)

السنوات	انتاجية رأس المال	معدل النمو انتاجية رأس المال%	انتاجية الاجور والرواتب	معدل النمو انتاجية الاجور والرواتب%	الانتاجية الكلية	معدل النمو الانتاجية الكلية%
2004	18.63	59.20	6.77	-16.41	4.96	3.74
2005	7.22	-61.23	7.07	4.53	3.57	-28.01
2006	5.65	-21.73	5.77	-18.47	2.85	-20.12
2007	14.80	161.85	5.22	-9.58	3.86	35.09
2008	6.76	-54.35	4.56	-12.47	2.72	-29.36
2009	9.70	43.53	3.71	-18.76	2.68	-1.53
2010	6.17	-36.34	3.51	-5.27	2.24	-16.54
2011	5.83	-5.50	4.73	34.73	2.61	16.71
2012	6.67	14.27	4.27	-9.69	2.60	-0.33
2013	4.97	-25.42	3.89	-8.93	2.18	-16.17
2014	4.77	-4.05	3.67	-5.65	2.08	-4.95
2015	3.84	-19.42	2.98	-18.78	1.68	-19.06
2016	6.86	78.50	30.09	908.50	5.59	232.63
2017	6.86	-0.06	3.33	-88.94	2.24	-59.90
2018	7.06	2.93	3.81	14.47	2.47	10.42
2019	4.88	-30.89	3.61	-5.16	2.08	-16.11
2020	4.25	-12.93	3.82	5.61	2.01	-3.16
2021	7.44	75.31	7.10	86.14	3.63	80.85

السنوات	النمو المركب%					
1999-2009	-13.14		-15.11		-14.52	
2010-2021	1.57		6.04		4.12	
1988-2021	1.55		2.48		2.06	

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) •

يتضح من الجدول(13) خلال عام 2004 بلغت انتاجية رأس المال (18.63) دينار وبمعدل نمو بلغت (59.20%)، خلال الاعوام 2006-2015 الى (5.65-3.84) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبنسبة مساهمة تبلغ (19.42-%، 21.73-%)، ثم ارتفعت قيمتها عام 2007 وقد بلغت قيمتها الى (14.80) دينار وبمعدل تغير (161.85%) حيث تعتبر اعلى خلال مدة البحث.

وخلال الاعوام من 2008-2021 بلغت انتاجية راس المال انخفاضا حتى تصل إلى ادنى مستوى لها خلال مدة البحث عام 2015 بمقدار (3.84) وبمعدل تغير سنوي

(54.35-% و43.53% و36.34-% و5.50-% و14.27% و25.42-% و4.05% و19.42-% و78.50% و0.06-% و2.93% و30.89-% و12.93-% و75.31%)على التوالي، وكان معدل النمو المركب لها بنسبة (1.55%) للمدة 1988-2021.

نلاحظ تحليل الجدول (13) خلال عام 2004 ان انتاجية الاجور والرواتب كانت قيمتها تبلغ (6.77) دينار وبنسبة مساهمة بلغت (16.41-%).

وخلال عام 2005 ارتفعت إلى (7.07) دينار وبمعدل تغير سنوي تبلغ (4.53%)، وبعد هذه المدة اخذت قيمتها بالانخفاض حتى سجلت عام 2010 الى (3.51) دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (5.27-%). ثم اخذت قيمتها بالارتفاع والانخفاض حتى تصل إلى ادنى مستوى لها خلال المدة المدروسة لتبلغ (2.98) دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (18.78-%)، عام 2016 ارتفاع قيمتها (30.09) دينار وبمعدل تغير سنوي بلغت(908.50%). تذبذب بالارتفاع والانخفاض حتى وصلت عام 2021 لتبلغ (7.10) دينار وبنسبة مساهمة الى (86.14%) ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى الاوضاع السياسية والاقتصادية الذي حدثة خلال هذه المدة وايضاً كان لجائحة كورونا دور في تدني قيمتها، وكان معدل النمو المركب لها يبلغ (2.48%) للمدة 1988-2021.

يتضح من الجدول (13) خلال عام 2004 بلغت الانتاجية الكلية (4.96) دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (3.74%). ثم تذبذبت قيمتها بالانخفاض والارتفاع خلال المدة اللاحقة حتى وصلت إلى ادنى مستوى لها عام 2015 الى (1.68) دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (19.06-%)، وبعد هذه المدة اخذت قيمتها بالارتفاع لتسجل اعلى مستوى لها خلال المدة المدروسة عام 2016 الى(5.59) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبنسبة مساهمة تبلغ (232.63%). حتى تصل عام 2021 الى (3.63) دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (80.85%)، وكان معدل النمو المركب لها الى (2.06%) للمدة 1988-2021، ويمكن توضيح مما سبق من خلال الشكل البياني (8).

الشكل(8)

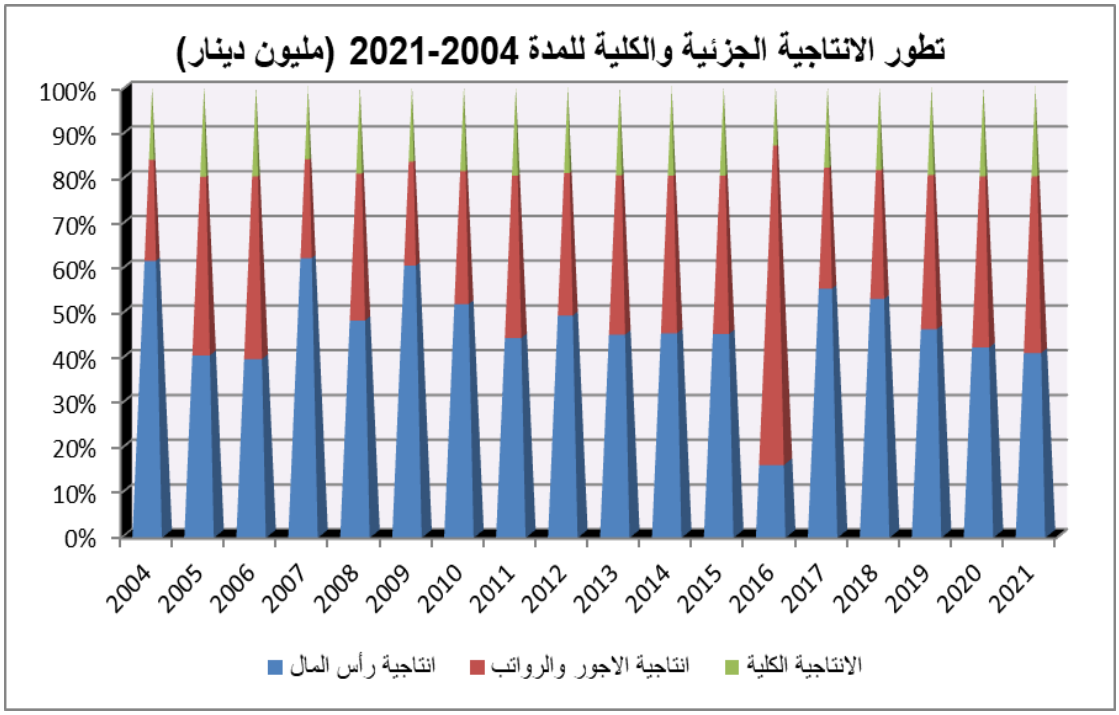

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(13).

ثانياً ـ تطور الانتاجية الكلية(الانفاق العام) في العراق للمدة من (2004-2021)

الجدول (14)

تطور انتاجية الانفاق العام للمدة 2004-2021 (دينار)

السنوات	انتاجية الانفاق الجاري	معدل النمو انتاجية الانفاق الجاري%	انتاجية الانفاق الاستثماري	معدل النمو انتاجية الانفاق الاستثماري%	انتاجية الانفاق العام	معدل النمو انتاجية الانفاق العام%
2004	1.83	-88.97	17.66	-88.17	1.66	-88.89
2005	3.37	84.37	16.08	-8.92	2.79	68.20
2006	2.92	-13.53	15.86	-1.40	2.46	-11.65
2007	3.56	22.08	14.43	-9.00	2.86	15.93
2008	3.30	-7.18	13.22	-8.42	2.64	-7.43
2009	2.49	-24.79	9.98	-24.49	1.99	-24.73
2010	2.66	6.94	6.84	-31.41	1.91	-3.79
2011	3.57	34.22	12.19	78.06	2.76	44.15
2012	3.35	-5.96	8.66	-28.93	2.42	-12.37
2013	3.47	3.57	6.78	-21.78	2.30	-5.02
2014	3.42	-1.70	7.50	10.77	2.35	2.20
2015	3.76	9.98	10.49	39.73	2.77	17.82
2016	3.85	2.46	12.39	18.15	2.62	-5.13
2017	3.76	-2.41	13.46	8.66	2.94	11.92
2018	4.01	6.79	19.46	44.53	3.33	13.24
2019	3.16	-21.13	11.31	-41.89	2.47	-25.66
2020	3.81	20.55	86.60	665.85	3.65	47.76
2021	3.37	-11.70	22.63	-73.87	2.93	-19.76

السنوات	النمو المركب%					
1999-2009		-22.57		-22.75		-22.61
2010-2021		1.99		10.48		3.61
1988-2021		1.81		3.46		2.08

المصدر:الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) •

يتضح من الجدول (14) أن انتاجية الانفاق الجاري عام 2004 بلغت (1.83) دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (88.97-%)، ثم اخذت تزداد عام 2005 حوالي (3.37) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبنسبة مساهمة بلغت (84.37%)، اما في عام 2006 انخفضت قيمتها حيث بلغت (2.92) دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (13.53-%)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الحظر الاقتصادي وقلة الصادرات النفطية من المورد النفطي. بينما اخذت تزداد وتنخفض قيمتها في السنوات اللاحقة لتصل قيمتها إلى اعلى مستوى لها خلال عام (2018) حيث بلغت (4.01) دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (6.79%) ثم اخذت قيمتها تترجح بالتذبذب حتى وصلت عام

2021 الى (3.37) دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (11.70-%)، وكان معدل النمو المركب للمدة 1988-2021 الى (1.81%).

خلال عام 2004 ارتفعت إنتاجية الانفاق الاستثماري وبلغت (17.66) دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (88.17-%)، ثم اخذت قيمتها بالانخفاض والارتفاع وسجلت ادنى مستوى لها عام 2014 الى (6.78) دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (21.78-%) ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع إنتاج النفط مما أدى إلى انخفاض انتاجية الانفاق الاستثماري، وكان التذبذب واضحا خلال الاعوام اللاحقة بشكل مستمر حتى وصل عام 2020إلى اعلى مستوى لها بلغ (86.60) دينار وبمعدلتغير سنوي بلغ (10.77% و39.73% و18.15% و8.66% و44.53% و41.89-% و665.85%) على التوالي. انخفضت قيمتها خلال عام 2021 الى (22.63) وبمعدل تغير سنوي الى (73.87-%)، وكان معدل النمو المركب للمدة 1988-2021 الى(3.46%) نلاحظ الجدول (14) وخلال عام 2004 انتاجية الانفاق العام انخفضت قيمتها الى (1.66) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبنسبة مساهمة بلغت (88.89-%)، ويعزى سبب هذا الانخفاض نتيجة انخفاض الصادرات العراقية بسبب انخفاض انتاج النفط في تلك المدة وعدم الاستقرار الاقتصادي.

وخلال عام 2020 حيث بلغت (3.65) دينار وهو اعلى نسبة خلال مدة الدراسة وبمعدل نمو سنوي (47.762.%). بلغ عام 2021 انخفاض بمقدار (2.93) دينار وبمعدل نمو متغير بلغ (19.76-%)، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض مساهمة القطاع النفطي في القطاع الإنتاجي إلى انخفاض صادرات العراق النفطية، وبلغ معدل النمو المركب لها (2.08%) للمدة 1988-2021، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الاتي.

الشكل(9)

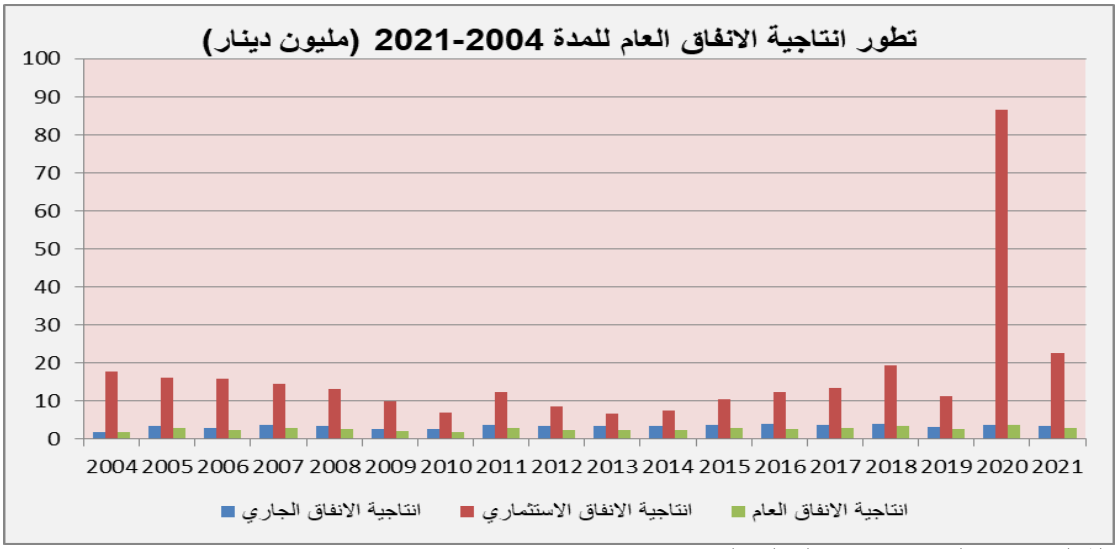

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (14).

المطلب الثالث- دور السياسة المالية في الانتاجية الكلية

من خلال تحليل الجدول (9) نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي بعد ان وصل الى اعلى قيمة له عام 2000 وهذا يعود الى اسباب متعددة، ويتضح ذلك تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة مما يشير الى تذبذب تكوين راس المال الثابت بسبب اتفاقية مذكرة التفاهم الدولية ووجود لجان تفتيش الامم المتحدة، الذي اتخذ اتجاهات منخفضة واقتصاديا يشير ذلك الى ضعف الاستثمارات الموجه للاقتصاد العراقي، علما ان للاستثمارات دورا كبيرا في تحقيق النمو الناتج من ارتفاع الانتاجية في الاقتصاد العراقي وهذا لم نلمسه في تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي للسنوات 1988-2003، ويعزى ضعف الانتاجية هذا الى انخفاض النفقات الاستثمارية في العراق او عدم الاهتمام بإعطاء اولوية للنفقات الاستثمارية ونلاحظ من تحليل الجدول (1) ان معدل نمو النفقات الاستثمارية قد جاء متذبذبا ومتناقصا ويشير معدل النمو المركب السالب للمدة (1988-1998) مما يعني ان السياسة المالية خلال هذه المدة لم تسهم في توجيه الاستثمارات واعطاها اولوية للمشاريع الاقتصادية بحيث يدعم نمو الانتاجية في الاقتصاد العراقي.

اما خلال المدة 2003-2021 الى هبوط بالناتج المحلي الاجمالي بسبب نقص الاموال المنفقة من قبل الساسة المالية التي كانت مهتمة بشكل كبير بأنفاقها على الجانب التشغيلي اكبر من الانفاق على راس المال (الآلات والمكائن) فكان قليلا وبطبيعة الحال هذا يعني وجود نشاط اقتصادي ضعيف وعدم معالجة البطالة الموجودة في البلد وعدم استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في البلد ككل، وهذا يؤدي الى انخفاض الانتاجية ومن ثم انخفاض بالدخل القومي ومن ثم انخفاض بالدخل الفردي وعدم تحقيق اي رفاهية للفرد في هذا البلد، ويعزى سبب ضعف الايرادات الموجودة في العراق والتي يتم استخدامها بالإنفاق على الجانب التشغيلي والجانب الاستثماري الى عدم فاعلية الجهاز الضريبي وكذلك كثرة الحروب التي مر بها البلد حيث كانت معظم الايرادات تنفق على الجانب العسكري وقليل يوجه الى الجانب التشغيلي الذي لا يؤدي الى تفعيل الاستثمار لان بدون استثمار لا يمكن زيادة الانتاجية.

بمعنى ادق ان السياسة المالية والتي تسمى بالسياسة الحكومية كانت ولازالت لا تهتم بتحديد مصادر الايرادات من الضرائب فتلجا الى الاعتماد على ايرادات النفط وهذه الايرادات كانت متذبذبة بسبب اعتماد الاقتصاد على اسعار النفط، ففي حالة ارتفاع اسعار النفط، ففي ارتفاع اسعار النفط توجد ايرادات عالية ووفرة مالية وفي حالة انخفاض اسعار النفط تكون الايرادات ضعيفة بحيث يمكن توجيهها نحو الجوانب الاستهلاكية التي لا تحفز الاستثمار وبالتي تكون الانتاجية ضعيفة.

حيث ان سبب انخفاض الانتاجية داخل الاقتصاد العراقي يعود الى ضعف السياسة المالية وعدم مقدرتها على تحقيق اهم اهدافها وهو زيادة معدلات النمو الاقتصادي وهذا يعني

عدم قدرة السياسة المالية على التوظف الكامل لكل عناصر الانتاج وعدم استغلال عوامل الانتاج بشكل امثل لتحقيق زيادة بالإنتاج في الاقتصاد. لان الاقتصاد العراقي ومنذ مدة ليست بالقصيرة يعاني من حالة ركود اقتصادي، فالمفروض ان تقوم السياسة بزيادة الانفاق الحكومي (فتح مشاريع جديدة، او تفعيل بعض المشاريع المتوقفة عن العمل)اي الاستثمار ولهذا يعني خلق دخول والذي بدوره يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يحفز الجهاز الانتاجي الى العمل بشكل فعال وهذا بدوره يخفض من نسبة البطالة التي يعاني منها البلد ومنذ مدة طويلة.

او ان تقوم الحكومة المتمثلة بالسياسة المالية بتخفيض الضرائب المفروضة والذي بدوره يؤدي الى زيادة حجم الدخل المتاح للأنفاق والذي بدوره يؤدي الى زيادة الطلب الكلي والحد من مشكلة الركود الاقتصادي.

ان السياسة المالية في الاقتصادات النامية هي الاكثر فعالية في مجال تحريك عجلة النشاط الاقتصادي ومعالجة المشاكل الاقتصادية اما في العراق فالسياسة المالية لم تستطع من تحريك النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل الاستثمار الذي يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية وهذا واضح من خلال تحليل الجدول (1) والفروقات الواضحة ما تم تخصيصه للنفقات الجارية، وما تم تخصيصه للنفقات الاستثمارية حيث يوجد تباين كبير في ذلك، وبيانات النفقات الجارية والاستثمارية متذبذبة دائما بسبب اعتماد اقتصاد البلد على النفط (اقتصادي احادي الجانب) كما تم توضيحه.

كان المفروض على الحكومات العراقية وخاصة بعد عام 2003 واذا ارادت ان تزيد من رفاهية المواطن العراقي عليها (السياسة الحكومية) ان تخصص مبالغ للأنفاق الاستثماري اكثر مما هو عليه للنفقات الجارية مهما كان الامر، صحيح ان عدد الموظفين في الدولة العراقية كبير وهذا يعني تقوم السياسة المالية بتخصيص مبالغ كبيرة للأنفاق الجاري اي (التشغيلي)والخاص برواتب واجور الموظفين والباقي ينفق علة البنى التحتية وانواعها الكبيرة.

لذا على الحكومة ان تبحث عن مصادر اخرى اي (تنويع) مصادر الدخل العراقي، وفي هذه الحالة تستطيع الحكومة (السياسة المالية) ان تخصص مبالغ كبيرة للأنفاق التشغيلي وكذلك تخصص مبالغ كبيرة للأنفاق الاستثماري والذي يؤدي بدوره الى زيادة الانتاجية الكلية، البقاء على نفس الحال السابق يعني عدم وجود اثر للسياسة المالية على الانتاجية (النشاط الاقتصادي) لأنه لا يوجد استثمار وكما قلنا ان الاستثمار هو المحرك الاساسي لزيادة النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى زيادة الدخل القومي وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية، ويوضح تحليل الجدول (2) ما خصصت السياسة الحكومية (المالية) من مبالغ وهذا يعني ضعف السياسة المالية في العراق.

الفصل الثالث

قياس دور السياسة المالية في الإنتاجية للاقتصاد العراقي للمدة 1988-2021

المبحث الاول :وصف وتحليل نتائج الاختبارات القياسية

يمكن توضيح المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث، بالاستناد الى القياس الاقتصادي.

الجدول (15) عملية ترميز متغيرات

التسلسل	المتغيرات	الرمز
1	الانتاجية الكلية	TP
2	انتاجية الاجور والرواتب	WP
3	انتاجية راس المال	CP
4	النفقات الجارية	CE
5	النفقات الاستثمارية	IE
6	الايرادات الضريبية	TR

ويمكن توصيف هذه المتغيرات بالاتي:

وقد استخدمت المتغيرات اعلاه بالقيم الثابتة 1988=100. (وحدة القياس مليون دينار) ويمكن قياس الانموذج دور السياسة المالية في تعزيز الانتاجية الكلية الاقتصاد العراقي حالة دراسية للمدة 1988-2021، إذ أن المتغير التابع هو الانتاجية الكلية. أما المتغيرات المستقلة، فهي ادوات السياسة المالية المستخدمة من اجل اختيار الانموذج المناسب لتقدير دالة الناتج، ينبغي معرفة درجة استقراريه المتغيرات الاقتصادية.

الجدول (16) اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
	At Level						
		TP	WP	CP	CE	IE	TR
With Constant	t-Statistic	-1.7655	-3.6286	-12.3805	-1.8940	-2.1593	-2.8437
	Prob.	0.3903	0.0104	0.0000	0.3309	0.2242	0.0632
		n0	**	***	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2687	-3.7170	-2.9638	-3.2847	-2.7417	-3.5611
	Prob.	0.4383	0.0351	0.1571	0.0864	0.2276	0.0491
		n0	**	n0	*	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9099	-1.9940	-1.3758	-0.7038	-1.5152	-2.0553
	Prob.	0.3148	0.0456	0.1534	0.4040	0.1197	0.0399
		n0	**	n0	n0	n0	**
	At First Difference						
		d(TP)	d(WP)	d(CP)	d(CE)	d(IE)	d(TR)
With Constant	t-Statistic	-6.6076	-8.4845	-2.5447	-7.0366	-6.9883	-4.9874
	Prob.	0.0000	0.0000	0.1171	0.0000	0.0000	0.0003
		***	***	n0	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.6488	-8.3902	-2.3698	-7.3251	-6.8902	-5.2768
	Prob.	0.0000	0.0000	0.3853	0.0000	0.0000	0.0008
		***	***	n0	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.7133	-8.6227	-1.9913	-7.1534	-7.0891	-5.0562
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0464	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	**	***	***	***
Notes:							
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant							
b: Lag Length based on SIC							
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.							
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:							
Dr. Imadeddin AlMosabbeh							
College of Business and Economics							
Qassim University-KSA							

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views v.12)

***تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام**

*** * تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط**

*****تعني الانحدار بدون قاطع واتجاه عام (*،**،***، تعني معنوي عند مستوى 1%،5%،10%)**

اختبار جذر الوحدة Unit Root

من الجدول (16) الذي يوضح اختبار استقراريه السلاسل الزمنية ومنه يتبين المتغيرات (CP, WP, TP) سواء بوجود قاطع عام او قاطع واتجاه عام او كليهما او بديونهما عند مستوى معنوية 5%، 10% متكاملة من الدرجة I0,I1 فيما كانت بقية المتغيرات غير مستقرة لذلك اخذ الفوارق الاولى وتبين ان جميع المتغيرات استقرت سواء بوجود قاطع عام او قاطع واتجاه عام او كليهما او بديونهما عند مستوى معنوية 5%.

وبما ان بعض المتغيرات استقرت عند المستوى والبعض الاخر استقر عند الفرق الاول فان الانموذج الملائم لأغراض التحليل هو انموذج(ARDL) انموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة.

المطلب الأول :قياس وتحليل الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الاقتصاد العراقي

وفق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ان المتغيرات

انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) يعد انموذج (ARDL) أحد اساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في الاعوام الاخيرة إذ يقدم هذا الانموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في الانموذج، إذ طبق هذا الانموذج من لدن محمد هاشمي بيساران وشين (Pesaran) وتم تطويره من لدن بيساران وآخرون في عام 2001. ومن مميزات هذا الانموذج إنه لا يشترط إن تكون المتغيرات الداخلة في الانموذج متكاملة من الرتبة نفسها إذ يمكن استعماله إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر (0)| أو متكاملة من الدرجة واحد (1)| أو مزيج من كليهما على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن([1]).

TP=F(CE,IE,TR)

أولاً- انموذج (ARDL) الدالة الانتاجية الكلية

يتضح من الجدول (17) ان قيمة (R-squared) (0.83) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 83% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في الانموذج والمتغير العشوائي. ويتضح ان قيمة (Adjusted R-squared) المصححة (0.76) ويتضح ان قيمة (F-statistic) المحتسبة (13.02) معنوية عند مستوى 1% وهذا يدل على ان الانموذج معنوي عند مستوى 1% وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (17) لقياس دالة الانتاجية الكلية

Selected Model: ARDL(4, 0, 0, 1)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
TP(-1)	**0.576456**	**0.191967**	**3.002890**	**0.0068**
TP(-2)	**0.468170**	**0.229544**	**2.039567**	**0.0542**
TP(-3)	**0.352265**	**0.245573**	**1.434464**	**0.1662**
TP(-4)	**-0.708339**	**0.242534**	**-2.920581**	**0.0082**
CE	**0.000346**	**0.000242**	**1.426093**	**0.1685**
IE	**-0.000907**	**0.000441**	**-2.056542**	**0.0524**
TR	**-0.001277**	**0.002851**	**-0.447880**	**0.6588**
TR(-1)	**-0.004635**	**0.002800**	**-1.655367**	**0.1127**

([1]) علي عبد الزهرة حسن & عبداللطيف حسن شومان ،تحليل العلاقة طويلة الاجل باستعمال اختبار جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج توزيع الابطاء(ARDL) مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة البصرة ،المجلد9 العدد34،2013،187

C	**2.698507**	**1.455999**	**1.853371**	**0.0779**
R-squared	**0.832247**	**Mean dependent var**		**5.324333**
Adjusted R-squared	**0.768341**	**S.D. dependent var**		**3.883844**
S.E. of regression	**1.869331**	**Akaike info criterion**		**4.332363**
Sum squared resid	**73.38235**	**Schwarz criterion**		**4.752722**
Log likelihood	**-55.98545**	**Hannan-Quinn criter.**		**4.466840**
F-statistic	**13.02302**	**Durbin-Watson stat**		**2.200006**
Prob(F-statistic)	**0.000001**			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views v.12)

ويتضح من الشكل البياني (10) ان عدد فترات الابطاء المثلى (4,0,0,1) وذلك اعتماد على معيار AKaike

الشكل البياني (10) فترات الابطاء المثلى

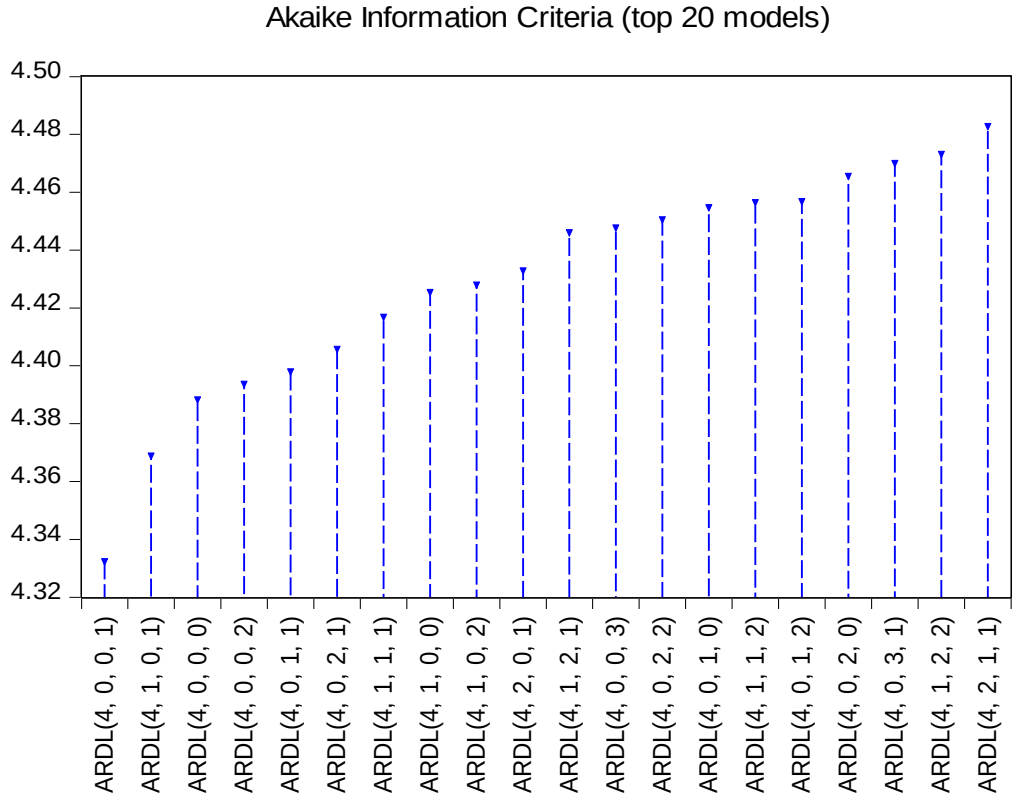

الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (17)

ثانيا- اختبار الحدود Bounds Test

يتضح من الجدول (18) نتائج اختبار الحدود وقد ظهرت ان قيمة (F-statistic (3.16)وهي اكبر من الحد الادنى (2.67) واصغر من الحد الاعلى (3.58) عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني انها تقع ضمن منطقة القرار غير الحاسم لذلك لا يمكن الحكم على وجود علاقة طويلة الاجل .

الجدول (18) اختبار الحدودF-Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	3.163329	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	30		Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

ثالثا-الاختبارات التشخيصية

1. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

يتضح من الجدول (19) أن القيم الاحتمالية لـ(F) المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتين عند مستوى 5% وهذا يعني ان الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وعلية نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (19) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.580620	Prob. F(4,17)	0.6808
Obs*R-squared	3.605871	Prob. Chi-Square(4)	0.4620

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

2. اختبار ثبات تجانس التباين.

يوضح الجدول (20) نتائج اختبار ثبات تجانس التباين اذا يتضح ان القيمة الاحتمالية لـ(F) المحتسبة و(Chi-Square) غير معنوية عند مستوى 5% وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وبذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (20) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.890259	Prob. F(8,21)	0.1158
Obs*R-squared	12.55914	Prob. Chi-Square(8)	0.1279
Scaled explained SS	7.160440	Prob. Chi-Square(8)	0.5194

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

3. اختبار التوزيع الطبيعي للاختبارات العشوائية

يتضح من الشكل البياني(11) ان القيمة الاحتمالية لـ(Jarque -Bera)غير معنوية عند مستوى 5% وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية.

الشكل البياني (11) التوزيع الطبيعي للاختبارات العشوائية

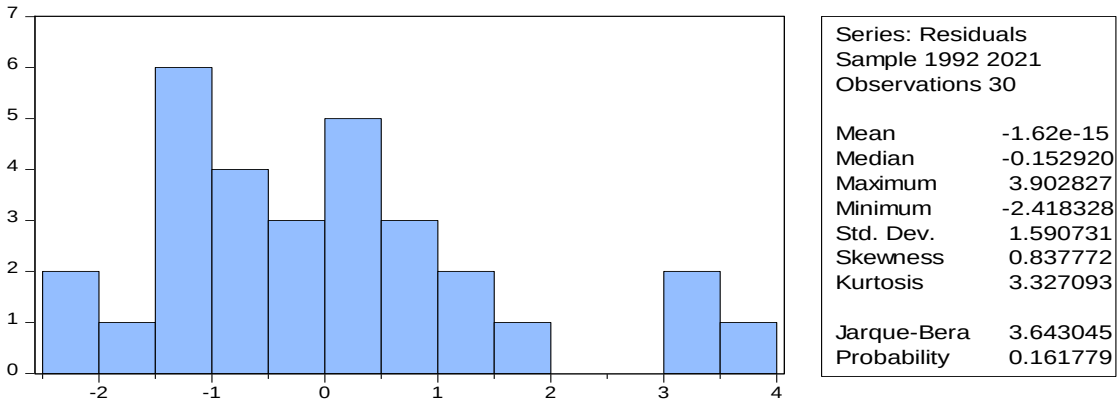

الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (E.views v.12)

رابعا- اختبار الاستقرارية الهيكلية للمتغيرات الداخلة في الانموذج

يتضح من الشكل البياني (12) ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة بالانموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (12) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمتغيرات داخلة بالانموذج

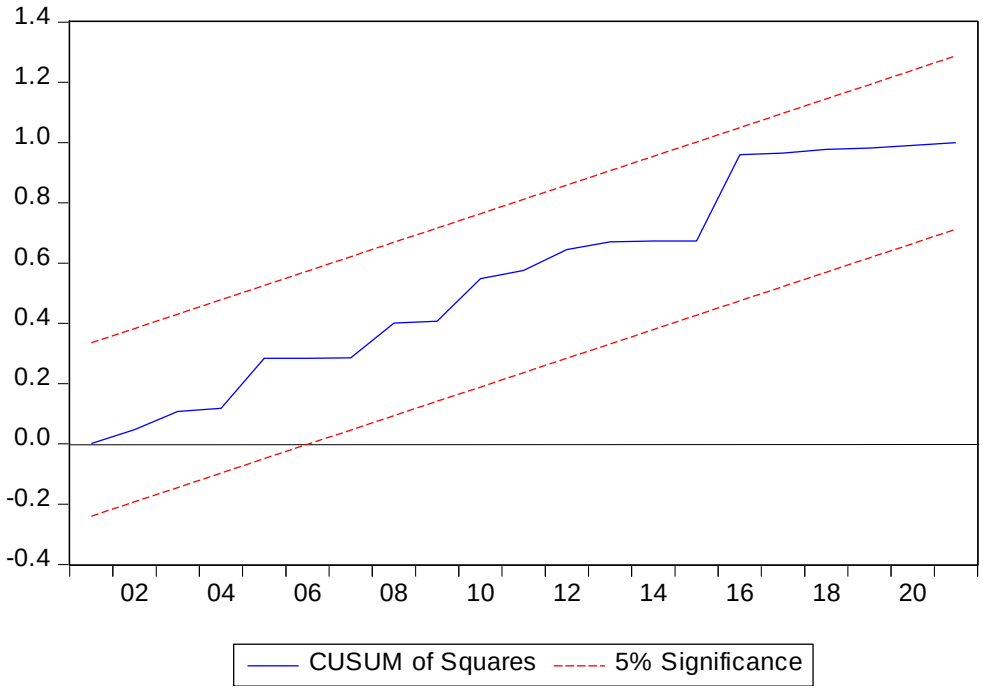

الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

خامسا- تقدير معالم (الاجل القصير - معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل)

1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (21) ان الانتاجية الكلية لسنتين سابقتين وثلاث سنوات سابقة لها اثر معنوي موجب في الانتاجية الكلية في السنة الحالية. اذا زاد (TP) لسنتين سابقتين بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة (TP) للسنة الحالية بمقدار (0.35) وحدة،وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية. اما اذا زاد لثلاث سنوات سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة (TP) للسنة الحالية بمقدار (0.70) وحدة، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية.

ويتضح ان معلمة تصحيح الخطأ (0.31) معنوية عند المستوى 1% الانها اقل من العدد1 بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جدا. اي بمعنى ان تصحيح الاختلالات في الاجل القصير يكون بطئ من اجل الوصل للتوازن في الاجل الطويل أي نحتاج الى ($\frac{1}{30.31} = 3.4$) أي ثلاث سنوات واربعة اشهر من اجل الوصول للتوازن بالأجل الطويل.

الجدول (21) تقدير المعالم بالأجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TP(-1))	-0.112096	0.155607	-0.720378	0.4792
D(TP(-2))	0.356074	0.171691	2.073923	0.0506
D(TP(-3))	0.708339	0.182241	3.886824	0.0009
D(TR)	-0.001277	0.002416	-0.528481	0.6027
CointEq(-1)*	-0.311448	0.071774	-4.339278	0.0003
R-squared	0.492343	Mean dependent var		-0.005667
Adjusted R-squared	0.411118	S.D. dependent var		2.232604
S.E. of regression	1.713270	Akaike info criterion		4.065696
Sum squared resid	73.38235	Schwarz criterion		4.299229
Log likelihood	-55.98545	Hannan-Quinn criter.		4.140406
Durbin-Watson stat	2.200006			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

2- تقدير معالم الاجل الطويل

يتضح من الجدول (22) ان (النفقات الجارية والاستثمارية والايرادات الضريبية) ليس لها اثر معنوي في الانتاجية الكلية في الاجل الطويل وهذا يعني ان النفقات العامة لا ترتكز في مجالات معينة يمكن ان تعزز الانتاجية في الاجل الطويل.

كما ان السياسة الضريبية غير متوافقة بما ينسجم مع اهداف تعزيز الانتاجية وهذا يعني ان السياسة الضريبية كإحدى ادوات السياسة المالية غير فعالة في الاجل الطويل

الجدول (22) تقدير المعالم بالأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CE	0.001110	0.001119	0.991987	0.3325
IE	-0.002913	0.001937	-1.503873	0.1475
TR	-0.018983	0.013124	-1.446363	0.1628
C	8.664394	2.181508	3.971746	0.0007
(EC = TP - (0.0011*CE -0.0029*IE -0.0190*TR + 8.6644				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

المبحث الثاني

قياس وتحليل الانتاجية الجزئية لعوامل الانتاج في الاقتصاد العراقي

المطلب الأول:- انتاجية الاجور والرواتب

wp=F(CE,IE,TR)

اولا – تقدير انموذج (ARDL) لدالة الاجور والرواتب

يتضح من الجدول (23) ان قيمة (R-squared) (0.60) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر مانسبته60% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة بالانموذج والمتغير العشوائي. كما يتضح ان قيمة (Adjusted R-squared) المصححة (0.36)، ويتضح ان قيمة (F-statistic) محتسبة معنوية عند مستوى 5% وهذا يدل على معنوية الانموذج المقدر.

الجدول (23) لدالة الاجور والرواتب

Selected Model: ARDL(1, 3, 4, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
WP(-1)	-0.179279	0.238982	-0.750178	0.4628
CE	-0.001026	0.000552	-1.858825	0.0795
CE(-1)	-0.000563	0.000658	-0.854869	0.4039
CE(-2)	0.000175	0.000636	0.275226	0.7863
CE(-3)	-0.001226	0.000581	-2.109032	0.0492
IE	0.000352	0.001437	0.244847	0.8093
IE(-1)	-0.001429	0.001632	-0.875762	0.3927
IE(-2)	0.001788	0.002030	0.880862	0.3900
IE(-3)	0.004024	0.002211	1.820228	0.0854
IE(-4)	-0.002646	0.001486	-1.781469	0.0917
TR	0.014379	0.007844	1.833089	0.0834
C	17.84763	3.886853	4.591795	0.0002
R-squared	0.607151	Mean dependent var		8.921667
Adjusted R-squared	0.367076	S.D. dependent var		7.177160
S.E. of regression	5.709897	Akaike info criterion		6.611454
Sum squared resid	586.8527	Schwarz criterion		7.171933
Log likelihood	-87.17180	Hannan-Quinn criter.		6.790756
F-statistic	2.529009	Durbin-Watson stat		2.274672
Prob(F-statistic)	0.039012			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

ويوضح الشكل البياني (13) ان مدد الابطاء المثلى للانموذج المقدر (1,3,4,0) وذلك استنادا الى معيار AKaike.

الشكل البياني (13) مدد الابطاء المثلى

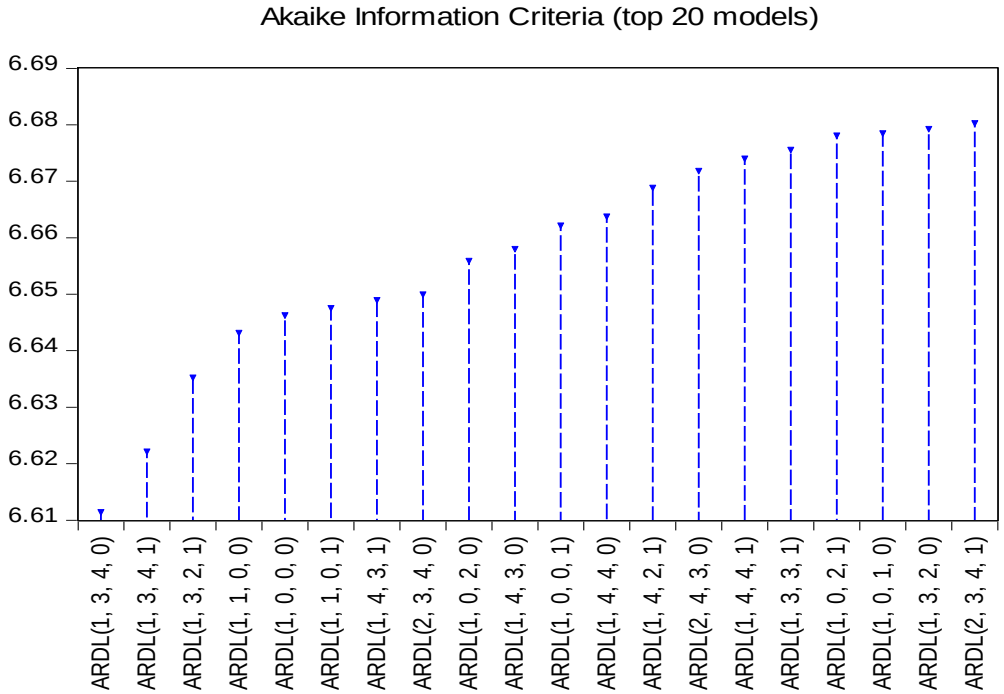

الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (23)

ثانياً- اختبار الحدود Bounds Test

يتضح من الجدول (24) ان قيمة (F-statistic) (5.34) اكبر من الحد الاعلى (4.30) عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات بذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (24) اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.349407	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	30		Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views v.12)

ثالثا-الاختبارات التشخيصية

1. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

يتضح من الجدول (25) ان القيم الاحتمالية لـ(F-statistic) المحتسبة و(Chi-Square)غير معنويتين عند مستوى 5% وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (25) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.643491	Prob. F(2,16)	0.5385
Obs*R-squared	2.233441	Prob. Chi-Square(2)	0.3274

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views v.12)

2. اختبار عدم ثبات التباين.Heteroskedasticity Test

يوضح الجدول (26) نتائج اختبار ثبات تجانس التباين اذ يتضح ان القيم الاحتمالية لـ(F-statistic) محتسبة و (Chi-Square)غير معنويتين عند مستوى 5% وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

الجدول (26) عدم ثبات التباينHeteroskedasticity

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.748569	Prob. F(11,18)	0.1412
Obs*R-squared	15.49723	Prob. Chi-Square(11)	0.1608
Scaled explained SS	6.549981	Prob. Chi-Square(11)	0.8343

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

3. اختبار التوزيع الطبيعي للاختبارات العشوائية

يتضح من الشكل البياني (14) ان القيمة الاحتمالية لـ(Jarque -Bera) غير معنوية عند مستوى 5% وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية.

الشكل (14) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمتغيرات داخلة بالانموذج

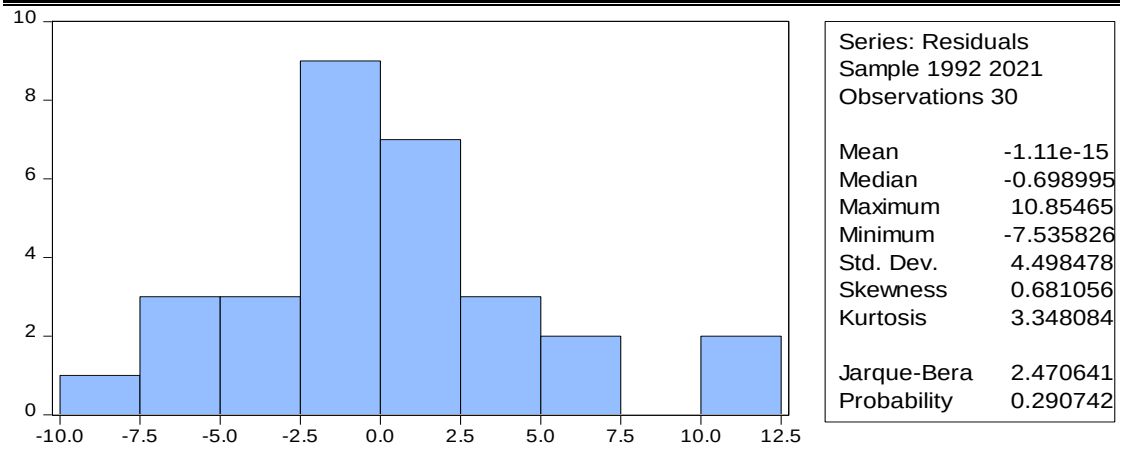

الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

رابعا ـ اختبار الاداء التنبؤي لانموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد

يتضح من الشكل البياني (15) ان معامل (Theil) قيمته (0.58) وهي قريبة من العدد 1 صحيح ونسبة التحيز (0.00) أي (0) نسبة التباين (0.10) وهي قريبة من الصفر ايضا ونسبة التغاير (0.89) وهي قريبة من العدد (1) صحيح وهذا يعني ان الانموذج المقدر يمكن استخدامه للتنبؤ ورسم السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية المستقبلية.

الشكل (15) اختبار الاداء التنبؤي

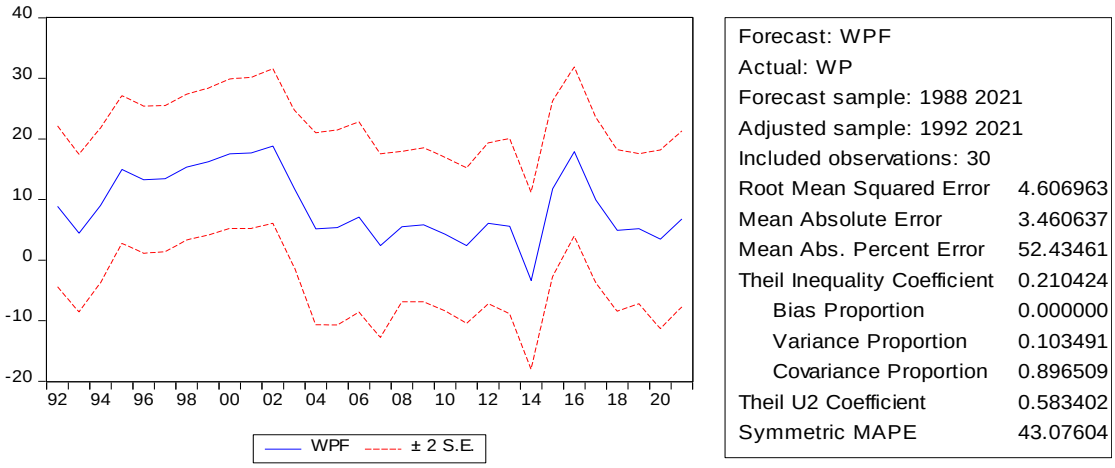

الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views v.12)

خامساً ـ اختبار الاستقرارية الهيكلية للمتغيرات الداخلة

يتضح من اختبار (CUSUM) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدرة في الانموذج معنوية عند مستوى 5%.

الشكل (16) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمتغيرات داخلة بالانموذج

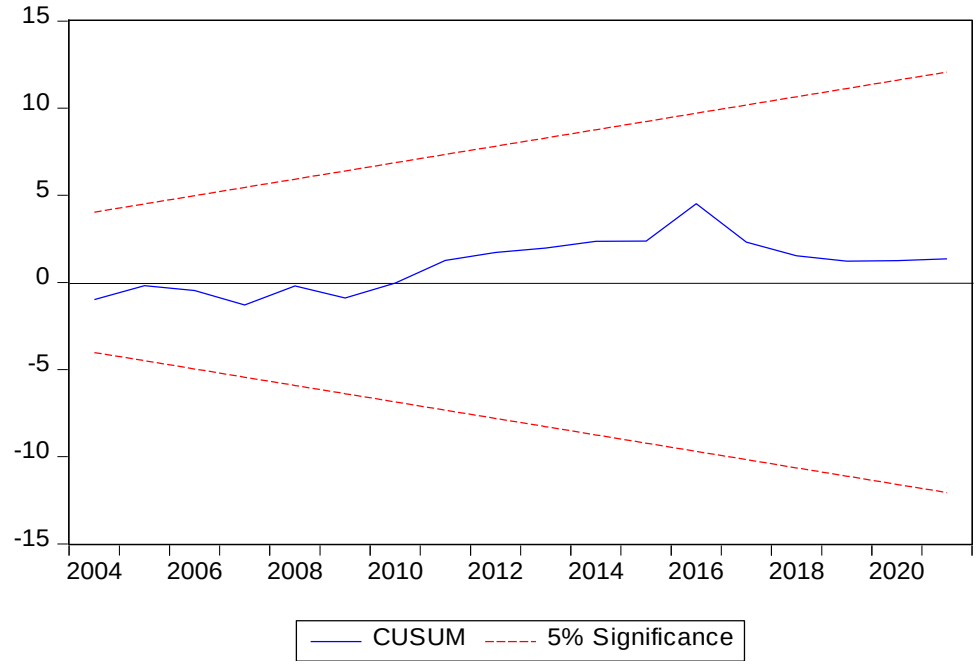

كما يتضح وفقا لاختبار (CUSUM of squaras). ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الانموذج مستقرة عند مستوى5%.

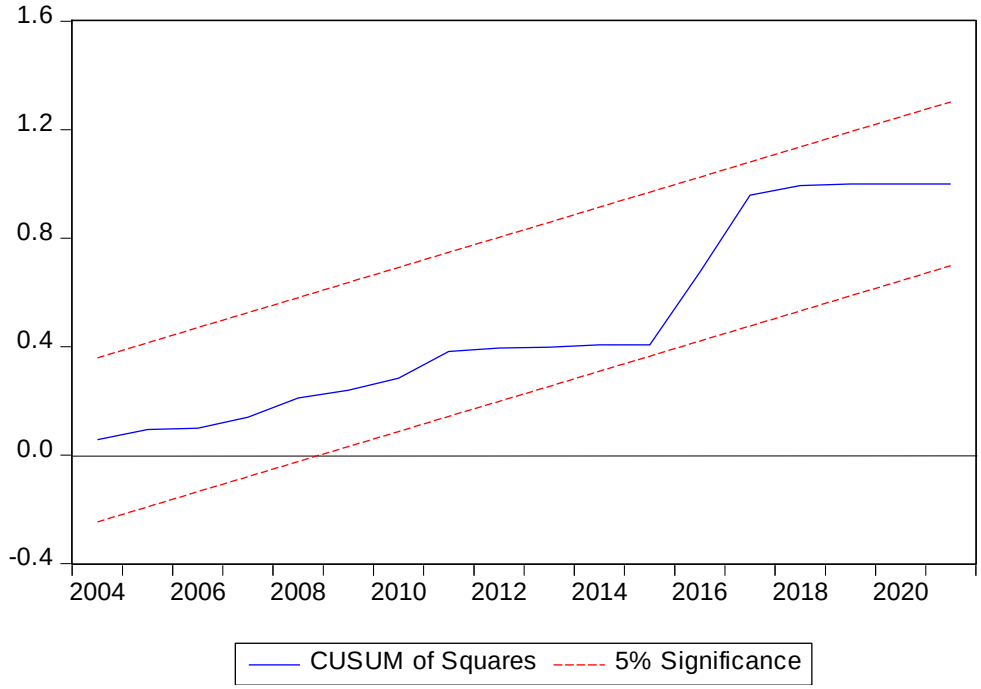

الاشكال البيانية من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

سادساً- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (27) ان النفقات الجارية لها اثر معنوي سالب عند مستوى 5% في انتاجية الاجور والرواتب ويمكن تبرير ذلك لان زيادة النفقات الجارية دون ان يقابلها زيادة حقيقية في الناتج يؤدي الى انخفاض انتاجية الاجور والرواتب.

في حين يتضح ان الانفاق الجاري في سنة سابقة و في سنتين سابقتين له اثر معنوي عند مستوى 5% وموجب في انتاجية الاجور والرواتب وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية. كما يتضح ان النفقات الاستثمارية لسنة سابقة لها اثر معنوي عند مستوى 5% وسالب في انتاجية الاجور والرواتب، ويمكن تبرير ذلك بان الانفاق الاستثماري الذي لا يسهم بشكل كبير في تعزيز الانتاجية يمكن ان يؤدي الى انخفاضها في مدد لاحقة.

ويتضح ان النفقات الاستثمارية لثلاث سنوات سابقة لها اثر معنوي عند مستوى 5% في انتاجية الاجور والرواتب رغم انها ضعيفة جدا.

ويمكن تبرير ذلك بان الانفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي قد لا يسهم بشكل كبير في زيادة الانتاج. ويتضح ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% وهي اكبر من العدد 1% بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف جيدة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، أي نحتاج الى ($\frac{1}{1.17} = 0.85$) أي نحتاج الى اقل من سنة من اجل الوصول للتوازن بالأجل الطويل.

الجدول (27) اختبار المعلم بالأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CE)	-0.001026	0.000464	-2.208609	0.0404
D(CE(-1))	0.001051	0.000491	2.140536	0.0463
D(CE(-2))	0.001226	0.000469	2.615193	0.0175
D(IE)	0.000352	0.001206	0.291677	0.7739
D(IE(-1))	-0.003165	0.001275	-2.482269	0.0231
D(IE(-2))	-0.001377	0.001422	-0.968417	0.3457
D(IE(-3))	0.002646	0.001211	2.184923	0.0424
CointEq(-1)*	-1.179279	0.206255	-5.717589	0.0000
R-squared	0.671683	Mean dependent var		0.081000
Adjusted R-squared	0.567219	S.D. dependent var		7.850894
S.E. of regression	5.164797	Akaike info criterion		6.344787

Sum squared resid	**586.8527**	**Schwarz criterion**	**6.718440**
Log likelihood	**-87.17180**	**Hannan-Quinn criter.**	**6.464322**
Durbin-Watson stat	**2.274672**		

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

2- تقدير معالم الاجل الطويل

يتضح من الجدول (28) ان معلمة الانفاق الجاري لها اثر معنوي عند مستوى 1% ولكن سالب في الانتاجية، ويمكن تبرير ذلك بان زيادة النفقات الجارية دون ان يقابلها زيادة حقيقية في النواتج يظهر اثرها سالب انتاجية الاجور والرواتب.

كما يتضح ان الايرادات الضريبية لها اثر معنوي عند مستوى 5% وموجب في انتاجية الاجور والرواتب، ذلك لان الضرائب تؤدي الى تخفيض الاجور والرواتب في حالة استقرار او زيادة الناتج فان اثر ذلك يظهر في زيادة الانتاجية.

الجدول (28) اختبار المعالم بالأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
CE	**-0.002238**	**0.000576**	**-3.884625**	**0.0011**
IE	**0.001771**	**0.001578**	**1.121729**	**0.2767**
TR	**0.012193**	**0.005519**	**2.209300**	**0.0404**
C	**15.13436**	**1.845118**	**8.202382**	**0.0000**
(EC = WP - (-0.0022*CE + 0.0018*IE + 0.0122*TR + 15.1344				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views v.12)

المطلب الثاني: انتاجية رأس المال

CP=F(CE,IE,TR)

أولاً– تقدير انموذج (ARDL) لدالة انتاجية راس المال

يتضح من الجدول (29) ان قيمة (R-squared) (0.52) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر مانسبته52% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة بالانموذج والمتغير العشوائي.

كما يتضح ان قيمة (Adjusted R-squared) المصححة (0.45) ويتضح ان قيمة (F-statistic) المحتسبة معنوية عند مستوى 1% وهذا يدل على معنوية الانموذج المقدر.

الجدول (29) اختبار لقياس دالة انتاجية راس المال

Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
CP(-1)	**0.464877**	**0.164344**	**2.828690**	**0.0085**
CE	**-0.001057**	**0.001504**	**-0.702570**	**0.4881**
IE	**-0.002204**	**0.003719**	**-0.592527**	**0.5583**
TR	**-0.012279**	**0.015895**	**-0.772554**	**0.4463**
C	**24.34513**	**9.562507**	**2.545894**	**0.0167**
R-squared	**0.523699**	**Mean dependent var**		**19.87182**
Adjusted R-squared	**0.455656**	**S.D. dependent var**		**26.04556**
S.E. of regression	**19.21633**	**Akaike info criterion**		**8.888125**
Sum squared resid	**10339.49**	**Schwarz criterion**		**9.114869**
Log likelihood	**-141.6541**	**Hannan-Quinn criter.**		**8.964418**
F-statistic	**7.696590**	**Durbin-Watson stat**		**2.026645**
Prob(F-statistic)	**0.000258**			
***Note: p-values and any subsequent tests do not account for model**				
selection.				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

ويوضح الشكل البياني (17) ان فترات الابطاء المثلى للانموذج المقدر (1,0,0,0) وذلك استنادا الى معيار Akaike.

الشكل البياني (17) فترات الابطاء المثلى

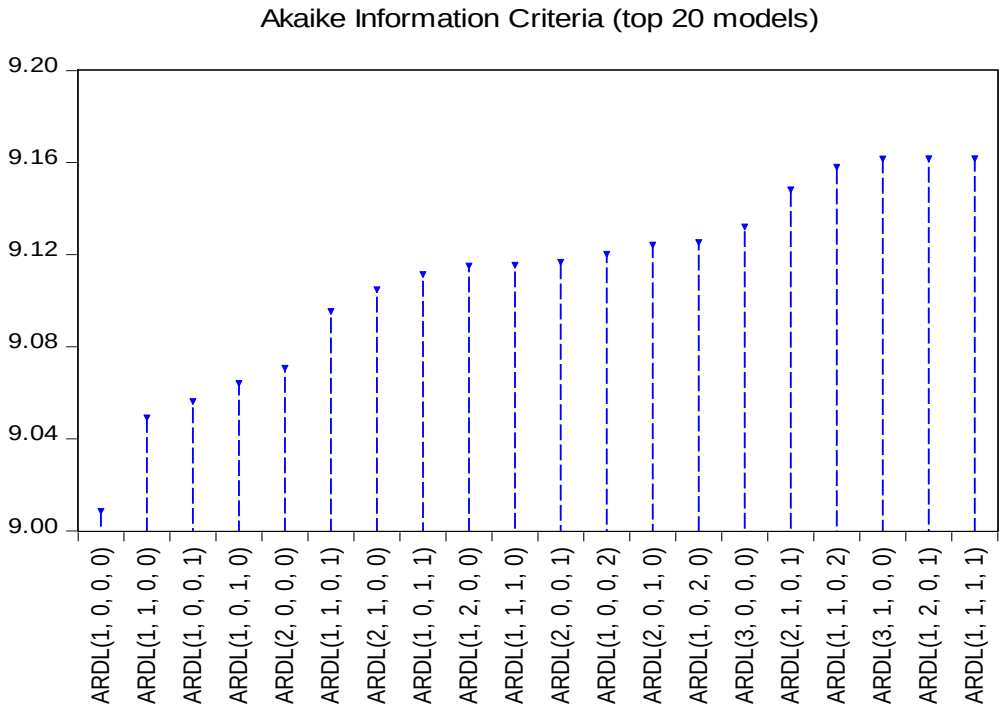

الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (15)

ثانياً- اختبار الحدود F-Bounds Test

يتضح من الجدول (30) ان قيمة (F-statistic) (2.20) اصغر من الحد الادنى (2.79) عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

الجدول (30) اختبار الحدود F-Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.204893	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	33		Finite Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

ثالثاً- الاختبارات التشخيصية

1. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

يتضح من الجدول (31) ان القيم الاحتمالية لـ(Chi-Square) و (F-statistic) المحتسبة غير معنويتين عند مستوى 5% وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (31) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.080130	Prob. F(2,26)	0.9232
Obs*R-squared	0.202160	Prob. Chi-Square(2)	0.9039

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

2. اختبار عدم ثبات تجانس التباين.

يوضح الجدول (32) نتائج اختبار ثبات تجانس التباين اذا يتضح ان القيم الاحتمالية لـ(F-statistic) محتسبة و(Chi-Square) غير معنوييتين عند مستوى 5% وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

الجدول (32) اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.074880	Prob. F(4,28)	0.3876
Obs*R-squared	4.392764	Prob. Chi-Square(4)	0.3555
Scaled explained SS	26.32533	Prob. Chi-Square(4)	0.0000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views v.12)

رابعاً- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (33) عدم ظهور معالم الاجل القصير وهذا يعني ان ليس لها اثر معنوي في انتاجية راس المال. اي بمعنى ان (النفقات الجارية والاستثمارية والايرادات الضريبية) ليس لها اثر في تكوين راس المال الثابت في الاقتصاد العراقي.

ويتضح ان معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 1% وسالبة الا انها اقل من العدد1%. بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكييف بطيئة جدا في تصحيح الاختلالات في الاجل القصير من اجل بلوغ التوازن في الاجل الطويل.

اي نحتاج الى ($\frac{1}{0.55} = 1.88$) اي نحتاج الى ما يقارب السنتين من اجل تصحيح الاختلال في الاجل القصير لبلوغ التوازن في الاجل الطويل.

الجدول (33) اختبار تقدير المعالم بالأجل القصير انموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
			t-Statistic	
Variable	Coefficient	Std. Error		Prob.
			-3.549562	
CointEq(-1)*	-0.535123	0.150757		0.0014
			0.091515	
			21.22070	
R-squared	0.282488	Mean dependent var		8.645701
Adjusted R-squared	0.282488	S.D. dependent var		8.691050
S.E. of regression	17.97523	Akaike info criterion		8.660960
Sum squared resid	10339.49	Schwarz criterion		
Log likelihood	-141.6541			8.660960
Durbin-Watson stat	2.026645			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

2- تقدير معالم الاجل الطويل

يتضح من الجدول (34) ان النفقات العامة (الجارية والاستثمارية والايرادات الضريبية) ليس لها اثر معنوي في انتاجية تكوين راس المال في الاجل الطويل وهذا يظهر او يوضح انفصام العلاقة بين السياسة المالية وانتاجية راس المال في الاجل الطويل في الاقتصاد العراقي و الاجل الطويل في الغالب ما ترتكز السياسات المالية على الجوانب المستقبلية دون اظهار اي اهتمام حقيقي في تكوين راس المال.

الجدول (34) اختبار تقدير معالم بالأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CE	-0.001975	0.002656	-0.743574	0.4633
IE	-0.004118	0.006982	-0.589747	0.5601
TR	-0.022947	0.030007	-0.764728	0.4508
C	45.49447	11.76818	3.865890	0.0006
(EC = CP - (-0.0020*CE -0.0041*IE -0.0229*TR + 45.4945				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views v.12)

الاستنتاجات

اولا- الجانب النظري

1- يتضح ان الانتاجية الكلية احد المؤشرات المهمة التي توضح مدى تطور الانتاج في النمو الاقتصادي وبذلك فان السياسة المالية تعد عامل محفز لنمو الانتاجية.
2- يتضح عدم فاعلية السياسة الماتلية في الاقتصاد العراقي بسبب عدم مرونة لاالجهاز الانتاجي وانخفاض انتاجية عوامل الانتاج ووجود عناصر التسرب وشيوع ثقافة الاستيراد.
3- توجيه النفقات العامة في مجلات هامشية من البنى التحتية ادى الى انخفاض فاعلية السياسة المالية فضلا عن تلكاء بعض المشاريع وعدم كفاءة الاجهزة الادارية .
4- يتضح غياب التناسق والانسجام بين القطاع العام والقطاع الخاص .
5- ادى تدمير البنى التحيتة والتكنلوجيا وتخلف اساليب التعليم والجهاز المصرفي الى تراجع الانتاجية الكلية .
6- عدم توفر البنى التحتية والخدمات الازمة فضلا عن السياسات الاقتصادية الحكومية الغير مدروسة كان لها الاثر السلبي في الانتاجية .

ثانيا- الجانب العملي

1- اتضح مساهمة النفقات الجارية ونفقات الاستثمارية والايرادات الضريبية في تحسين الانتاجية الكلية طويلة الامد، وان اي زيادة فيها ستؤدي بالضرورة الى ارتفاع الانتاجية الكلية.
2- يمكن تصحيح الاختلال في علاقة التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية والايرادات الضريبية مع مؤشرات الانتاجية الكلية والجزئية وراس المال خلال مدة قصيرة من الزمن تضعف في الامد البعيد
3- توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانتاجية الكلية والنفقات الجارية والاستثمارية والضريبية اذ تتعدل قيمة الانتاجية، الكلية التوازنية الى سلاسل 1988 الى 2021.
4- يتضح ان النفقات الجارية تأثيرها ايجابي وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية اي زيادة النفقات تؤدي الى انعاش الدورة الاقتصادية، اما الايرادات الضريبية فكانت مساهمتها سلبية في الانتاجية الكلية اي ان زيادة فيها ستؤدي الى تقليل الانتاج مما يؤدي الى احجام دفع الضرائب.

5- اتضح وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الانتاجية الجزئية، الاستثمارية، الضريبية اذ ان تأثير النفقات الجارية سلبيا في الانتاجية الجزئية اما النفقات الاستثمارية والايرادات الضريبية فكانت ذات تأثير ايجابي اي زيادة فيها انتاجية جزئية

6- توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية والايرادات الضريبية مع انتاجية راس المال، فكان تأثيرها سلبي على انتاجية راس المال وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

7- وجود نمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، فضلا عن نمو الايرادات الضريبية مما يشير الر الرخاء الاقتصادي وقدرة المستثمرين من دفع الوعاء الضريبي، فضلا عن وجود ارتفاع في النفقات الجارية وهذا يشير الى ان الانفاق تشغيلي الناجم عن الاصدار النقدي في حقن الاقتصاد يؤدي الى التضخم، اما النفقات الاستثمارية، فقد شهدت ارتفاعا ثروته بشكل متذبذب وهذا يتبع الاوضاع الاقتصادية والحروب في الانفاق العسكرية والصدمات في اسعار النفط.

8- يكمن للنفقات العامة للدولة في زيادة مستمرة وذلك بفعل زيادة في اسعار النفط المستمرة نحو الشكل الايجابي ويعز السبب في ذلك صعود اسعار النفط.

التوصيات

1- توجيه ادوات السياسة المالية نحو استهداف مجالات تعزيز الانتاجية، وذلك من خلال استهداف قطاعات الاقتصاد الوطني ذات التأثير الملموس في النمو الاقتصادي.

2- تحسين التعليم والتدريب بحيث يكون الاستثمارفي العقول البشرية لتحسين مهارات العمال ورفع مستوى المعرفة العامة وبذلك يتمكن العمال من تطوير المهارات اللازمة لتنفيذ العمل بكفاءة اكبر وتحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة وسد احتياجات سوق العمل في ظل الثورة العلمية الهائلة، الامر الذي يجعل من التعليم رافداً مهماً لرفع معدل الانتاجية في القطاعات الاقتصادية التي تستقطب الخريجين المؤهلين.

3- تحسين بيئة الاعمال وتشيع الاستثمار وخلق فرص العمل للعمالة ومن المهم ايضا تقليل القيود الحكومية وقانون الادارة الضريبية.

4- تحسين الاجراءات القانونية وتسهيل الادارة العامة وتبسيط الاجراءات الحكومية لتقليل التكاليف وزياد الكفاءة الانتاجية وتذليل المعوقات والروتين الذي يقف عائقاً في الغالب امام عمل القطاع الخاص.

5- الحرص على تطوير مهارات القوة العاملة بشكل مستمر بما يتلاءم مع سوق العمل من خلال اقامة دورات تدريبية على يد كوادر متخصصة في هذا المجال لغرض تنمية قدرات العاملين بشكل مستمر، الأمر الذي يرفع من انتاجية العاملين.

6- تشجيع الابتكار والبحث والتطوير وتعزيز البحث العملي لتوفير تقنيات جديدة ومنتجات مبتكرة واستغلال الموارد المتاحة في البلد وهذا يساهم في تعزيز الانتاجية وتعزيز المنافسة بين القطاعات واعتماد الأساليب التقنية التي تتلاءم مع طبيعة الاقتصاد المحلي، مع مراعاة نسبة كثافة العمل الى رأس المال، إذ يتصف الاقتصاد العراقي بوفرة كبيرة في الايدي العاملة، لذلك يجب اعتماد تكنولوجيا مناسبة لذلك مع الحرص على مبدأ الكفاءة.

7- تحسين البني التحتية وزيادة الاستثمار فيها مثل الطرق والجسور والمطارات وشبكات الاتصال، حيث تؤدي هذه العوامل الى تحسين النقل والتواصل ومن ثم تحسين الانتاجية وتفعيل الموجود منها بالشكل الذي يحفز الانتاج في هذه القطاعات في ظل توفر شروط الجودة المناسبة.

المراجع والمصادر

القرآن الكريم

المصادر العربية

1. إبراهيم المشروب، الاقتصاد السياسي مبادئ انظمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، مكتبة راس النبع للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2002.
2. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط1، المجلد الاول، القاهرة، 2008.
3. احمد يوسف عريقات & ناصر محمد سعود& احمد إسماعيل إدارة العمليات الإنتاجية، ط1، عمان، اثراء للنشر والتوزيع، (2012).
4. ادوين مانسفيلد ناريمان بيهر افيش، علم الاقتصاد، ترجمة ونشر مركز الكتب الاردني، عمان 1988.
5. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي...إلى أين، الطبعة الأولى، دار المواهب، النجف الاشرف، 2011.
6. اكرم عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
7. ايثار عبد الهادي ال فيحان، ادارة الانتاج والعمليات، العراق – بغداد، الطبعة الاولى، 2001.
8. باهر محمد علتم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد الدولي، الطبعة الخامسة، مكتبة الادب للنشر، القاهرة، 1989.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000، نيويورك، 2000.
10. جمال امغار، دور تطبيق نظام ال M.R.P في تحسين وظيفة الانتاج، المؤسسة الصناعية.
11. جمال محمود الكردي، التنظيم القانوني للخصخصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
12. جورج نايهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية ترجمة صقر احمد صقر، الطبعة الاولى، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1997.
13. جيمس جوارتيني & رتشارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمه عبد الفتاح عبد الحمزة، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
14. جيمس جوارتيني & ريتشارد دستاروب، الاقتصاد الكلي والاختبار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، 1988.

15. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2004.
16. حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، 1987.
17. حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
18. حسين محمود الوادي، تنظيم الادارة المالية من اجل ترشيد الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط الأولى، 2010.
19. خالد احمد فرحان المشهداني & رائد عبد الخالق العبيدي، ادارة الانتاج والعمليات، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
20. خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة النقدية والمالية، الناشر عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض، 1981.
21. خضير عباس المهر، دراسة موجزة في نظريات التوزيع، الطبعة الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975.
22. خضير كاظم حمود، هديل يعقوب فاخوري، ادارة الانتاج والعمليات، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان- الأردن.
23. دولار علي وآخرون، دراسات في المالية العامة، دار المعارف، القاهرة 1956.
24. رتشارد موسجريف & بيجي موس جريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، تعريب محمد سباخي كامل سلمان العاني، الرياض، دار المريخ للنشر، 1992.
25. رفعت المحجوب، اعادة توزيع الدخل القومي عن طريق السياسة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.
26. رفعت محجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983.
27. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لا خطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة الكويت، مطابع الرسالة العدد22، 1997.
28. رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996.
29. ستار جبار خليل البياتي، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق وحدة الاهداف وواقعية الحل الاقتصادي، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، 2011.
30. السعيد عاشور، ادارة المنظومات الانتاجية، دار الشروق الطبعة الاولى، القاهرة، 2000
31. سليمان خالد عبيدات، مقدمة في إدارة الإنتاج والعمليات، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع (2007).

32. صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1988.
33. صفاء الموسوي &سلام الفتلاوي، تحفيز الانتاجية مدخل تفعيل السياسات المالية والنقدية رؤية اقتصادية مقترحة للبرنامج الحكومي، بحث منشور في وقائع مؤتمر كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ،2019، 2018-2022،
34. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
35. طاهر الجنابي، دراسات المالية العامة، مطبعة الجامعة المستنصرية، 1995.
36. عادل جودة &غسان قلعاوي، الكفاية الانتاجية ووسائل رفعها في الوحدات الاقتصادية، دار الفكر، بيروت، 1978.
37. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثانية، دار الثراء للطباعة والتوزيع والنشر، عمان، 2009.
38. عادل فليح العلي، مالية الدولة، الطبعة الاولى، زهران للنشر، الأردن، 2010.
39. عاطف وليام اندراوس، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009.
40. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
41. عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
42. عبد الكريم البركان واخرون، المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1979.
43. عبد المنعم السيد علي & نزار الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، عمان دار الجامعة، 2003.
44. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية بيروت، بدون سنة نشر.
45. عبد الوهاب الامين، زكريا عبد الحميد، مبادئ الاقتصاد الجزء الثاني، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، الكويت، 1983.
46. عبد علي كاظم المعموري، وبسمة ماجد المسعودي، الامم المتحدة وتنمية بالامن الانمائي بالعراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد 2011.
47. عبدالله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، مطبعة الملك سعود، الرياض، 1988.

48. عبدالله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية، مطابع جامعة الملك سعود، سعود 1992.
49. علا السلمى، ادارة الافراد والكفاءة الانتاجية، دار النشر دار غريب، لقاهرة 1985.
50. علي محمد عبد الوهاب، الانتاجية دراسة للعنصر الانساني في الادارة، كلية التجارة جامعة عين الشمس، 1986.
51. عماد محمد العاني، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة العراق للطباعة والنشر، بغداد، 2018.
52. عمرو هشام محمد، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتها الحديثة، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد، 2019.
53. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
54. عوض فاضل اسماعيل، نظرية الانفاق الحكومي دراسة جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، جامعة النهرين، 2002.
55. فالح عبد الجبار، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، 2011.
56. فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الاولى، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث، الاردن، 2008.
57. كلاوديو، نابليوني، الفكر الاقتصادي في القرن العشرين، ترجمة نعمان كنفاني، مجلة النفط والتنمية، 1979.
58. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي والنظرية السياسية، ترجمة وتعريب، محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبدالفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، المملكة السعودية، 1999.
59. مجيد عبد جعفر الكرخي، تقويم الأداء بالوحدات الاقتصادية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001.
60. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في تحليل الاقتصاد الجزئي، دار وائل للنشر، ط2، عمان – الاردن، 2001.
61. محمد دويدار، مبادى الاقتصاد السياسي الجزء الرابع الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.

62. محمد غالي راهي الحسيني، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2016.
63. محمد مروان السمان واخرون، مبادئ تحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي) الدار الجامعية الاسكندرية، 2004.
64. محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، المكتبة الاقتصادية، دار المعارف، مصر، 1969.
65. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل، الأردن، ط2، 2011.
66. مصطفى احمد فريد، السيد حسن سهير محمد، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر 1989.
67. منصور الراوي، اقتصاديات العراق والوطن العربي، مطبعة جامعة بغداد، 1979.
68. منعم زمزير الموسوي، إدارة الإنتاج والعمليات النظرية والتطبيق، ط1، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، (2013).
69. ميشيل تواردو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسين، دار المريخ الرياض، 2006.
70. وحيد عبد الرحمن بانافع & عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين اولويات النمو ومتطلبات العدالة، مكتبة فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2020.
71. وليد حميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت.
72. سامو يلسون نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، الطبعة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، 2006.

البحوث والمجلات

1. احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 94، العدد22، 2016.
2. احمد عباس الوزان، العلاقة بين قوة الانتاج وقوة العمل، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد العاشر.
3. احمد عبدالله سلمان، الفكر الكينزي واثره في تحليل الاقتصادي الحديث، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط المجلد السادس، 2012.

4. امين محمد سعيد، صباح صابر محمد، قياس وتحليل الدور الاقتصادي للموازنة العامة في العراق للمدة من (1988-2007)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2012.
5. الانتاجية وقياسها، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، منظمة عربية مستقلة، العدد61، السنة السادسة، 2007.
6. بسمان محجوب، رشاد هاشم، انتاجية العمل والعوامل المؤثرة فيها، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد7، 1982.
7. بشار احمد العراقي، السياسة المالية واليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة دراسات الاقليمية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 10، العدد30.
8. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد13، العدد48، 2007.
9. جعفر باقر محمود علوش، حساب معدل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام انموذج سولو المطور للمدة (1980-2014)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد(11)، العدد(31)، 2015م.
10. زينب حسن عبود عبدالحسين حسن، تقدير وتحليل الحسابية في طرائق احتساب الإنتاجية الجزئية والكلية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الحادي والعشرون.
11. سمير أبو مدالله و بدر حمدان، محددات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية، المجلد 27، العدد (12)، 2013.
12. سهام محمد جاسم، العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية وتأثيرها في الحد من التهرب الضريبي، كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد19، 2011.
13. ظاهر طاهر حسن. تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي ومشكلة البطالة وحلها. مجلة العراقية الاقتصادية العدد52.
14. عبد الرسول عبد جاسم، بحث نحو تقسيم الاقتصاد حلول ومعالجات، الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات، المؤتمر العلمي العاشر، كلية المنصور الجامعة، تشرين الاول 2009.

15. علي عبد الزهرة حسن &وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العالقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL). مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد9، العدد34، 2013.
16. فريد جواد الدليمي وباسم خميس عبيد، تحليل اثر السياسة المالية في العراقي الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (2003-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 30، العدد75، 2014.
17. كامل علاوي كاظم، الاقتصاد العراقي والسياسة المالية بعد 2014 مسارات بدون رؤية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 11 العدد 27، 2019.
18. كريمة محمد الحسيني، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد32، العدد1، 2008.
19. محمد عبد المجيد عبد الشفيع عيسى، ازمة النظام الاقتصادي والاجتماعي الامريكي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد4، الكويت، 1989.
20. نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية، البصرة، العدد 19، 2007.
21. نداء الصوص وآخرون، العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة البلقاء، 2021، العدد21.
22. نوفل قاسم علي الشهوان، نهوض الاقتصاد العراقي بين الضروريات والمسؤوليات، مجلة الدراسات الاقيلمية، المجلد4، العدد8، 2007.

الرسائل والاطاريح

1. اونيس عبد المجيد، تاثير العلاقات الانسانية على انتاجية العمل في المؤسسات الاقتصادية في ظل تحول الى اقتصاد السوق، اطروحة دكتوراه دول في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (2004-2003).
2. باسم خميس، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 1995-2005، رسالة ماجستير في الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2008.
3. خولة سلمان الويس، الاثار الاقتصادية للحصار على التمويل والتضخم والتشغيل مقارنة بعقدي السبعينات والثمانينيات، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، بغداد، 1998.

4. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
5. شريف شطي، انتاجية العمل في القطاع الصناعي دراسة تطبيقية على المؤسسة الصناعات النسيجية القطنية، جامعة قسطنطينية جوان، (1980-1984) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 1991.
6. عصام هادي، التنويع الانتاجي في الصناعة التحويلية ونتائجه الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1994.
7. علي يحيى العكيلي، فاعلية السياسة النقدية والمالية وانعكاساتها في التغيرات الاقتصادية الكلية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2002.
8. مرغاش عبد القادر، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، 2010.
9. رفيق زراولة، محاضرات في ادارة الانتاج، جامعة م8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016.
10. جعفر طالب جنديل، محاضرات على طلبة الدكتوراه، جامعة واسط للعام الدراسي 2014-2015 غير منشورة

التقارير

1. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2003.
2. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2004.
3. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2005.
4. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2006.
5. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2007.
6. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2008.

7. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2009.
8. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2010.
9. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2011.
10. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2012.
11. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2013.
12. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2014.
13. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2015.
14. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2016.
15. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2017.
16. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2018.
17. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2019.
18. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2020.
19. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد- العراق، العدد الخاص، 2021.
20. منظمة الأوبك، تقرير الأمين العام السنوي، 1988.

مواقع الانترنيت

www.EMPIOMENet

المصادر الأجنبية

1. Andrew Dunett. Understanding the economy 4th edition. Longman 1998.
2. Bosworth, barry. P.and Collins, Susanm (2004). The empirics of growth, an update, brookings paper and economic activity.
3. Clara Delavlled-public EXPenditure in Developing countries-paris, 2006.
4. Labor productivity from the viewpoint of economic theories, OECD, 2008.
5. LESLie krams, 2021, Fiscal policy, Balanciy between.
6. MANKIW, N. G, N. ROMER and WEIL, D.N (1992) a contribution to the empirics of economic growth. Quarterly journal of economics, 107.
7. Matthew Stewart, Kip Beckman, and Glen Hodgson: Economic Performance and trends Ontario's Economic and Fiscal Prospects, The Conference Board of Canada, Ontario- Canada, 2012.
8. Pomer P.M (1990) Endogennous technological change. Journal of policital economy 89.
9. ROBERT W MCGEE. TAXation and public finance in transition and developing economies, sprnger.
10. Senhadji A (1999) sources of economic growth: a extensive growth accounting. IMF. Working paper.
11. Solow, R.M (1956) a contribution of the theory of economics growth. Quarterly Journal of economics vol 70 No. 1.
12. Star.m. k production mangment, systems and systems, permmisison, hall, lnc, n.j, 1964.
13. Stephen L. Slavin: Macroeconomics, McGraw- Hill/Irwin Companies, 8-Edition, New York, 2008.
14. TAX Rely and public spending, conferees to li, in, ilm decebin.

15. Taxation and public in transiton and Developlng. econmies. eobert w me GEE.SPRNGER.
16. Thirlwall. A(1999) growth and development 6th edition. MacMillan press Ltd. London.
17. Thirlwall. A(1999) growth and development 6th edition. MacMillan press Ltd. London.
18. UK Hicksk puplic Finance and Edition, Cambridge James nisber.co LTP, 1964.

الملحق

ت	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (سعر الكلفة)	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	الناتج القومي الاجمالي باسعار السوق	الناتج القومي الصافي باسعار السوق	تعويضات المشتغلين	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	الايرادات الضريبية	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	النفقات العامة	الإيرادات النفطية	ناتج قطاع النفط	الناتج بدون النفط	الضرائب الغير مباشرة	الاعانات	إيرادات أخرى	الرقم القياسي لاسعار المستهلك 100=1988	اجمالي الايرادات العامة	الفائض والعجز
1	1988	19432.2	20032.5	193321.1	17583.2	6300.9	4396.6	1001	10630	2733	13363	3855	3580.5	15851.7	1019.6	419.3	3312	100	8168	-5195
2	1989	20407.9	21025.8	20321.5	18484.8	6705.2	6305.5	987	10872	3062	13934	3967	3739.8	16668.1	1035	417.1	3928	106.3	8882	-5052
3	1990	55926.5	56375	22679.5	20546.1	7233.6	6220.5	915	11357	2822	14179	4110	36326.4	19600.1	1024.8	576.3	3466	161.2	8491	-5688
4	1991	42451.6	41078	19289.2	17371	9091.5	2086.25	411	15653	1844	17497	1965	19166.1	23285.5	485.5	1859.2	1852	461.9	4228	-13269
5	1992	115108.4	107754.1	42179.9	41460.4	18742.3	5729.52	578	25876	7007	32883	2191	53115.8	61992.6	713.2	8067.5	2278	848.8	5047	-27836
6	1993	321646.9	305508.1	1244651.1	109238.5	37117	23994.30	1300	50060	18894	68954	2869	167951.7	153695.2	1645.8	17684.6	4828	2611.1	8997	-59957
7	1994	1658325.8	157072.9	616198.8	539898	191149.4	46685.04	3436	171742	27700	199442	4981	890014.4	768311.4	62184	27684.6	17242	15461.6	25659	-173783
8	1995	6695482.9	6384213.3	1939136.2	1708799.8	716687.1	115867.70	13641	605838	84946	690784	27195	4215918	2479564.9	40964.9	93841.3	66150	69792.1	106986	-583798
9	1996	6500924.6	6323871.5	2376825.5	2101152.1	718484.1	47747.05	29699	506102	36440	542542	57705	3710428.5	2790496.1	45303.5	352237.5	90609	59020.8	178013	-364529
10	1997	15093144	9804751.6	236988.5	2911996.9	901003.4	252849.12	72264	534095	71707	605802	199890	11152808	3940336.2	127669.1	222356.6	138383	72610.3	410537	-195265
11	1998	17125847.5	13772379.1	4566740.8	4054852.4	1240934.6	412065.08	129081	824705	95796	920501	169023	11746243	5379604.6	159309.8	5416061.5	222326	83335.1	520430	-400071
12	1999	34464012.6	29253129.6	6177280.3	5461976.2	1532591.2	754492.59	229548	831592	201960	1033552	234649	26926754	7537258.7	290907.7	3522778.2	254868	93816.2	719065	-314487
13	2000	50213699.9	40470980.2	40154460.3	6564214.7	1840040.6	1465252.69	328113	1151663	347037	1498700	458157	41834912	8378787.9	434753.1	5501790.7	346764	98486.4	1133034	-365666
14	2001	41314568.5	34108514.4	33813956.1	29520446.6	2383197.6	2531440.92	460895.5	1490866	578861	2079727	580160.7	30799376	10515192	455884.9	10177473	248190	114613	1289246.2	-790481
15	2002	41022927.4	34123696.2	33420350.4	27778491.3	3394201.7	2199076.75	593678	1761927	1465000	3226927	1020022	29021399	12001529	405160.2	7751939	240885	136752	1854585	-1372342
16	2003	29585788.6	2056225.4	20594974.8	16705216.4	3654066.2	2528441.89	349	1784293.2	198254.8	1982548	1841458	20349772	9236016.6	186790.1	7304391.4	304539	181302	2146346	163798
17	2004	53235358.7	37049251.9	37125451.9	30890841	7866052.8	2857807	159644	29102758	3014733	32117491	32627203	30808542	22426817	246000	9210322.3	195892	230184	32982739	865248
18	2005	73533598.6	4999079.6	65089065.6	56780212	10394558.4	10182362	495282	21803157	4572018	26375175	39480069	42379785	31153814	777000	15422816	527539	315259	40502890	14127715
19	2006	95587954.8	80459422.4	81773561	70303006.4	16573732.5	16911155	591229	32778999	6027680	38806679	46534310	52851811	42736144	1259500	20924170	1930006	483074	49055545	10248866
20	2007	111455813	93981672.4	95859150	82796952.3	21371688.5	7530404.4	1228336	31308188	7723043.7	39031232	51701300	59018095	52437719	1235811.6	15388032	1669815	632030	54599451	15568219
21	2008	157026062	129852309.4	138248166.7	120467501.8	34400786.1	23240539	985837	47522700	11880675	59403375	75358291	87166401	69859660	2398214.7	18799953	3908054	648891	80252182	20848807
22	2009	130642187	110678648.6	11429915.6		35228095	13471242	3334809	52567000	13091000	65658000	48871708	55998048	74645152	3230093	29571967	3002836	630713	55209353	-1E+07
23	2010	162064566	142787907.5	144649845.5	127110804.5	46134300.8	26252777	1532438	60981000	23678000	84659000	66819670	72905000	89159565	1169639.3	23193631	1169009	646210	69521117	-1.5E+07
24	2011	217327107	191652911.5	2170991235	167036245.9	45919072.1	37255269	1783593	60926000	17832000	78758000	98090214	115256424	102070684	1126149	25182895	124969	682369	99998776	21240776
25	2012	254225491	216813332.1	255460517.9		59476065.3	38139871	2633357	75789000	29351000	105140000	116597076	126435558	127789933	1824833.6	258000345	235970	723693	119466403	14326403

ت	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (سعر الكلفة)	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	الناتج القومي الاجمالي باسعار السوق	الناتج القومي الصافي باسعار السوق	تعويضات المشتغلين	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	الايرادات الضريبية	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	النفقات العامة	الإيرادات النفطية	ناتج قطاع النفط	الناتج بدون النفط	الضرائب الغير مباشرة	الاعانات	إيرادات أخرى	الرقم القياسي لاسعار المستهلك 100=1988	اجمالي الايرادات العامة	الفائض والعجز
26	2013	273587529	241506072.1	272998466		70278512	55036676	2876856	78747000	40381000	119128000	110677542	125573890	148013640	1741082.5	39235992	212997	737123	113767395	-5360605
27	2014	266332655	232204463.4	264812424.3		72509287.6	55837403	1885127	77986200	35487400	113473600	97072410	116852336	149480319	1169382.5	33822540	6429086	753653	105386623	-8086977
28	2015	194680972	183275254.8	181505499.3		65260068	50650573	2015010	51832840	18564670	70397510	51312621	65194041	129486931	1210495	1169382.5	13142621	751121	66470252	-3927258
29	2016	196924142	186542703.4	184697365		6545536.2	28703209	3861896	51173400	15894000	75055865	44267063	67400216	129523926	1970966.8	1210495	6280311	751843	54409270	-2.1E+07
30	2017	221665710	207621133.5	205918226.1		66617067.4	32330276	6298272	59025600	16464500	75490115	65155600	88664813	133000897	2557355.1	1970966.5	5882028	753287	77335900	1845785
31	2018	268918874	249574276	247501048		70604373	38107187	5686210	67052900	13820300	80873189	95619800	120174322	148744552	2264563	2557388.1	5263824	754567	106569834	25696645
32	2019	276157868	256170955.2	254792743.2		76447135.5	56621725	4014500	87301000	24422600	111723600	99216300	114386366	161771502	2553425.6	2264563	8350695	754645	111581495	-142105
33	2020	277884869.4	208788747.9	202545710.2		72835590.7	65437893	4718200	72873500	3208900	76082400	54448500	63335720	152325797	1403067.9	24267340	8751189	754545	67917889	-8164511
34	2021	301439533.9	258788747.9	272475895.8		42,446,700.00	40490860	4536242	89526686	13322973	102849659	95270298	28530011	35170486	2003067.9	12383116	13811166	754645	113617706	10768047

Abstract

The index of the total productivity factor is one of the most important measures that express the efficiency of resource use, and an important indicator of technological development among the countries of the world. His great contribution to economic growth reveals to us his ability to lead economic growth. The strong negative changes taking place in the country's total productivity factor confirm a series of successive events such as the decline in economic growth (negative growth), for example the decline in total productivity during the Great Depression of 1929, and the slowdown in total productivity in the United States of America in the seventies. On the other hand, the realization of distinguished real economic growth means an improvement in efficiency and performance, and a clear rise in the efficiency of resource exploitation, accompanied by a distinguished technological development for the country concerned, as is the case in China for the past two decades. It was revealed to us by measuring the growth in the factor of total productivity of Iraq in the long term, and after the use of five various productive functions through which the (economic growth calculation) was applied, and by using three methods (formulas) for each of the five countries and they are; (Solo rest, regression, and the Ferguson method with a dummy variable of instability), so we have fifteen time series of growth in TPF. It turned out that the calculation of the total productivity factor suffers from (technological illusion), and there is no technological development in Iraq for the period (1979-2003) at the very least, as "we found that there is a clear weakness in the contribution of the total productivity factor to economic growth," and it became clear that Efficient exploitation of resources did not rise to the level of ambition, and the reason is mainly due to political instability, accompanied by misuse and distribution of resources, which contributed to the

deterioration of the economic and social conditions of Iraq in particular during the period (1980-2017). It was also found that the imaginary variable of political instability has taken many forms and continues to influence, reflected on the fluctuation of growth values in the total productivity factor calculated by methods and formulas, which total fifteen practices of the total production function. The successive political events, with their diversity, were a concomitant characteristic and negatively affecting the Iraqi economic growth during the aforementioned period.

Keywords: total productivity / enhancing total productivity.

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Karbala University
College of Administration
and Economics
Department of Economics
Graduate Studies

The role of fiscal policy in strengthen the Total productivity of Iraqi economy, a case study

A thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics - University of Karbala, which is part of the requirements for the degree of master in economic sciences

by
Zain Al-Abidin Hussein Abdullah Al-Aboudi

Supervised by
Prof. Dr.
Safaa Abdul-Jabbar Ali Al-Musawi

2023AD **1444AH**